



جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية



الجزائر ضمن الإستراتيجية المتوسطة لحلف شمال أطلسي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

بشير شايب

صورية دراوي .

لجنة المناقشة

أ. سالم حمزة	أستاذ مساعد ب	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. بشير شايب	أستاذ مساعد ب	مشرفا و مقرا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. سهام عباس	أستاذ مساعد ب	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء، على نعمته هذه التي أقر بها علينا،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل، المشرف الأستاذ "بشير شايب" مع كامل تقديري

واحترامي له، على توجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة، وجميل صبره طيلة انجاء هذا العمل، ودعمه

الكبير.

وأوجه بالشكر والاحترام أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل، على قبولهم مناقشة هذه

المذكرة.

كما لا أنسى أستاذتي الكريمة صورية بامراك، وأستاذي عبد السلام دخيل، على دعمهم

ونصائحهم القيمة،

وكل أساتذة قسم العلوم السياسية،

وموظفي الإدارة.

صورية

إهداء

أهدي عملي هذا وثمرت سهري وكدي إلى مرمر الكفاح والصمود إلى صاحبة الفضل الكبير إلى بلدي، إلى جنائزنا الحبيبة، أضعه لبنة في بناء صرحها المجيد وأتمنى أن تتوالى اللبنات .

أهدي عملي هذا إلى جنائز العطاء، عرفانا مني لها بالفضل الكبير، ووعدا مني لها بالمنزلة إن شاء الله، وأملني لها بالرفاه والخير والنماء، أتمنى أن أرى لها الجميل عملا وسهرا واجتهادا، وأشكرها على الصبر الجميل، صبر الأمر على الأبناء مهما لها أساءوا .

أهدي عملي هذا إلى مروحي والدي رحمه الله، جعله الله في ميزان حسناته .

إلى أمي أمدها الله بالصحة والعافية، سندي وسبب نجاحي .

إلى إخوتي الكرام، خاصة مصطفى .

إلى نزوجاتهم والأبناء

إلى مروح أختي نوال، مرحمها الله، إلى فلذة كبدها في الدنيا وولدي، يحيي، أتمنى أن يمده الله بالصحة والعافية .

إلى شمس في حياتي ونورها إلى أختي جهاد .

إلى كل الأهل والأحبة ومرفقة الدراسة: مرشيدة، وسام، مريمسة، سهيلة، فاتن،

منال، وكل الزملاء

صورية

ملخص

ملخص:

تهدف الدراسة الموسومة "الجزائر ضمن الإستراتيجية المتوسطة لحلف الشمال الأطلسي" إلى بيان الترتيبات الأمنية التي انضمت إليها الجزائر في مجالها المتوسطي في إطار حلف الشمال الأطلسي، وإظهار أهم التحولات التي حصلت في المنطقة المتوسطة التي أدت إلى تلك المبادرات، خاصة بعد الحرب الباردة، منها التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط، وما ترتب عنه من تحول في التدابير الأمنية في المنطقة، أملت على الحلف تغيير في سياساته وإستراتيجياته، وقد استخدمنا المنهج التاريخي والوصفي ومنهج دراسة الحالة لأنها الأقدر على معالجة الموضوع، وتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

وقد جاءت الدراسة مؤكدة لصحة الفرضيات التي قدمناها، وخلصنا إلى أن الصراع والتناقض تحول إلى شمال-جنوب بعد أن كان شرق-غرب، وأن التنافس لم يعد إيديولوجي بل اقتصادي، أن تدابير حلف الناتو لحفظ الأمن في المتوسط لا تخرج عن سياسيات الهيمنة للدول الكبرى، وتعاون الجزائر من الحلف كان بعد نجاحها في تحقيق الأمن داخليا إلى حد ما ولا بد أن يكون مبني على أسس وقواعد تراعي مصلحة كل طرف، وخصوصية ظروفه وواقعه، وهذا من شأنه أن يطور العلاقات بينهما إلى جعل الجزائر حليف رئيسي خارج الحلف.

وقد أظهرت الدراسة نوع الترتيبات الأمنية التي شاركت فيها الجزائر في إطار الحلف، من مبادرات سياسية "الحوار الأطلسي المتوسطي" الذي عمل على تقريب وجهات النظر وإزالة الشكوك بين الطرفين، وأيضا شاركت في مبادرة "المسعى النشط"، التي تعتبر الجانب التطبيقي العملي للحوار المتوسطي. وقد أبرزت الدراسة أهم معوقات التعاون الأمني بين الجزائر والحلف.

كلمات مفتاحية: إستراتيجية. منطقة المتوسط. منظمة حلف الشمال الأطلسي.

تعاون. إرهاب.

Abstract

The study tagged "**Algeria within the Mediterranean Strategy for NATO North Atlantic**" aims to release the security arrangements joined by Algeria in the scope of the Mediterranean in the "NATO" framework, and to show the most significant transformations that took place in the Mediterranean region that have led to these initiatives, especially after the Cold War, including threats the new security in the Mediterranean, and the resulting shift in the security measures in the region, had hoped the alliance change in the policies and strategies, we have used the historical method and the descriptive case study method because they are best able to address the issue, and the achievement of objectives of the study and answer questions.

The study was confirmed for the health of the assumptions we have made, and we have concluded that the conflict and contradiction turning to the north–south after it was east–west, and the competition is no longer an ideological and even economic, NATO measures to maintain security in the Mediterranean does not depart from politicians to dominate the major states, and the cooperation of Algeria alliance was after its success in achieving security internally to some extent and must be based on the principles and rules take into account the interests of each party, and the specificity of circumstances and reality, and this will develop the relations between them to make Algeria a key ally outside NATO.

The study showed the type of security arrangements that Algeria participated in the framework of NATO, the political "Mediterranean Dialogue", who worked on the convergence of views initiatives and remove suspicions between the parties, and also participated in "Active Endeavor", which is the side of the applied practical Mediterranean Dialogue initiative.

The study highlighted the most important impediments to security cooperation between Algeria and the alliance.

Key words:

–Definition of strategy, –Mediterranean region, –North Atlantic Treaty Organization (NATO), –Cooperation, –Terrorism.

مقدمة

كان العالم تحدوه آمال كبيرة، بعد نهاية الحرب الباردة، بأن الصراع بين القوى العظمى سينتهي وبعم السلام، حيث لا استقطاب ولا هيمنة ولا سباق تسلح، إلا أن التحولات الكبرى التي جرت في العالم، أظهرت تهديدات جديدة، سرعان ما حطمت الآمال وشتتت الجهود، وأظهرت زيف أطروحة النظام الدولي الجديد، رغم أن الدول الغربية حاولت مرارا وتكرارا إثبات العكس باستحداث منظمات وتكييف أخرى وخلق أعداء جدد، تقوم على أساسهم التكتلات والأحلاف والمنظمات.

من أهم هذه المؤسسات التي تكيفت مع التغيرات في العالم ما بعد الحرب الباردة وما نتج عنها، نجد حلف الشمال الأطلسي (الناتو) هذا التحالف الذي وجد نفسه من دون مبرر للبقاء بعد زوال أهم أسباب نشوءه وهو حلف وارسو، ومن خلفه الإتحاد السوفييتي سنة 1991م. فبقائه واستمراره كان عبر عمليات متتابة من التجديد والابتكار للهياكل والأزمات تحت عناوين مختلفة منها الحرب على الإرهاب، والحروب الوقائية، وحروب الهيمنة، ومكافحة الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، كل ذلك لاستمرار الهيمنة الغربية على العالم.

حتى الجزائر لم تكن بمنأى عن كل تلك التحولات، فظاهرة الإرهاب هددتها في عقر دارها، وفي مقومات وجودها. تصدت لها الجزائر بكل ما تملك وطورت من أجل مكافحتها مقاربات وإستراتيجيات، أثبتت نجاعتها مع الوقت. وحاولت تشكيل علاقات تعاونية مع منظمات، وجهات مختصة منها منظمة حلف الشمال الأطلسي.

كما تشكل العلاقات الجزائرية الأمنية مع دول الجوار حجر الأساس في سياساتها الخارجية مع دول العالم. وهذا في ظل التغيرات الحاصلة في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وبالأخص بعد الأحداث الإرهابية الحاصلة في الولايات المتحدة الأمريكية في

سبتمبر 2001م. ودخولها حربا ضد الإرهاب، تارة بصفتها كدولة وتارة أخرى بصفتها عضو في حلف شمال أطلسي.

هذا الحلف المتواجد في دائرة من دوائر تحرك السياسة الخارجية الجزائرية كان لزاما عليها أن تستفيد منه في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر.

إشكالية الدراسة:

تتبلور إشكالية الدراسة في:

ما هي إستراتيجية حلف (الناطو) في التعاون المتوسطي مع الجزائر في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟

وتندرج تحتها أسئلة فرعية هي:

1 ما هي التحولات الإستراتيجية التي حدثت في العلاقات الدولية أثرت على ترتيبات الأمن في المتوسط؟

2 ما هي النشاطات ومعيقات التعاون الأمني بين حلف (الناطو) و الجزائر في إطار حماية الأمن في المتوسط؟

فرضيات الدراسة:

الفرض العام:

اعتمد حلف (الناطو) إستراتيجية متوسطة شاملة للتعامل مع المشاكل والمعطيات المتغيرة في منطقة المتوسط.

واندرج تحتها فرضيات هي:

1 تخلت ترتيبات وتحديات جديدة للأمن إلى دائرة اهتمامات الدول، أثرت على الترتيبات الأمنية لدى الأحلاف العسكرية.

2 نجاح التعاون الأطلسي الجزائري مرهون بمراعاة مصلحة وخصوصية كل طرف،
والتركيز على نقاط الالتقاء بينهما.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معالجة موضوع الأمن في المنطقة المتوسطية، وطرق معالجته، وتأثير ذلك على الجزائر، منذ نهاية الحرب الباردة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، إلى ما بعدها حتى الآن مروراً بالمراحل والمحطات الهامة في المسيرة التي دامت حوالي 26 سنة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الموضوع من كونه يعالج إحدى القضايا الهامة والراهنة في العلاقات الدولية، بطريقة منهجية متتابع ومتسلسلة، بإبراز أهم التحولات الحاصلة في العلاقات الدولية وخاصة في منطقة المتوسط، هذه المنطقة التي تحمل كل تغيرات وتناقضات العالم، وكيف استغلها الحلف الأطلسي لصالحه وكيف أثرت فيه، حتى تمكن من التحكم فيها، فالحلف الأطلسي قبل 1991م ليس هو الحلف بعدها، فقد كانت التغييرات فيه عميقة، حاولنا إظهارها، وإظهار طرق سيطرته الجديدة، من إستراتيجيات ومبادرات. ومن جهة أخرى، حاولت الدراسة الإلمام بالتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والمبادرات التي دخلت فيها لأجلها، والتعاون الأمني الحاصل بينها وبين الحلف الأطلسي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة: هي المنطقة المتوسطية وحوض البحر الأبيض المتوسط بصفتيه الشمالية والجنوبية.

الحدود الزمانية للدراسة: هي الأحداث الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة، وما تبعها من أحداث أثرت على المنطقة، بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

الإطار النظري للدراسة:

النظرية الجيوبوليتيكية:

ترتكز النظرية الجيوبوليتيكية على حقيقة مفادها أن ثمة علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها ، فالعامل الجغرافي يساهم إسهاما قويا في بناء الدولة و زيادة أسباب و مصادر قوتها، مما ينعكس على طريقة تفكيرها و تخطيطها الاستراتيجيين و فضلا عن أدائها و سياستها الخارجية، كما يعتبر المجال الحيوي كقوة أساسية دافعة للصراع الدولي بدل سعي القوى الكبرى إلى توسيع مناطق نفوذها و دائرة مصالحها في العالم ، لذا أكدت على ضرورة تطويع العوامل المساحية في إطار علاقات و استراتيجيات تنسيقية أو تعاونية بين القوى الدولية المختلفة.

انطلاقا من هذه المعطيات تم الاعتماد على هذه النظرية عند الحديث عن العلل الحقيقية لتبني الناتو إستراتيجيته التوسعية إلى دول شرق أوروبا و منطقة البحر الأبيض المتوسط، أي معرفة مدى أهمية المنطقة الأطلسية جيوبوليتيكا بالنسبة للفاعول الكبرى في الحلف الأطلسي في إطار بحثها المستمر عن مصادر القوة في بعدها الاقتصادي والاستراتيجي.

الحدود التطبيقية للدراسة:

تناولت الدراسة مجالا من العمليات تحركت من خلالها الدول في المنطقة المتوسطية، حاولت من خلالها المحافظة على أمنها الداخلي وتوفير حد أدنى من الاستقرار في محيطها الخارجي تمثلت في تنظيمات سياسية وعسكرية و مبادرات ميدانية مشتركة، من أهمها ما تم ضمن مبادرات الحلف الأطلسي.

منهجية الدراسة:

طبيعة الموضوع تفرض منهجا معينا، ولأن موضوع هذه الدراسة متعدد المتغيرات والمستويات فقد تم اعتماد منهجية تكاملية مركبة، لإيجاد إطار شامل للتحليل من خلال العلاقة القائمة بين مستويات ومتغيرات متعددة.

بحيث اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي استعملناه في سرد بعض الأحداث التي حصلت قبل 2001م وطرق معالجتها.

أما المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة والتعبير عنها كميًا وكيفيًا وكانت الاستعانة بهذا المنهج في توصيف البيئة الأمنية الإقليمية والدولية.

كما اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وذلك في دراسة الظاهرة الأمنية في الجزائر وتأثيرها وتأثرها باستقرار المنطقة.

صعوبات البحث:

كأي دراسة هناك عدة صعوبات تواجه الباحث في بحثه بصفة عامة، ون أهمها قلة المراجع النوعية على مستوى مكتبة الكلية، والكتابات في الموضوع قليلة جدا، وهناك صعوبات خاصة بالموضوع، وطبيعته المرنة شكلت لنا صعوبة في ضبط خطة عمل متماسكة تتوافق معه، وقد واجهتنا عدة عقبات من أهمها تشعب الموضوع وتوسعه وصعوبة الإحاطة الدقيقة الكاملة به، فالأمن في المتوسط موضوع شائك واقتترانه بسياسات وإستراتيجيات منظمات ودول يزيده صعوبة، و واجهتنا أيضا صعوبة الموازنة بين التوسع والتخصص في الدراسة، والإلمام بكل المتغيرات.

مبررات اختيار الموضوع

يتعلق اختيار أي موضوع بمبررات ذاتية وأخرى موضوعية كانت كالتالي:

أسباب ذاتية تتمثل في ميلي الشخصي للموضوع ذو البعد الإستراتيجي في العلاقات الدولية، وذو العلاقة بانتمائي في المنطقة المتوسطية وشمال إفريقيا وخاصة بلدي الجزائر، وحرصى على التعرف على الأبعاد الحقيقية للتعاون الأمني بين الجزائر وحلف (الناتو).

أسباب موضوعية علمية تتبع من كثرة التحولات والتغيرات التي عرفتھا المنطقة بعد الحرب الباردة وعلى رأسھا الثورة المعرفية التي عرفتھا الدراسات الأمنية، والمنظمات الدولية، واهتمام الباحثين بهذا المجال لكن ترددهم لدراسة المنطقة المتوسطة وعلاقات الدول والمنظمات فيها، وهذا لأسباب عدة.

أضف إلى ذلك التهديدات التي برزت بشكل محير بعد نهاية الحرب الباردة، كالهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب... الخ

كون منطقة المتوسط تداخلت فيها الإستراتيجيات المطبقة من مختلف الأطراف. والمبرر الأقوى الذي دفعني للبحث في الموضوع في خضم تنامي الدراسات الأمنية الجديدة وقلة الأبحاث الأكاديمية التي تتناول العلاقة بين الجزائر وحلف الناتو في المجال الأمني، هذا المجال الذي تحاول الجزائر جاهدة تطوير نظرة أكاديمية علمية من أجل تأمينه داخليا وإقليميا.

الإطار المفاهيمي:

1. تعريف الإستراتيجية:

الإستراتيجية مفهوم أنجلوسكسوني، أصبح متداولاً في منتصف القرن العشرين. ويعرفها Liddell Hart في كتابه Strategy على أنها سياسة الحرب، هدفها تنظيم وإدارة كل موارد الأمة أو تحالف ما من أجل الوصول إلى هدف سياسي للحرب، وبهذا المعنى إن الحرب استمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى، ويفضل الفرنسيون مفهوم الإستراتيجية العامة التي يعرفونها في برنامج التعليم حول استخدام القوات المسلحة لعام 1984 على أنها الفن

الذي يجمع كل الوسائل التي تستحوذ عليها السلطة السياسية من أجل الوصول إلى الأهداف التي وضعتها.¹

2. منطقة المتوسط:

يمتد البحر المتوسط (الذي ينقسم بحسب دارسي الجيوبوليتيك إلى قسمين: شرقي وغربي، يفصل بينهما "مضيق صقلية") على مساحة تقارب 2.966.000 كلم²، يمكن قياس أقصى امتداده على مسافة 3800 كلم من السواحل السورية شرقاً إلى جبل طارق غرباً، وعلى 700 كلم من خليج "جنوة" شمالاً إلى السواحل التونسية جنوباً.

3. منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو):

هو أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ، أنشأ في 1949/04/04م من طرف الدول الغربية لمواجهة المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة، وبعدها تعرض تغيرات هيكلية وإستراتيجية كبيرة حولته من حلف عسكري إلى منظمة سياسية وعسكرية في مجال الأمن لكن اختصاصاتها تعدت السياسة والأمن. وسنتناوله بالدراسة تحت الاسم المختصر (الناتو).

4. تعاون: محاولة تقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي حتماً إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي فالغرض هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة.

5. إرهاب: هو ظاهرة متعددة الجوانب اختلف الأكاديميين في تعريفه، لتعدد أسبابه واختلاف أوجهه، وتداخله مع عدة مفاهيم أخرى، وعموماً الإرهاب هو ظاهرة تهدد الأمن بصفة عامة وتعني استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، بأشكاله المختلفة (القتل، الخطف، التخريب..الخ) بغية تحقيق هدف معين.

¹ صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية، الدنمارك، 1999، ص. 22.

الدراسات السابقة:

لدينا مجموعة من الدراسات المتوفرة حول الموضوع، سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات:

أ - دراسة عز الدين قطوش، في كتابه المعنون النانو والجزائر من العدا إلى الشراكة. تناول الباحث فيها تطور العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية، من أمثلتها الحلف الأطلسي، وكيفية تطوره، وتأثره بالأحداث الدولية وتأثيره فيها. 2015م.

ب - دراسة تبارني وهبية، في مذكرتها بعنوان الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة، دراسة حالة الإرهاب، وقد ركزت فيها على التحول في مفهوم الأمن والإستراتيجيات التي اتبعتها الحلف في الحفاظ على الأمن في المتوسط ومكافحة الإرهاب. 2014م.

ت - التقرير الذي قدمه الباحث بوحنية قوي بعنوان الجزائر والانتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي. 2014م، حاول الباحث شرح ظروف الجزائر في المنطقة والتهديدات التي تحيط بها والتحديات التي تواجهها.

ث - التقرير الذي قدمه الباحث بوحنية قوي بعنوان الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. 2012م، هذا التقرير الذي رصد تدابير الجزائر الدبلوماسية في ظل التحولات الإقليمية في المنطقة.

ج - التقرير الذي قدمه الباحث يحي زبير بعنوان: الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب. 2012م، وقد سلط الضوء على الأخطار التي تواجهها الجزائر في ظل تطورات أزمة الحرب في مالي، ودور الجزائر في مكافحة الإرهاب في الساحل.

ح - دراسة مشعل حبيب الفرج، المعنونة ب: حلف الشمال الأطلسي وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من 1991م إلى 2012م. تطرق فيه للمفهوم الجديد

للأمن ومختلف جوانبه وآيات تطور حلف (الناو) منذ نشأته، وحرب الخليج الثانية التي نتجت عنها أهم المتغيرات الإستراتيجية في الحلف.
 خ دراسة رياض مزيان، المعنونة الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية" دراسة حالة حرب الخليج الثانية". تكلم في هذه المذكرة عن الأدوار التي قام بها الحلف لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وأهمية التحرك الجماعي بالنسبة لها في دخول الحروب.

د -اليمين زرواطي، في كتابه التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978م-2008م. عرض فيه الإرهاب و تطوراته وأسبابه في الجزائر و تطرف بالدراسة لبعض الجماعات الإرهابية، في سنوات التسعينيات، والآليات التي تصدت الجزائر للإرهاب بها.

عرض هيكلية الدراسة:

سنناول موضوع الدراسة في خطة مكونة من فصلين، كل فصل يحتوي على مباحث وهي كالآتي
 نتطرق في الفصل الأول المعنون ب: التغيرات الإستراتيجية في منطقة المتوسط بعد 2001م، أين سنناول الاهتمامات الجديدة للأمن في المتوسط التي تنوعت بين تهديدات وإستراتيجيات الحلف الجديدة ، والمبادرات التي قدمها لحفظ الأمن في المتوسط، ونختم الفصل بخلاصة فيها عرض أهم نتائج الفصل.

أما الفصل الثاني المعنون ب: حلف (الناو) والتعاون الأمني مع الضفة الجنوبية للمتوسط(الجزائر)، نستعرض فيه الأهمية الإستراتيجية للجزائر في المتوسط، والتعاون الأمني الجزائري والحلف الأطلسي بعد 2001م، وفي الأخير نستعرض مستقبل العلاقات بينهما من خلال شرح المقاربات المتبعة من كليهما في حفظ الأمن في المنطقة، ومعوقات التعاون الأمني بينهما، وبعدها خلاصة للفصل فيها أهم النتائج.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التغيرات الإستراتيجية في منطقة المتوسط بعد 2001

المبحث الأول: الاهتمامات الجديدة للأمن في المتوسط

المطلب الأول: التهديدات الجديدة في منطقة المتوسط بعد 2001

المطلب الثاني: حلف (الناتو) وإعادة هيكلة العلاقات الدولية

المبحث الثاني: تغير إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن في المتوسط

المطلب الأول: إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن المتوسطي قبل 2001

المطلب الثاني: إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن المتوسطي بعد 2001

المطلب الثالث: تطبيقات إستراتيجية حلف (الناتو) بعد 2001

المبحث الثالث: مبادرات حلف (الناتو) لحفظ الأمن في المتوسط

المطلب الأول: الحوار المتوسطي

المطلب الثاني: مبادرة اسطنبول

المطلب الثالث: مبادرة المسعى النشط

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: حلف (الناتو) والتعاون الأمني مع الضفة الجنوبية للمتوسط (الجزائر)

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للجزائر في المتوسط

المطلب الأول: الجزائر الدولة المحورية في المتوسط

المطلب الثاني: الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المطلب الثالث: مصالح حلف الناتو في شمال إفريقيا

المبحث الثاني: التعاون الأمني الجزائري وحلف (الناتو) بعد 2001

المطلب الأول: هيكلية التعاون بين الجزائر وحلف (الناتو)

المطلب الثاني: آليات التعاون بين الجزائر وحلف (الناتو)

المطلب الثالث: أهداف التعاون بين الجزائر وحلف (الناتو)

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية وحلف (الناتو) في حفظ الأمن في المتوسط

المطلب الأول: المقاربة الأمنية لحلف (الناتو) في منطقة المتوسط

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية للجزائر في المنطقة

المطلب الثالث: معايير التعاون الأمني الجزائري وحلف (الناتو)

خلاصة الفصل

الخاتمة

الفصل الأءول

التغيرات الإستراتيجية في منطقة المتوسط بعد 2001

بني النظام الدولي لأول مرة على مبدأ أساسي، وهو سيادة الدولة وحريتها في التصرف على إقليمها وحرمة تدخل الأطراف الأخرى في شؤونها الداخلية.

إلا أن هناك تطورات جديدة في العلاقات الدولية أثرت على هذا المبدأ من أهمها، التطور الاقتصادي الكبير، والزيادة غير المسبوقة في الإنتاج، وبروز حاجة المؤسسات والشركات الصناعية الكبرى للعبور خارج الحدود القومية، بحثاً عن الموارد والأسواق لتوزيع الفائض من الإنتاج. فأخذت ملامح الأمن القومي تتآكل شيئاً فشيئاً لتحل محلها آليات جديدة للأمن، حاولت أيضاً التأقلم مع التغيرات المتواصلة في العلاقات الدولية.

ونتيجة للصعود المتسارع للتهديدات المختلفة بعد الحرب الباردة على أكثر من صعيد، محلي، إقليمي ودولي، كان لابد من الاستفادة من أطر واستراتيجيات مواجهة واحتواء هذه التهديدات، وكونها عابرة للحدود أصبحت قضية دولية تتطلب التنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي عن طريق التعاون والحوار بين الفواعل الدوليين إقليمياً ودولياً. ويعتبر الفضاء المتوسطي معنياً بهذا السياق الجديد، باعتباره مسرح مواجهات عديدة، تختلف حسب الحقب والمراحل، وذو طبيعة جيوسياسية وإستراتيجية متفردة في العلاقات الدولية، وبالتالي لم يكن البحر الأبيض المتوسط بمنأى عن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تتنافس القوى الكبرى لإعادة الانتشار الاستراتيجي في المنطقة، خاصة القوى التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبدرجة أقل الصين وروسيا، في صراع اقتصادي محتدم نتيجة تراجع الصراع العسكري بعد نهاية الحرب الباردة، كل هذه المتغيرات السالفة الذكر جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تُسارع في وضع مبادئ وأهداف جديدة لحلف (الناتو) حتى تتمكن من مجاراتها.

المبحث الأول: الاهتمامات الجديدة للأمن في المتوسط.

تتسم العلاقات الدولية بالتنافس تارة والتحالف والتعاون تارة أخرى، وذلك لطبيعتها الديناميكية الناتجة عن التحولات المتتالية التي يشهدها النظام الدولي، وخاصة الذي أفرزه انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا، معلنا عن نهاية الحرب الباردة. لم يمس التغيير في الهيكل وشبكة تفاعلاته فقط، بل أيضا عكس تحولا في نمط القيم وقواعد السلوك وكذا التغيير في المنظومة المفاهيمية.

هذا التغيير طرح مجموعة من الإشكالات الناتجة عن بروز متغيرات دولية أثرت ولحد ما على مكانة هذه المفاهيم، الذي مثل الأمن جانبا منها . لذا دفع الباحثين والمهتمين بالدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، إلى مراجعة تحليلاتهم التي سادة إبان الحرب الباردة. فبالنسبة لمفهوم الأمن والدراسات الأمنية، اعتبرت المرحلة الجديدة بالثورة في هذا الحقل المعرفي، نتيجة تغير مضمون الأمن من الطابع العسكري التقليدي الذي يقتصر على الدفاع عن أراضي وسيادة الدولة ضد الغزو الخارجي، إلى الطابع الموسع الشامل الذي يمس كينونة الفرد البشري ويشمل عدة قطاعات. هذه التغيرات أيضا شملت التهديد، وإستراتيجيات مواجهته من طرف أكبر منظمة أمنية في المتوسط "حلف (الناتو)".

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط بعد 2001.**الفرع الأول: مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل**

إن مشكلة أسلحة الدمار الشامل لا تكمن فقط في انتشارها في حوض المتوسط بل أيضا في الانتشار بوصفه تهديدا رئيسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن الدول المتقدمة خاصة الأوروبية ترى أن الطريقة الفعالة لحمايتها من الهجوم من الجنوب، هو استمرار وتعزيز فرض حظر تام على حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل، والتقدم في عضوية المعاهدات الدولية والامتنال لها بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية و البيولوجية.¹

¹ وهيبه تبارني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي "دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص.149.

أصبحت أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة كيميائية، بيولوجية، والأسلحة الذرية، تثير جدلا شديدا بين مؤيد ومعارض لإنتاجها، واستخدامها. ورغم المعاهدات الدولية التي تحرم هذا النوع من الأسلحة، كمعاهدة "حظر انتشار الأسلحة النووية" (1968) و"معاهدة الأسلحة الكيميائية" (1993)¹، ومحاولات الأمم المتحدة جاهدة بالتعاون مع جامعة الدول العربية على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وعقدت لهذا الغرض عدة ندوات منها ندوة فيفري 2003²، إلا أن هذه الأسلحة أصبحت أكثر انتشارا، وما زاد من خطورتها استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية الكبيرة. حيث تسبب أسلحة الدمار الشامل خسائر كبيرة على المستوى البشري و المادي و البيئي، إذا استعملت في أي حرب.

ولا ننسى أيضا، الخطر الكامن وراء الانتشار النووي، وهو وجود إمكانية كبيرة للقلب السريع لميزان القوى بين الدول عند امتلاك الأسلحة النووية، والعنصر الآخر في اعتبار الانتشار النووي مصدر من مصادر التهديد الجدي لاستقرار الأمني، هو فوضى الانتشار النووي الناتجة عن اعتقاد بعض الأطراف، أن امتلاكها للأسلحة النووية سوف يقلص ضغط القوى العظمى عليها، ويساعدها على الحصول على موارد جديدة وحلفاء جدد.³

ويُخاف أيضا من احتمال امتلاك أطراف إرهابية لأسلحة الدمار الشامل. إضافة إلى مخاطر انتشارها في منطقة المتوسط، مع وجود مشاكل الحدود غير المحلولة بين الدول المتجاورة، الذي يعطيها المبرر لشرعنة نفقاتها على التسلح، الذي يوقعها في فخ المأزق الأمني.

¹ وهيبه تبارني، مرجع سابق، ص. 150.

² تقرير عن ندوة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2003.

³ عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، ط. 1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص. 26.

ويشكل هذا التهديد صلب الاهتمام بأمن البحر المتوسط، فالمنطقة تمثل أكبر مجال لتجارة الأسلحة في العالم، وقد أعطت إسرائيل المبرر للدول الأخرى للسعي لامتلاك هذا النوع من الأسلحة بعدما تمكنت هي من ذلك.¹

وقد عملت الولايات المتحدة مع روسيا على وضع اتفاقيات لضبط انتشار هذه الأسلحة منها اتفاقية START2، 1993م والتعاون أيضا لضبط الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. إلا أن التفجيرات النووية المتلاحقة في الهند وباكستان، وامتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس النووية، واندفاع إيران لامتلاك السلاح النووي من العلامات البارزة على انتشاره وبقاء المخاطر المهددة للإنسانية.² دون أن ننسى كيفية التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات النووية ذات الأخطار البالغة على الصحة و البيئة. فقد ازداد الاتجار بالنفايات الخطيرة في السنوات الأخيرة في مختلف أنحاء العالم نتيجة ارتفاع تكلفة إدارة هذه النفايات في البلدان المتقدمة وتدني المعايير البيئية أو انعدامها، وضعف القوانين والشفافية وعدم فعالية آليات الرصد الدولية، حيث أن 10% من النفايات الخطرة والتي يتراوح وزنها بين 300 و 500 مليون طن التي ينتجها العالم سنويا هي التي تشحن قانونيا فقط عبر الحدود الدولية بموجب اتفاقية "بازل" لعام 1989م، أما المتبقية وهي 90% فيتم التخلص منها بشكل غير مشروع، وهو ما يشكل تهديداً عالمياً.³

دون أن ننسى الخطر الموصوف من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، هذا ما دفع بمنظمة الأمم المتحدة باعتماد برنامج عمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه والقضاء عليه، في 2001م، ورغم هذا لا تزال تفرض تهديداً جسيماً على السلام والأمن في عدد كبير من مناطق العالم. واعتمد البرنامج عملاً تفصيلياً لمواجهة تحديات السنوات المقبلة. ولا يزال يسعى إلى انضمام جميع الدول إلى اتفاقية حظر الألغام، ويشكل أولوية من أولويات المجتمع الدولي كجزء من

¹ لطفي صور، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص. 30.

² طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (دراسة حالة كوسوفو)، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012، ص. 76.

³ رشيد مسعودي، الرشادة البيئية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة سطيف 2، كلية الحقوق

والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013، ص. 170.

التزامها الثابت بتحقيق قيام عالم خال من الأغام المضادة للأفراد، تكف فيه مثل هذه الأسلحة عن النيل من أية ضحايا جديدة. وقعت حالات بارزة جدا من النجاح في عام 2004م ربما يكون لها أثر دائم وحميد، وينهض "النموذج الليبي" (قبل الحرب على نظام القذافي) لنزع السلاح دليل على أن مسار الانتشار يمكن أن ينعكس بصورة فعالة وسريعة متى اتخذ قرار سياسي حاسم.¹

الفرع الثاني: مشكلة الثورة التكنولوجية الكبيرة

تلاقح في المرحلة الحالية أعظم ثلاث قوى تكنولوجية، هي تكنولوجيا الحاسبات، وتكنولوجيا الاتصالات، وتكنولوجيا الإعلام، تقوم هذه التكنولوجيا بتكييف نفسها وتتواءم لتحقيق صيغة جديدة ستبرز من خلال تكنولوجيا المعلومات كصناعة جديدة، مثلما حلت الأدوات المعدنية، محل الأدوات الحجرية. و لقد حدث تقدم كبير في مجال القدرة على تخزين المعلومات وكان الترانزيستور هو فاتحة لإنتاج أجزاء إلكترونية متكاملة أدت إلى تناقص كبير في الحجم؛ وذات قدرة متزايدة على تخزين المعلومات وانخفاض هائل في التكاليف، كما أن الذاكرة الصناعية تتزايد نتيجة للتطورات في تكنولوجيا العقول الإلكترونية، فالمتوقع أن تزداد الطاقة التخزينية للمعلومات واستخدامها واستعادتها بمقدار عشرات الأضعاف لما هي عليه.

الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من 1800 عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى، واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريبا حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد على ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن، عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الإلكترونية، والهندسة الفضائية. وهكذا فقد أصبحت صدمة المستقبل حقيقة راسخة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وأصبح المحرك الاقتصادي للاقتصاد

¹ نويوياسو إيت، حولية نزع السلاح، الأمم المتحدة، إدارة شؤون نزع السلاح 2004، نيويورك، المجلد 29، 2007، ص. س.

العالمي الجديد مكوناً من صناعات "الأنفوميديا"؛ وهي الحوسبة والاتصالات والالكترونيات، وهي أكبر الصناعات العالمية، حيث بلغ رأس مالها أكثر من 3 تريليون دولار.¹

وتعرف هذه القوى على أنها:

ثورة المعلومات، أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في شكل تخصصات ولغات عديدة، والذي أمكننا السيطرة عليه والاستفادة منه "تكنولوجيا المعلومات".

ثورة وسائل الاتصال، المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفاز والنصوص المتلفزة، وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

ثورة الحاسبات الإلكترونية، التي توغلت في كل مناحي الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها.²

ووسط هذه الثورة فإن تلك المحاور بعينها ستعطي ميزات إستراتيجية لتلك الدول التي تقود فيها إنتاجها، وهذه المجالات والتي يشكل التفوق فيها قيادة تكنولوجية في النظام العالمي بشكل عام. وفي مجال التكنولوجيا العسكرية والأمنية خاصة.

على الرغم من أن ظهور الحاسوب يعود لعقود، إلا أنها تشهد حالياً تطوراً مذهلاً لابتكار أكبرها قوة تخزينية، وأسرعها في تنفيذ العمليات، وكنتيجة لهذا التطور ظهر ما يعرف بالحواسيب العملاقة، التي لا تستخدم لأغراض شخصية أو في المؤسسات الصغيرة، وإنما تستخدم على نطاق دولي عبر ربط شبكات حواسيب على نطاق واسع، وهي حكر على

¹ النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات في المفهوم وصعود اللاعبين الجدد ، جريدة الغد 2010 من موقع: www.alghad.com في 2016/04/04 على 20:20 .

² عياد محمد سمير ، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص. 75.

الدول المتقدمة. فتمتلك الولايات المتحدة لوحدها 233 جهاز كمبيوتر، والصين 76 جهاز كمبيوتر، ولا تمتلك بريطانيا إلا 30 جهازا وفرنسا 27 جهاز، وألمانيا 23 جهاز¹.

ومن هنا أصبحت تكنولوجيا المعلومات تقوم بالدور الرئيسي في التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن، وكثير الحديث عن ولادة قطاع جديد هو قطاع المعلومات، وقد أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى خلق صناعة تتميز بميزات فريدة، ما يهْمُنَا منها هو أنها تبرز التبعية التكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية . وما زاد من أهمية ثورة المعلومات ويجعلها أداة حاسمة من أدوات القوة والنفوذ أنها لا تعرف المسافات والتوقع الجغرافي، فقد أصبح العالم قرية صغيرة بإمكان كل فرد فيه أن يتعرف على أساليب حياة وأنماط استهلاك وتطلعات المستقبل لغيره من الأفراد والدول.²

على ذلك فإن هذه الثورة التكنولوجية المعاصرة قد جعلت من العلم والتكنولوجيا نفسها قوة تهديديه مباشرة.

كما إن استخدام تكنولوجيا الاتصال أدى إلى عدة نتائج يمكن التعامل معها على أنها سمة من سمات هذه التكنولوجيا، فتكنولوجيا الاتصالات خاصة الدولية في مجال الأقمار الصناعية وصلت إلى كثافة ودرجة من التقدم غير المسبوق وهي حكر على الغرب كصناعة وكقدرة على الاستخدام، وهذه القدرات التكنولوجية الجديدة تعطي المكانة الإعلامية الغربية، إمكانية غير مسبوقة في البث والإرسال، وهذا يعني أن السيادة الإعلامية بعد السيادة الاقتصادية والعسكرية للدول في الجنوب أو العالم المتخلف سيتم اختراقها.³ وهذه الفجوة الاتصالية تعتبر تهديدا على الدولة الوطنية وسيادة إعلامها بالنظر للتدفق

¹ أكرم مزهود ، "أجهزة الحواسيب العملاقة"، مجلة الجندي، العدد 557، مؤسسة المنشورات العسكرية، 2015/10/1، ص.29.

² مراد خروبي، الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية(حالة الجزائر ومصر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نفود ومالية، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015، ص.23.

³ مرجع نفسه، ص. 33.

المعلوماتي الأحادي الجانب، إذ هو من الشمال إلى الجنوب بنسبة 100 إلى 1، علاوة على ذلك أن المعلومات تخضع إنتاجاً وصياغة لحساب دول المركز، أي الدول المتقدمة.¹

عندما يتكلم سمير أمين عن دور التطور التكنولوجي، ويرى بأنه ليس الوحيد الذي يحدد المسيرة، لكن الصراع حول السيطرة على التقنيات والوسائل الجديدة، هو الذي يتحكم في التطور، فمنذ زوال الاشتراكية في الدول النامية تبلورت على الصعيد العالمي وسائل جديدة للسيطرة يطلق عليها سمير أمين الاحتكارات الخمسة الجديدة وهي:

- احتكارات التكنولوجيا الحديثة الرفيعة، ومن خلالها تم تحوّل صناعات الأطراف التي تنتج من أجل السوق العالمية المفتوحة إلى نوع من الإنتاج من الباطن، تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها، وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من وراءها.

- احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على الصعيد المعمورة والتحكم في خطط تنمية هذه الموارد والتلاعب في أسعار الخدمات.

- احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل (من بعيد) دون الخوض في العمليات الحربية الطويلة والمكلفة بشرياً.

- احتكار وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، وهو وسيلة فعالة من أجل التأثير على تكوين "الرأي العام" عالمياً وقطرياً.

- السيطرة على المنظومة المالية الدولية بعد أن تم ارتباط البورصات في العالم وأصبح انتقال الحدث فيما بينها في منتهى السرعة رغم تباعدها.²

الثورة المعلوماتية التي يعرفها العالم حالياً تشكل تهديداً لقيم المجتمعات، وهو ما يعتبر بمثابة تهديد للأمن خاصة مع تطور تكنولوجيات الاتصال، ما أدى لبروز مفاهيم كحرب المعلومات، تأمين المعلومات، جرائم الانترنت، خاصة تلك الموجهة ضد الرموز

¹السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص.216.

² محمد بن سعيد وعباس لحر، "تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2005، ص. 284.

والقيم، إرهاب الانترنت. والإعلام الغربي سيستفيد استفادة بالغة مما يبدو لسيادة القطب الغربي في العلاقات الدولية وغياب نموذج موازي، فسوف يجد النموذج الغربي بقيمه وأفكاره ومعتقداته مساحة متسعة لنفوذه ورسالته الإعلامية يمررها أينما شاء.

فقد سمحت هذه التكنولوجيا للفرد العادي أن يشاهد المعارك والأهداف المصابة، وكأنه يشاهد فيلما سينمائيا من الخيال العلمي، ومثل هذا التطور يجعل الفرد مشاركا مباشر في القضية أو الخبر المطروح، من حيث تشكل وجهة النظر ومن ثم السلوك، ومثل هذا التطور سوف يؤدي إلى انقلاب جذري في مفاهيم سياسية عديدة أبرزها مفهوم "الرأي العام" وكيفية تشكله، سواء على نطاق محلي أو عالمي.

وأیضا فإن النوع الجديد من مصادر التهديد وهو القيام بالهجمات الالكترونية المشثلة للأنظمة المالية والعسكرية والمعلوماتية في الدولة المستهدفة، من قبل أفراد مهندسين، من أجل نشر الفوضى التامة وتعطيل الحياة¹.

مما سبق يتبين أن مفهوم التهديد بعد الحرب الباردة أخذ أبعاد متميزة عن التهديدات العسكرية، حيث برز التهديد التكنولوجي الذي يمكن أن يصنف كأخطر التهديدات نتيجة الترابط الشديد بينه وبين القطاع العسكري والأمني.² ولذلك حذر وزير الدفاع الإسرائيلي عشية المناورات العسكرية الجوية في ديسمبر 2009م على نموذج صد هجوم سوري، من أن إسرائيل مستعدة لصد أي هجوم إلكتروني على منشآتها الإستراتيجية في المستقبل.³

ومن أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي للدول، على رأسها جرائم المعلوماتية، وهي صنف جديد من الجرائم. وتتخذ هذه الجرائم أشكالاً متعددة، لعل من أبرزها جرائم الاختراقات، أي اختراق المواقع الالكترونية الرسمية والشخصيات بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات.

¹ عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 17.

² مراد شحات، الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، من مطبوعات الملتقى الدولي الأول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

³ عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 17.

هناك أيضا جرائم القرصنة، والتجسس الإلكتروني بفعل وجود تقنيات عالية يتم استثمارها للتجسس على الدول.¹

ما تجسد في تأكيد الأكاديميين وصناع القرار خاصة في الدول المتقدمة أين ينتشر استعمال مثل هذه التقنيات، على الأمن المعلوماتي ومواجهة تهديدات الانترنت.

الفرع الثالث: مشكلة الإرهاب في منطقة المتوسط

لقد كشفت الفترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، عن تنامي الظاهرة الإرهابية في العالم رغم أنها لم تكن منعدمة قبلها. إذ أصبحت قضايا مواجهة الإرهاب تستحوذ على الحيز الرئيسي من التفاعلات الدولية، وفي ظل امتداد التهديدات الإرهابية إلى الكثير من مناطق العالم وعلى رأسها منطقة المتوسط، مما يجعل هذه المسألة واحدة من الملفات الرئيسية على قائمة الاهتمامات السياسية والأمنية والعسكرية الدولية.

إن من أهم ما يجعل الإرهاب من التهديدات الخطيرة في المتوسط، هو تعدد تعريفاته التي تتبناها الدول المتوسطة؛ على غرار دول العالم، واختلاف تصنيفات المنظمات الإرهابية وعدم الاتفاق على تصنيف موحد. فهناك وجهات نظر ورأى مختلفة حول الإرهاب، اختلفت باختلاف مصالح تلك الدول، فمفهوم الإرهاب من المفاهيم غير المستقرة وغير الثابتة، ساهم في ذلك تداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى.

على الرغم من أن توحيد المعيار النظري لهذه الظاهرة؛ هو ما سيضع الأمور في نصابها الصحيح، بعيدا عن الاعتبارات السياسية المتفاوتة والمتعارضة للدول. من شأنه أن يساعد على وضع اتفاقية دولية عامة، تقن جريمة الإرهاب وفق عناصر موضوعية موحدة، وتقلل من ازدواجية المعايير، واحترام الحقوق المشروعة للشعوب (خاصة حق تقرير المصير)، إلا أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف موحد مرض للجميع، وهذا ما خلصت إليه لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي عام 1984م بأن أي تعريف لهذه الظاهرة سيكون محكوما عليه بالفشل؛ استنادا إلى تنوع السلوك المرتبط بالإرهاب، واتساع مفهومه الغامض ليشمل

¹ صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة الفكر، ع. 5، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص. 295.

نطاقا واسعا من الأعمال والأشخاص، فضلا على أن عملية التعريف ذاتها تمثل جزءا من جدل واسع حول الأيديولوجيات أو المقاصد السياسية.¹

إن ما يزيد من مشكلة الإرهاب في المنطقة المتوسطة هو تباعد الرؤى بين دول الشمال ودول الجنوب خاصة في تعريف المقاومة المسلحة والخلط بين المفهومين "الإرهاب والمقاومة المسلحة" ولا نزال نجد في الوقت الحاضر بعض الدول لاسيما الدول الكبرى التي تخلط ما بينهما في حين أن كلاهما يناقض الثاني من حيث المشروعية، فالمقاومة المشروعة كما عرفها مركز دراسات الشرق الأوسط الذي صدر في 2003-07م بأنها "استخدام مشروع لكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان وإزالة الاحتلال والاستعمار وتحقيق الاستقلال ودفع الظلم المسنود بالقوة المسلحة بوصفها أهداف سياسية مشروعة وهو ما يتفق مع القانون الدولي وتأييده الشريعة الإسلامية".²

حين جذت وكالة المخابرات المركزية مجموعة من المسلمين لمقاومة الوجود السوفييتي في أفغانستان كانت تلقبهم بـ "المجاهدين". لكن حين انتهت تلك المهمة، وتحول بعضهم، من منطلقات إيديولوجية أو سياسية ضد الوجود الأمريكي في المنطقة، غدوا "إرهابيين". وبالطبع هذا لا يشمل من واصل من هؤلاء الخدمة لصالح وكالة المخابرات المركزية وراء أقمعة مختلفة.³

لذلك لم يكن دقيقا التقرير الصادر عن "مجلس أوروبا للعلاقات الخارجية" بلندن في 2016/01م تحت عنوان "لماذا تعرّف كل حكومة الإرهاب وفق منطقتها الخاص؟"، لأنه لم يلاحظ أن هذا الاختلاف في التعريف لا يشمل الدول الكبرى بعد التحول الذي حدث في السياسة الأمريكية، وأدى إلي تفاهم مع روسيا والصين على أن الإرهاب محصور في تنظيمي "داعش" و"القاعدة". ولا يحدث توسع في "التعريف" في هذا السياق إلا عندما تصر روسيا على إدراج جماعات سورية معارضة لنظام الأسد في إطار الإرهاب.

¹ فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014، ص.28.

² صباح درامنة، العنف الدولي وحق الشعوب في المقاومة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، جامعة باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2010، ص.51.

³ نعيم الأشهب و مازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، الأردن، ط.1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص.125.

أما ممارسات الجماعات المسلحة العراقية، ذات التوجهات المذهبية، فهي مستثناة من تعريف الإرهاب، رغم أنها لا تختلف من حيث الجوهر عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم "داعش" و"القاعدة" فهي تقتل على الهوية المذهبية، وتعمل في خدمة مشروع يحمل لافتة دينية، وترتكب جرائم في بعض المناطق التي تتمدد فيها، إذا كان سكانها أو أغليبيتهم من السنة، كما فعلت في بعض مناطق، طُرد مسلحو تنظيم "داعش" منها بين مارس ويوليو 2015 وإذا وجدت سكانا عانوا ويلات "داعش"، اتهمتهم بأنهم احتضنوه كذريعة للتكيل بهم. وإذا كان السكان قد غادروا بلدة أو أخرى هربا من بطش "داعش"، منعهم من العودة بدعوى، أكثرها شيوعا وجود ألغام تتطلب إزالتها وقتا.¹

ونظرا لهذا الخلط الكبير كان قد تابع الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب بأكثر جدية فكلف جماعة من كبار الموظفين على العمل في مجال دراسة مسألة الوقاية ومكافحة الإرهاب وذلك من خلال اللقاء "الأورو -متوسطي بلمر" يومي 3-4 جوان 1998م وقد عملت من خلاله على تقريب وجهات النظر حوله، وحاولت دول الإتحاد تقديم ما يسمى "الميثاق الأورو-متوسطي" الذي أكد أن المحافظة على السلم والأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط يقوم على عدة مبادئ من أهمها :

- _ عدم قابلية الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.
- _ الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل والاعتماد على الوسائل التعاونية الأمنية.
- _ الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط.

الفرع الرابع: تهديدات أخرى

في الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام بهذه التهديدات التي تصيب الأمن القومي بطريقة غير مباشرة كقضايا الهجرة والديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة. مع حدوث تفجيرات 11 سبتمبر 2001م، تغيرت المعطيات الأمنية التي ظلت على مدار المراحل السابقة، حيث جاءت الأحداث دليلا قويا على سقوط فرضية التفوق التكنولوجي والمعلوماتي. فكما أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تساهم في تدعيم ركائز الأمن القومي فإنها في الوقت نفسه قد

¹ وحيد عبد المجيد، "هل تشعل تداعيات الإرهاب حربا عالمية"، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات الأهرام، العدد 204، الموقع: <http://www.siyassa.org.eg> ، في 2016/04/08، على 20:24.

وفرت وسائل لاختراقه. وقد أكد "بول وولفويتز" بالقول: "لقد كانت أحداث 11 سبتمبر مثالا صغيرا على أن القوة العسكرية الهائلة ليست فعالة ضد التهديدات الجديدة.¹ وتعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات نظراً لكثرة أسبابها و لما يترتب عنها من تبعات داخل الدول المستقبلية لتلك الأعداد الكبيرة من المتسولين. إن تفاقم ظاهرة الهجرة مرتبط باشتداد نضج ثروات بلدان العالم الثالث، وتعميق الفوارق بينها وبين بلدان العالم المتقدم،² وهي ظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا، فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة تعدد الثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي، فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والنقاء الثقافات،³ رغم هذا لا نستطيع أن نتجاهل بأنها لها امتدادات وتأثيرات على الأمن.

أوجدت ظروف الصراع والفوضى المنتشرة من أفريقيا جنوب الصحراء إلى باكستان، موجات من المهاجرين لأسباب اقتصادية وسياسية. فقد فرَّ أكثر من 2 مليون لاجئ عبر تركيا منذ بداية الحرب على سوريا، وعبرَ مئات الآلاف عبر البحر المتوسط؛ منهم 6 آلاف إلى إيطاليا، ولقي أكثر من 3 آلاف مهاجر مصرعهم في منطقة البحر المتوسط خلال عام 2014م وحده.⁴

تفاقمت في منطقة المتوسط مشكلة الهجرة من الجنوب نحو الشمال، خاصة من منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي الفقيرة، وأوربا ترفض استقبال مزيد من المهاجرين غير المؤهلين، وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد لأمن المنطقة المتوسطة والأمن داخل القارة الأوروبية. ولعل الإحساس بأن المهاجرين مصدر فوضى ولا استقرار في الدول الأوروبية هي البطالة وكثرة عدد العاطلين من المهاجرين في أوربا ومناستهم

¹ معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008، ص. 145.

² نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مرجع سابق، ص. 130.

³ وهيبية تبارني، مرجع سابق، ص. 147.

⁴ إيان ليسر، "ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط"، تقرير صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، من موقع: <http://www.futurecenter.ae/study> يوم 21/03/2016، على 10:35.

لمواطني الإتحاد الأوروبي في سوق العمل، وشيوع البطالة بين المهاجرين من جنوب المتوسط أظهر نوع خطير من التهديدات كتجارة المخدرات، غسيل الأموال، والجريمة المنظمة.¹ لذا صنفت الهجرة كإحدى المشاكل العليا التي تواجه منطقة المتوسط في القرن الواحد والعشرون. وهذا ما عبر عنه "شارل زورغيب" حينما قال أن المنطقة المتوسطة تواجه جملة من التحديات الأمنية من أهمها الضغط الديمغرافي، هذا الخطر يرتبط بمجموعة من الأبعاد الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاكل الهجرة غير الشرعية، وارتباطها بقنوات الأسلحة والمخدرات²، والمتاجرة بالأسلحة الخفيفة والمتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأعضاء، وزاد استغلال دول العالم لظروف الحرب والنزاعات المسلحة للتخلص من نفاياتها النووية، وتعتمد دول أخرى إلى إرسال نفاياتها النووية بواسطة الصواريخ إلى الفضاء الخارجي رغم أن هذا يخالف الالتزام الدولي بتخصيص الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.³ وهناك أيضا المشاكل البيئية، نظرا لزيادة وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية والتهديدات البيئية وخطورتها وحجم خسائرها البشرية والاقتصادية الهائلة، المباشرة وغير المباشرة خاصة في السنوات الأخيرة، وتكاد آراء المفكرين والباحثين تتفق على أن تحدي البيئة تتزايد أهميته في صلب الاستراتيجيات المستقبلية والتنمية للدول والمنظمات الدولية.⁴

نشأت تحديات جديدة شكلها المحيط الأطلسي أمام الأمن المتوسطي، من خلال طرق التهريب الجديدة للمخدرات والأسلحة والأموال من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا، ومنها إلى أوروبا.

والمشاكل الإثنية والطائفية والأقليات المتزايدة يوما بعد يوم في دول أوروبا الشرقية بعد تفكك الإتحاد السوفييتي وفي الدول العربية مثل العراق بعد الغزو، والسودان، واليمن و... وفي تركيا وإيران أيضا. أخطر ما تمثله هذه المشاكل من تهديدات أنها تُستعمل كإحدى

¹ وهيبه تبارني، مرجع سابق، ص. 148.

² لطفي صور، مرجع سابق، ص. 30، 32.

³ "النفايات النووية خطر يمتد لآلاف السنين"، مجلة الجندي، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع. 557، 2015/10/1، ص. 18.

⁴ خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ط. 1، سورية، دار كيوان للطباعة والنشر، 2009، ص. 357.

1 وسائل الإدارة الدولية الجديدة في أقاليم ودول العالم الحيوية، في الاختراق والتفكيك. ومشاكل فشل الدولة الناتج عن الحروب الداخلية أو الغزو الأجنبي أو التدخلات الخارجية، مثلما حدث في العراق وليبيا بعد ألقذافي.

المطلب الثاني: حلف (الناو) و إعادة هيكلة العلاقات الدولية

إن نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق - غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال - جنوب، وهذا ما تأكد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أي المواجهة بين الغرب والإسلام وهو الأمر الذي نظر له "صامويل هنتنغتون" في كتابه صدام الحضارات. فإذا كان حوض المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله و جنوبه فإنه يعرف أيضا منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، عبر إطلاق عدة مبادرات ومشاريع مختلفة سياسية وأمنية واقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط والتي تستدعي إعادة هيكلة للعلاقات الدولية ككل.

إن من أهم التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، وذلك بسقوط الإتحاد السوفييتي السابق نجد:

الفرع الأول: التحول من المنظور الأيديولوجي إلى المنظور الحضاري

S. 2 رغم أن أطروحة "صدام الحضارات" لصاحبها "صامويل هنتنغتون" Huntington أفرزت نقاشات أكاديمية وتنظيرية، فإن رؤيتنا تدخل في إطار المناخ العام للعلاقات الدولية، بحيث أدت أزمة الخليج الثانية، إلى الإدراك داخل مجتمعات الشمال، باحتمال انفجار وشيك لعوامل الفوضى في دول العالم الثالث عموما، والعالم العربي والعالم الإسلامي خصوصا، ليس تهديدا بالمعنى العادي، وإنما تهديدا لذات أصول ومرتكزات الحضارة الغربية، وأسلوب الحياة الغربية، وذلك بالتركيز على ما يسمى بالإرهاب الإسلامي

¹ سيار الجميل وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، 2004، ص. 240.

² صامويل فيليبس هنتنغتون (18 أبريل 1927، 24 ديسمبر 2008): أستاذ في جامعة هارفرد، وكاتب للعديد من الكتب الشهيرة بما فيها صدام الحضارات وإعادة ترتيب النظام الدولي.

المنتظر كرد فعل للتدخل، باعتبارهم وحدهم أثبتوا قدرتهم على نقل جانب من هذه الصراعات والأزمات داخل المجتمعات الغربية مباشرة. ولذلك عمدت القوى الكبرى في الشمال، إلى صياغة استراتيجيات بما يتفق ورؤية الإسلام السياسي، والإرهاب الدولي، كتهديد داهم سواء للأمن وللحضارة بالمعنى الواسع للكلمة.¹

بعد تفكك الإتحاد السوفييتي حاول الغرب إحلال الإسلام محل الشيوعية من أجل ضمان التماسك، وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل هو في القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام، والمأساة في البوسنة وكوسوفو بينت حدة التناقض القائم الذي وصل إلى حد التصفية العرقية، هذه العملية وجدت من ينظر ويؤسس لها، بزعامة هنتينغتون وبعض مسؤولي حلف الناتو، هذه المقاربة التي تطرح مسألة غياب عدو يمكن أن يؤدي دور الفزاعة التي تضمن تماسك الغرب، وعقدت من أجله ندوات وملتقيات عديدة، منها تلك التي عقدت في فيفري 1996م ببرلين لمناقشة نظرية صدام الحضارات مطبقة على ظروف البحر الأبيض المتوسط، تم خلالها التأكيد على وجود شواهد توحى باكتساب المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط، خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب، وهو ذات الأمر الذي أشار إليه فيلسوف المتوسط "F. Braudel" حيث طرح مصطلح "الحضارة" كخط موجه يسمح بفهم الواقع المتوسطي، وحتى الدولي، فهو يرى أنه في منطقة المتوسط توجد ثلاث مجموعات ثقافية حضارية، تتدافع في ما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول.² وقد أعادت تفجيرات 11 سبتمبر 2001م الحديث من جديد عن صراع الحضارات، فلم تبلغ العلاقة بين الغرب والإسلام مستوى من التوتر وسوء الفهم منذ أيام الحروب الصليبية أو العهد الاستعماري، حيث إعادة هذه الأحداث تقديم الإسلام باعتباره العدو الجديد للمدنية والحضارة، وأنه يمثل المشكلة الحقيقية وراء ظاهرة الإرهاب.

¹ دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، من مطبوعات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 29/30/04-2008، ص.67.

² مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.3، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2002، ص. 170.

وقد صار طرح هنتنغتون العنوانَ البارز للصراعات؛ التي انبثقت بعد نهاية الحرب الباردة وانتشر لدى جماعات بشرية وسياسية ذات مرجعيات إيديولوجية مختلفة، عثرت فيه على ضالتها لتبرير وضعها الاعتباري داخل العالم، وتفسير تعارضاتها، وحروبها، وعملياتها العسكرية، وأشكال العنف المختلفة التي تمارسها ضد أطراف تعتبرها أعداء.

إن الإلحاح بالذات على الطابع الديني لصراع الحضارات، أخفى ويخفي سماته الأخرى السياسية والاقتصادية والعسكرية، خصوصاً إذا ما اعتبرنا أن كل حضارة في ذاتها لا تكون بالضرورة متجانسة. كما أن مصالح الأطراف المكونة لها تختلف وتتمايز، بحكم أوضاعها الاعتبارية الجيوستراتيجية. خلف المرجعية الروحية أو الدينية لصراع الحضارات، إذن، تكمن تصورات تقليدية للسلطة وتصور ضيق للانتماء القومي ورؤية إيديولوجية محافظة. إن صامويل هنتنغتون جزء لا يتجزأ من فئة «الصقور» المرتبطين آنذاك بالإدارة الأمريكية والمدافعين عن خطها السياسي المتشدد، كما أن الكثيرين من معارضيه صنفوا أفكاره حول العلاقات الدولية ضمن ما أسموه «القومية الاقتصادية».

اختزل تحليله لصراع الحضارات في ثلاث نقاط:

- 1 تتكون الحضارة العنصر الأساس المميّز في التقسيم السياسي لعامل الغد، أي ما بعد نهاية الحرب الباردة.
- 2 تنتظر صراعات ونزاعات بين الدول الغربية و اللأ غربية.
- 3 يجب على الحكومات الغربية اتخاذ كل إجراءات الحيطة والحذر إزاء العالم الإسلامي ومراقبة إمكانية تحالفه مع العالم الكونفوشيوسي (الصين).¹

وقد بدأت النظرة الأمريكية التركيز على ضرورة التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى، خاصة العربية والإسلامية لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة، وتعمل على التصدي لفكر الغرب و حضارته.²

¹ مصطفى الحساوي، صراع الحضارات، من الموقع: <http://www.maghress.com/almassae/116349>، يوم 2016/04/12، على 10:00.

² عز الدين قطوش، الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة، ط.1، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2015، ص. 90.

الفرع الثاني: التحول من الإستراتيجية الكونية إلى الإقليمية

تشهد الساحة الدولية نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، أو إقليمي.

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدول. لكن تحولات العصر وتطوراتها قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر؛ أن هناك دول تملك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا. وهناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية كبيرة مثل اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد. وتغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية.¹

إذ يتوقع أن تقيم جميع الدول في مختلف أنحاء العالم ترتيبات اقتصادية إقليمية، وتشكل هذه الأخيرة المظهر الأساسي للتجمعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة. ويستعمل مصطلح الإقليمية في الأدبيات الاقتصادية الدولية ليعين على المستوى الاقتصادي ظاهرة تصاعد التبادلات الدولية في المناطق الاقتصادية الكبرى في العالم.²

فالإتجاه نحو الإقليمية أطلقته المجموعة الأوروبية التي توصلت لعقد معاهدة "ماستريخت" لخلق الإتحاد الأوربي وتوحيد اللوائح والأسواق، وصهر العملات الأوربية في عملة واحدة "الأورو" ، هذا النموذج الأوربي لم يكن الوحيد، فقد شهدنا ميلاد منظمة التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1989م، ثم توسع نطاقها من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية التي ضمت أيضا المكسيك عام 1994م.

وشجع التحول نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم، لإعادة النظر في الوضع الراهن وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية، الأمر الذي أسفر مثلا عن تحول "الآسيان" من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للآسيان.

¹ طارق بادي الطراونة، مرجع سابق، ص. 79.

² عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص. 91.

وبلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية مائة تجمع منها 92 ظهرت منذ عام 1992م فقط. أغلبها تجمعات مصغرة.¹

رغم كل هذا فإن المدخل الأساسي للتحول من الإستراتيجية الكونية إلى الإقليمية، يرتبط بالإستراتيجية الأمريكية باعتبارها القوة المنتصرة والمهيمنة، ففي نهاية الحرب الباردة اتجهت الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم إستراتيجيتها الأمنية التي لم تعد جزء من إستراتيجية كونية شاملة، وإنما أصبح الخيار الإستراتيجي الأمريكي مدفوعا باعتبارات إقليمية مباشرة. وقد تقاطعت هذه الرؤية مع الغزو العراقي للكويت، الشيء الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بمصدر جديد من مصادر التهديد تتمثل في القوى الإقليمية المنشقة، أو الراغبة في تغيير الأوضاع الإقليمية والعالمية بالقوة.²

وقد أدركت الإدارة الأمريكية كما يشير إلى ذلك "سمير أمين" أن تخلي موسكو عن الاشتراكية، واندماجها في المحيط الدولي الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة، لابد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوربي الياباني (الذي شكل القاعدة الأساسية للهيمنة الأمريكية) طبيعيا مع الزمن.³

وتظهر أهمية هذه التكتلات في ظل النظام الدولي الراهن، في تحقيق الاستقرار والتجانس على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ يؤدي إلى إرساء قواعد محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وهو ما سيجعل الوصول إلى اتفاقيات دولية في مختلف الجوانب أمرا سهلا؛ لمحدودية أطرافه التي تقلص عددها، فعوض التفاوض مثلا مع كل دولة على حدة في منطقة جغرافية ما، سيكون سهلا التفاوض معها ككتلة واحدة.⁴

¹ جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية. دراسة في المفهوم والظاهرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص. 61.

² دعاس عميور صالح، مرجع سابق، ص. 67.

³ مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص. 163.

⁴ عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص. 93.

الفرع الثالث : التحول من المنظور السياسي الإستراتيجي إلى المنظور**الاقتصادي**

حيث بدأ الحديث لدى الأكاديميين عن تصور جديد لا يتبنى مفهوم النظام الدولي، وإنما يبدأ من مفهوم النظام العالمي، ويرى هذا التيار أن التشكيلات السياسية الرأسمالية المتقدمة، قد أنشأت منذ القرن السادس عشر نظاما عالميا، يقوم على الانقسام إلى دول مركزية ودول هامشية، وعلى العنف الرأسمالي بينهما، ولا يعتبر أن هناك مغزى أو أهمية حقيقية، لفكرة الدولة القومية ذات السيادة على الأقل في المجتمعات الهامشية، و المصدر الأساسي للتغير في النظام العالمي ليس التنافس بين القوميات، وإنما تغيير الهياكل الاقتصادية السائدة، والتناسبات وموازن القوى، بين الأقسام المختلفة لرأس المال المسيطر في التشكيلات الرأسمالية المتطورة، كما يدخل في هذا الإطار المقاربات التي قدمت لتأصيل، وتوصيف ظاهرة العولمة، وظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى، وذلك انطلاقا من كون الدولة القومية لم تعد قادرة على القيام بفاعلية، وكفاءة بوظائفها الاقتصادية التقليدية المعروفة. حيث لجأت الدول القومية إلى الدخول في تجمعات وتكتلات اقتصادية إقليمية كبرى وذلك استجابة للتحول في النظام الدولي من طابعه السياسي الرمزي، إلى طابع اقتصادي وتجاري يعتقد أنه الأهم والأقدر على إبقاء أي دولة صامدة في وجه أي تهديد، سواء كان داخليا أو خارجيا.¹

ومن أهم مظاهر التحول للمنظور الاقتصادي ظاهرة العولمة، التي تشير ببساطة شديدة إلى فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بطريقة يبدو مستحيلا معها الفصل بينهم، فلم يعد من الممكن لكل دولة تطبيق السياسات الداخلية الخاصة بها، والتي كانت موجودة في مجال العلاقات الدولية. والتعريف الأخر للعولمة هو اتجاه تصالحي يهدف لتوحيد الشعوب على مستوى العالم من خلال نظام واحد كمثلث أضلاع من الاقتصاد، والمعرفة، والتطور العلمي والتكنولوجي.²

¹ دعاس عميور صالح، مرجع سابق، ص. 66.

² طارق عبد الرؤوف عامر، "العولمة مفهومها أهدافها خصائصها"، مجلة أفاق علمية وتربوية، من الموقع: <http://al3loom.com>، يوم 2016/04/19، على 08:30.

الفرع الرابع: التحول من منظور إدارة الأزمات إلى منظور حل الأزمات

هذا التحول نستشفه أساساً من سلوك الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، حيث عمدت على التدخل المباشر، لإنهاء العديد من النزاعات والأزمات الإقليمية، التي ظلت قائمة طوال فترة الحرب الباردة، ولو بدرجات متفاوتة، وهذا تبعا لرؤية القوتين العظميتين ومدى تورطهما وانخراطهما في أية أزمة أو نزاع، وذلك بالقدر الذي تحقق له مصالحه وأهدافه، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الحرب العراقية الإيرانية، أزمة كشمير، جنوب السودان، حين كانت هذه الأزمات وسيلة، يوظفها الطرفان في إطار ما كان يعرف بالحرب بالوكالة. ففي سبتمبر 1995م أنجز الحلف عملية "القوة المتأنية" ضد جيش صرب البوسنة، الذي قام بمجازر رهيبة في مدينة "سيبرينيتشا" والمذبحة الثانية في سوق "سراييفو" ضد مسلمي البوسنة، هذا التدخل الأول من نوعه خارج حدود الدول المنتمية للحلف منذ انتهاء الحرب الباردة. وأيضا تدخل الحلف في كسوفو سنة 1999م بعد عام من الصراع المسلح،¹ والحرب على العراق وأفغانستان. وقد كانت النتائج المحققة في حفظ السلام خاصة في البوسنة مؤشرا بارزا على مدى إيجابية هذه التطورات النوعية في عمومها.

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 70.

المبحث الثاني: تغير إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن في المتوسط.

بعد نهاية الحرب الباردة أخذ حلف (الناتو) يتحول من حلف عسكري إلى قوة عسكرية سياسية عالمية تحت ضغط المستجدات الدولية، سعى لتحقيق هيمنة عالمية مرتكزة على عدة سياسات تختلف من فترة لفترة أخرى. ومع تواصل المستجدات الدولية حاول أعضاء الحلف الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، لتعظيم مكاسبهم. فتتوعدت خطته الإستراتيجية واختلفت دواعي وأسباب تدخله، وطرق معالجته لهذه المستجدات، حاولنا الإلمام بأهمها في هذا المبحث:

حلف شمال الاطلسي

الدول الاعضاء:

28 عضوا في اكبر تحالف عسكري عالمي

اسبانيا	تشيكيا	بريطانيا
استونيا	الدنمارك	النرويج
ايطاليا	رومانيا	هولندا
البانيا	سلوفاكيا	الولايات المتحدة
المانيا	فرنسا	اليونان
ايسلندا	كرواتيا	
بلجيكا	كندا	
بلغاريا	لاتفيا	
بولندا	لوكسمبورغ	
البرتغال	ليتوانيا	
تركيا	المجر	



الامين العام
اندرس فوغ راسمونسن،
الدنمارك

المقر
بروكسل، بلجيكا

تاريخ التأسيس
4 ابريل 1949

المصدر: حلف شمال الاطلسي

الخريطة 1: دول حلف شمال أطلسي. من موقع: <http://www.nato.int>

المطلب الأول : إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن المتوسطي قبل

2001.

ويمكن القول أن التصور الأوروبي للأمن يقوم على فكرة خدمة الأمن عن بعد، بمعنى العمل بعيدا عن أوروبا لضمان أمن القارة، لأن التهديدات التي تواجهها تجد مصادرها خارج أوروبا، وفي هذا الخصوص تقول الوثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن التي اقترحتها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية خافيير سولانا، وتبناها المجلس الأوروبي في 2008م "إن

المفهوم التقليدي الذاتي حتى نهاية الحرب الباردة، كان يقوم على أساس تهديد الغزو في مواجهة التهديدات الجديدة فإنه في الخارج غالباً ما يقع الخط الأول للدفاع".¹

توضح وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية للأمن" عقيدة أوروبا الأمنية بشكل واضح، حيث ترى أن التهديدات الجديدة التي تحددها الوثيقة في الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، فهو عكس التهديد المرئي، كما كان الأمر إبان الحرب الباردة، فإن التهديدات الجديدة ليست عسكرية محضة. ولا يمكن التصدي لها بوسائل عسكرية محضة. إذ لا بد أولاً أن تتوحد الجهود تحت غطاء سياسي أو عسكري موحد، هذا ما أدى بها لتبني إستراتيجياتها الجديدة بعد الحرب الباردة سواءً في إطار الإتحاد الأوروبي، أو حلف الناتو.

لقد تبني حلف (الناتو) قبل نهاية الحرب الباردة إستراتيجية أمنية كانت تستدعيها تلك الظروف والأهداف المقصودة، إذا أنه كان في صراع إيديولوجي مع المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي سابقاً، فقد كان الإيمان الشديد بفكرة الإستراتيجية العسكرية هي السبيل الوحيد إلى الانتصار.² ولقد كانت واشنطن هي أول من بادر بطرح مسألة إصلاح الحلف الأطلسي في وقت مبكر وعياً منها بالأهمية القصوى لهذه العملية، فإما تحويل الحلف بتكليفه مع الحقائق الجديدة وإما إزالته، أما الوضع القائم فأمر مستحيل. وهكذا شرع في إنجاز إصلاح شامل للحلف. من الإستراتيجيات التي اتبعتها الحلف في حفظ الأمن في المتوسط بُعيد نهاية الحرب الباردة نجد:

الفرع الأول: توسيع الحلف

إن إحياء (الناتو) والشروع في توسيعه وتعديل إستراتيجيته وتطوير هيكله السياسية والعسكرية، إنما يعكس رغبة الغرب في بناء الأمن جانبي الأطلسي (أمريكا الشمالية وأوروبا) وفق أسس ومعايير جديدة ، بعيداً عن تقسيمات الحرب الباردة وأثارها، وبهذا فهو يحاول إثبات فرضيتين أساسيتين **أولاهما** حتمية الدور الطبيعي (للناتو) في بناء الأمن والاستقرار

¹ حورية ساعو، البعد الأمني في الشراكة الأورو متوسطية، مقال منشور في المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، من موقع: <http://www.maspolitiques> ، في: 2016/02/18، على 20:10.

² رياض مزيان، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005، ص. 35.

عبر جانبي الأطلسي، وعدم وجود أي مؤسسة غربية تستطيع منافسته في ذلك، **وثانيهما** أن نجاح الحلف في مهمته الأمنية الأطلسية سيكون مقدمة لتحويله إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى متحكمة في مجريات السياسة الدولية وفارضة شروطه وآلياته عليها.

والجدير بالذكر، أن القوى الغربية استفادت كأقصى ما يمكن، من الفرصة السانحة التي توافرت لها عقب انهيار القوة السوفييتية والمعسكر الاشتراكي، لتثبيت أركانها وهيمنتها على النظام الدولي الراهن، بما يخدم مصالحها الاستعمارية عبر إحياء مؤسساتها العسكرية (الناطو)، واستخدامها وسيلة لتحقيق هذه الهيمنة.¹ ولقد قام جدل داخل (الناطو) وبين أعضائه، بعد نهاية الحرب الباردة، بين من يرى أنه لم يبقى لحلف (الناطو) أي مبرر للوجود، وبين من يدعو إلى الإبقاء على الحلف أي على العلاقات الأمنية الدفاعية بين أوروبا وواشنطن، من خلال صيغة جديدة، تتمثل بوجود قيادة أمنية وعسكرية أوروبية داخل الحلف نفسه.² رغم كل الصعوبات، استطاعت الدول الأطلسية الاتفاق على ضرورة مواصلة العمل تحت المظلة الأطلسية (الناطو). إلا أنها وقفت منقسمة أيضا بين من يشجع التوسع نحو الشرق ومن يفضلته نحو الجنوب، فألمانيا من مصلحتها التوسع نحو دول أوروبا الشرقية المجاورة لها، وفرنسا من مصلحتها التوسع نحو دول المغرب العربي، مناطق نفوذها، ولكن قرار التوسع اتخذ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمكنت من فرض وجهة نظرها على باقي أعضاء الحلف، ونفذت رؤيتها لتوسيع الحلف وضم أعضاء جدد له رغم اعتراضات بعض الأعضاء على ذلك. وقد مرت عملية الدخول في العضوية بعدة خطوات ، سنذكرها لاحقاً.³

مع العلم أنه لا توجد أي وثيقة تظهر إستراتيجيات مباشر لحلف (الناطو) ووظائفه الجديدة، إلا أننا نستطيع استخلاصها من "برنامج الشراكة من أجل السلام" الذي أقره (الناطو) في قمة بروكسل عام 1994م، وانضمت إليه جميع دول وسط وشرق أوروبا، بالإضافة إلى روسيا ورابطة الدول المستقلة، وذلك في سبيل تحقيق هدف مركزي هو تأهيل وإعداد الدول

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، الحلف الأطلسي من حرب الباردة إلى حروب الهيمنة، د.ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص، ص. 173، 172.

² عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع نفسه، ص. 181.

³ العلمي حفيظة، الأدوار الجديدة لحلف الناطو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الهاستر في العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص، 67.

المشاركة في البرنامج للانضمام إليه، وصولاً إلى بناء نظام متكامل للأمن الأوروبي والأطلسي.¹ هذا من خلال التعاون مع مؤسسات عسكرية وسياسية خارج إطاره؛ بعضها أوروبي مثل اتحاد غرب أوروبا، وبعضها دولي مثل الأمم المتحدة.² من عام 1997م إلى 1999م تم ضم جمهوريات التشيك والمجر وبولندا، وبذلك ارتفع عدد الأعضاء إلى تسع عشرة دولة³ في مرحلة أولى، ثم تلتها مرحلة ثانية من 1999م إلى 2003م تم فيها انضمام رومانيا وبلغاريا، والنمسا وسلوفينيا وألبانيا. وفي المرحلة الأخيرة من 2003م إلى 2010م تم ضم دول البلطيق الثلاث وفنلندا والسويد ودول رابطة الدول المستقلة وجمهوريات يوغسلافيا السابقة. ومنذ تبني مشروع التوسع في قمة بروكسل سنة 1994م وهو يقوم على أساس وجود تعاون بين (الناطو) والمؤسسات الأوروبية من أجل رعاية دول وسط وشرق أوروبا، لتجاوز أزمته الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة لتوفير الحماية الأمنية لها.⁴

وحسب الرؤية الأمريكية فإن توسيع الناطو ضمان لـ :

- _ ضم بعض بلدان شرق ووسط أوروبا سوف يسد ما ترتب على تحلل حلف وارسو من فراغ أمني يمكن أن يفجر المنطقة.
- _ تكريس قيم الديمقراطية، واقتصاد السوق الحر، كمصلحة حيوية، للعالم الغربي ضمن دول أوروبا الشرقية.
- _ أن الحلف قادر بهياكله وإستراتيجياته العسكرية على مواجهة أي تهديد يطرأ في أوروبا أو غيرها ودون ضم دول جديدة.

¹الحيالي نزار إسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 2003 ، ص. 92.

²مشعل حبيب الفرج، حلف شمال الأطلسي (الناطو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من 1991 إلى 2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013، ص. 37.

³ طارق بادي طراونة، مرجع سابق، ص. 82.

⁴ عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 107، 108.

الفرع الثاني: التوجه من الدفاع الجماعي إلى الدفاع عن المصالح المشتركة

إن ما يفسر استمرار مساندة دول الاتحاد الأوروبي (للناتو) حتى بعد اختفاء التهديد الخارجي، يعود للفوائد التي تعتقد الدول الأعضاء أن في الإمكان الحصول عليها باستمرار الحلف، كالحفاظ على روابط قوية مع الولايات المتحدة، وتوفير بنية جماعية لأمن منطقة غرب أوروبا، وتشجيع العملية الديمقراطية في الكمنولث الروسي وشرق أوروبا، وتوسيع درجة الاستقرار في شرق أوروبا من خلال تقديم المساعدات وحل الصراع القائم بأعمال حفظ السلام إذا اقتضى الأمر. وإبقاء ألمانيا الموحدة عضواً داخل التحالف الغربي، وردع أي تهديد تتعرض له دول أوروبا من الكمنولث الروسي.¹

في المفهوم الإستراتيجي المجدد عام 1999م أكد الحلف على التزامه على حفظ السلم وإدارة الأزمات دون أن يحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة، وهذا تأكيد على التزام الحلف بالعمل "خارج المنطقة" وظهرت المهام الجديدة للحلف فيما يسمى بالتدخل الإنساني لإيصال مساعدات غذائية وإغاثة ومشاركة في حفظ وتحقيق السلم ومواجهة الأزمات في بعض مناطق المصالح الحيوية، ومن أمثلة عمل الحلف خارج مجاله؛ حرب أفغانستان 2001م، العراق 2003م، وليبيا 2011م.² وقد أوضح التعديل المُدخل على المفهوم الإستراتيجي، المهام المستقبلية للحلف كذلك، وفي فقرة واحدة جاء المعنى كله، ووضحت ملامح عسكرية وغير عسكرية كثيرة التنوع، تأتي من اتجاهات عديدة، وغالبا ما يصعب توقعها، وتتضمن هذه المخاطر، عدم الاستقرار واحتمال نشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بدول الحلف، ويمكن أن تواجه المصالح الأمنية للحلفاء مخاطر ذات طابع أكثر عمومية، تنجم عن الإرهاب والتخريب و... الخ، أما التغيير فكان في المفهوم كالاتي:

ـ اعتبار صيغة المصالح الأمنية هي أساس عمل الحلف، بدلا من صيغة أمن الدول الأعضاء، إن تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء حلف (وارسو) وسعي روسيا الاتحادية ودول أوروبا الشرقية للاندماج مع أوروبا الغربية، ينهي فكرة تهديد الأمن، ويصبح تعبير المصالح

¹ سليم محمد الزعنون، سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية (دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية "حماس") (2001-2007)، ط.1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص. 87.

² وهيبه تبارني، مرجع سابق، ص. 135، 136.

الأمنية، بعموميته، أصلح للتعبير عن جوهر وظيفة الدفاع المطلوبة في البيئة الجديدة، فهو يستوعب المتغيرات التي تستجد حسب رؤية صاحب القرار، ويكون التأثير على المصالح الأمنية للدول الأعضاء هو أساس الدفاع.

- يحدد المفهوم الجديد، التهديدات الجديدة، للمصالح الأمنية، لدول الحلف في:

انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الإرهاب الدولي.

انقطاع وصول الموارد الحيوية.

نشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بدول الحلف.

انتهاك حقوق الإنسان.

التهديد باستخدام القوة المسلحة أو قيام دولة ما باستخدامها فعلا ضد أراضي أي دولة أخرى.

_ يبدأ الحلف مرحلة جديدة في تاريخه، يكون فيها المبادر بشن الهجوم، ضد الطرف

أو الأطراف التي ترى القيادة السياسية للحلف خطورتها على مصالح دول الحلف.¹

¹ مشعل حبيب الفرج، مرجع سابق، ص، ص. 33، 34.

المطلب الثاني: إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن المتوسطي بعد 2001.

مع نهاية الحرب الباردة تولدت قضايا جديدة فرضت بقاء الحلف واستمراره، فإن تبدل اهتماماته الإستراتيجية فرض عليه التوسع نحو بناء إطار جديد للأمن الأوربي والأطلسي. وقد اعتبر حلف (الناتو) تفجيرات 11 سبتمبر 2001م لبرجي التجارة الأمريكية نقطة تحول، ومركز لعدة تحولات في سياسته وإستراتيجياته في التعامل مع التهديدات الجديدة.

- إستراتيجية الحرب الإستباقية:



خريطة 2: حوض البحر الأبيض المتوسط. من موقع حلف (الناتو): <http://www.nato.int>

إن انتقال الحلف من الدفاع عن أراضي الدول الأعضاء إلى الدفاع عن مصالحها المشتركة، خارج نطاق أراضيها من خلال المشاركة في تنفيذ الضربات الإستباقية أو الإجهاضية، أي الذهاب إلى مصادر التهديد، والتعامل معها دون انتظار وقوع أضرار منها، أي أن قوة الرد العسكرية للحلف جاهزة وتعمل بوسائل دفاع لمقاومة الإرهاب، خاصة الهجمات الكيميائية والبيولوجية و الإشعاعية والنووية. هنا تجدر الإشارة إلى أن الحلف الأطلسي لا يزال يخشى سعي القاعدة لامتلاك أسلحة دمار شامل.¹

¹ مشعل حبيب الفرج، مرجع نفسه، ص. 69.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، عقدت قمة براغ لحلف (الناطو) 21-22

نوفمبر 2002م، وشهدت تحولاً نوعياً في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادراً على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت عدة قرارات خلال القمة، هدفت إلى إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، وكذا إنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف تسمى (قوة حلف "الناطو" للرد السريع)، وسيكون لهذه القوة القدرة على الانتشار السريع في اتجاه الساحة الخارجية، كما ستُنشر في كافة أرجاء العالم وليس فقط داخل أوروبا. كما أقرت قمة الحلف الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهوماً مركزياً في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة. ويقوم ضمن مبدأ العمل الوقائي، على أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية، لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد أهداف أمريكية، انطلاقاً من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل بكثير من انتظار الهجوم المعادي ثم الرد عليه، ويحدد المسؤول بين الأمريكيين بعض الحالات التي قد تستدعي القيام بإجراءات وقائية وأبرزها: اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة للدمار الشامل أو تصديرها، أو اقتراب متشددين أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي، أو اقتراب دول أو جماعات إرهابية من تنفيذ هجمات على أهداف أمريكية.¹

ولتبرير الغزو على أفغانستان والعراق في وجه الانتقادات المتزايدة أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في أبريل 2004م أنه بفضل هذه الإجراءات في إطار الحرب على الإرهاب تضاءلت كثيراً خلال عام 2003م النشاطات الإرهابية على نطاق العالم.²

عليه فإن أخطر ما جاء في الإستراتيجية الجديدة لحلف الناطو هو التعامل مع المخاطر في منابعها، قبل أن تصل إلى عتبات الدول الغربية. وهذا يعني استخدام قواته خارج أوروبا والأطلسي، ومن ثم نقل المعركة إلى أرض الخصم، والأخذ بمبدأ الهجوم وخوض

¹ محمد حسون، إستراتيجية حلف (الناطو) الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع. 1، المجلد 24، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2008، ص. 503.

² نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مرجع سابق، ص. 137.

معارك تحت ستار الأهداف التي ابتدعتها تحت مسميات الإصلاح، وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية.¹

وفي هذا الصدد تقول كندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية: "إن الولايات المتحدة بوصفها الدولة الأقوى في العالم تقع على عاتقها مسؤولية العمل على جعل العالم أكثر أمناً، حيث أنه ليس ثمة أي شرط أخلاقي أو حقوقي يلزم بلداً معيناً بانتظار التعرض للهجوم قبل أن يصبح قادراً على التعامل مع تهديدات وجودية". لم يربط ظهور الحروب الإستباقية بأحداث 11 سبتمبر وإن مهدت الأرضية لتوصيفها ضمن استراتيجيات الأمن للدول،² ورغم أن الهجوم على العراق في ظل إستراتيجية الحرب الإستباقية، لم يحصل على الإجماع بين أعضاء الحلف في قمة براغ عام 2002م، وأكد دعمه لجهود مجلس الأمن في تطبيق القرار "1441" في حينه. وضرورة تعاون العراق التام مع اللجنة الدولية للتفتيش على الأسلحة المحرمة. وفي سنة 2003م قبل الحلف طلب بولندا في دعمها في سياق إنشاء قوة استقرار في قطاع من العراق، وذلك بتكوين قوة وخدمات لوجستية واتصالات ومخابرات.³

المطلب الثالث: أسباب تدخل حلف (الناو) بعد 2001.

لقد كان المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف (الناو) بعد تفكك الإتحاد السوفييتي، حماية مصالح شركائه وأعضائه عبر العالم كله، مما يعني إسقاط الجغرافيا وما تمثله من حواجز على المجال الأمني للحلف أينما كانت وهذا ما فرض عليه التدخل لأجل:

الفرع الأول: مكافحة الإرهاب

من أهم التهديدات التي تجعل حلف (الناو) يقرر التدخل هو مكافحة الإرهاب. فقد أعلن الحلف سنة 2003م عن أولى عملياته العسكرية خارج نطاقه بتولييه قيادة قوات حفظ السلام الخاصة بأفغانستان،⁴ وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات والمهام التي تترتب عليها ومثل ذلك قوة المساعدة الأمنية

¹ محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، ص. 504.

² خالد معمري، مرجع سابق، ص. 139.

³ طارق بادي الطراونة، مرجع سابق، ص. 86.

⁴ محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص. 511.

الدولية (إيساف) التي تشكلت من قوات كل دول الحلف (في ذلك الوقت 26 دولة) إضافة إلى جورجيا، السويد، سويسرا، تولت قيادة العمليات في أفغانستان منذ أوت من نفس السنة.¹ و تشكلت هذه القوات من 32 ألف جندي، منهم 9 آلاف من قوات (الناو)، وأجبرت الولايات المتحدة الأمريكية دولا عديدة في الدخول معها في حربها ضد الإرهاب من خلال ضغوط دبلوماسية، وسياسية واقتصادية، قوية، للرضوخ لسياستها الجديدة، وإلا ستواجه عقوبات وتهديدات حقيقية، أو تعد من منظورها الخاص دولا مع الإرهاب، بناءً على تصريحات قياداتها السياسية، وبالفعل تم تحديد أسماء الدول والمنظمات التي تعتبرها إرهابية، أو متعاونة مع الإرهابيين، وأن الهدف من الحملة هو محاربة الإرهابيين ومن يحتضنهم، أو يساعدهم.² وقد تحددت مسؤولية (إيساف) في بادئ الأمر في تأمين حماية العاصمة الأفغانية كابول، ثم توسعت هذه المهمة لتشمل أرجاء أفغانستان كافة بعيد فترة حكم طالبان.³

الفرع الثاني: حماية حقوق الإنسان وتدعيم السلام

تدخل حلف (الناو) لمنح حق تقرير المصير لبعض الفئات قومية كانت أو دينية، مثل ما حصل في جنوب السودان وشمال العراق.⁴ وقد تدخل الحلف أيضا بعد الشروع في الإبادة الجماعية ضد المسلمين والتطهير العرقي في "سراييفو" من طرف الصرب والحرب العدوانية التي شنها في البوسنة والهرسك - رغم أن التدخل كان متأخرا- فقد قام بعمليات حظر الطيران في منطقة صربيا والجبل الأسود، سنة 1994م.⁵ وما لبث أن أرسل 60 ألف جندي إلى البوسنة لكي ينفذ اتفاقية دايتون ويحافظ على الاستقرار في الدولة.⁶

¹ وهيبه تيان، مرجع سابق، ص. 157.

² وئام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر (2001. 2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فلسطين، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012، ص. 99.

³ محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص. 519.

⁴ محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع. 2، المجلد 26، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2010، ص. 354.

⁵ عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 121.

⁶ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 71.

وكانت وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" قد أعلنت في ديسمبر 2003م، لما كانت مستشارة للأمن القومي، "إن المطلوب من الناتو المشاركة في عمليات التغيير في المنطقة العربية، عبر فتح مكاتب له في البلدان العربية تتولى مهام المراقبة والتأكد من الإصلاحات المتخذة"، وتحت شعار الحرية والديمقراطية ومحاربة الإرهاب تحرك الحلف في المنطقة. وهو يتجاوز المهام العسكرية التقليدية إلى مهام جديدة، تتمثل في حفظ السلم والأمن الإقليمي في المتوسط.¹ وأيضا تدخل الحلف لدواعي إنسانية بتوفير جسر جوي لبعثات الاتحاد الإفريقي في الفترة الممتدة ما بين 2005، 2007م والتي كانت موجهة للسودان وتلاها دعم آخر بحري وجوي للصومال، وكما قام بالتدخل في ليبيا لحماية المدنيين في 2013م وقام بالتدخل للمرة الأولى بعملياتي إغاثة للكوارث الطبيعية، كانت إحداها عقب إعصار "كثرينا" في الولايات المتحدة، والأخرى عقب زلزال قوي ضرب باكستان، مع الاستعانة بعناصر قابلة للنشر من قوات الاستجابة التابعة لحلف (الناتو) في 2008م.²

الفرع الثالث: السيطرة على منابع النفط

وهذا يتجسد في غزو العراق، فإنه من أهم الأهداف غير المعلنة له، هو السيطرة على منابع النفط، وكسر شعار العربي القديم القائل "نفط العرب للعرب"، ودرئ تهديد الدول العربية ومنع منظمة الأوبك من التفرد بتحديد أسعار النفط العراقي.³ وأيضا في التدخل العسكري في ليبيا، حين استند الأعضاء القياديون في حلف (الناتو) إلى قرار مجلس الأمن (1973) 2011م والقاضي بأن تقوم الدول المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الحظر الجوي عن طريق التعاون والتنسيق بين الأعضاء كما تنص بذلك المادتين 8 و 9، من أجل أهداف إنسانية. وقرار الجامعة العربية رقم (7298) مارس 2011م والذي يطالب مجلس الأمن تحمل مسؤولية تدهور الأوضاع في ليبيا. ومن هنا صاغ حلف (الناتو) المبررات القانونية اللازمة للقيام بحملة ضد ليبيا، إلا أن العمليات العسكرية تعدت الأهداف الإنسانية إلى قصف المقرات والمواقع الرسمية، مستندا إلى عدة مبررات منها أن الدولة على وشك

¹ محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص. 511.

² عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص، ص. 126، 129.

³ رياض مزيان، مرجع سابق، ص. 75.

الانهيار تعتبر منطقة رخوة للإرهاب، تنطلق منها القاعدة في بلاد المغرب، وهي منبع للطاقة¹.

وستظل الثروة النفطية في صلب الإستراتيجية الأطلسية ومصالحها الحيوية، ومن ثم ستظل واقعةً تحت ضغط التهديد والابتزاز والتدخلات في محاولة لاحتواء هذه الثروة. والتدخل في أفغانستان أيضا كان من أهم أسبابه حماية ومراقبة طرق الإمداد بالطاقة. إذا نظرنا إلى أن التدخل أهمل الخيارات السلمية، وكان "الملا عمر" زعيم طالبان قد طالب بتقديم دليل يثبت تورط ابن لادن في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأشار إلى أنه سيكون آنذاك مستعد لتسليم ابن لادن إلى محكمة إسلامية في إحدى البلدان الإسلامية، أو أي محكمة على الأقل تضم في هيئتها قاض مسلم واحد.²

الفرع الرابع: تدعيم الكيان الإسرائيلي في المنطقة

ضمان حماية الكيان الصهيوني وقدراته العسكرية والدفاع عنه ليظل قادراً على أداء دوره الوظيفي ك رأس حربة للمشروع الغربي في المنطقة العربية.³ و يرى معظم الأطراف في جنوب المتوسط أن الهدف المحتمل لأي دور لحلف (الناطو) بهذا الشأن قد يكون موجودا لاحتواء التهديدات الصاروخية العربية ضد إسرائيل في حين يتغاضى الحلف عما لدى إسرائيل من ترسانة نووية وأسلحة تقليدية هائلة.⁴ وذلك يندر بإمكانية تدخل الحلف في المنطقة، مدعوما بغطاء قانوني رسمي، سواء في حالة وجود أزمة أو في حالات السلم، عبر إجراء التمارين المشتركة للتأقلم مع البيئة العسكرية لدول المنطقة، مما يضمن نجاح عمل قوات الرد السريع في حالات يرى الحلف أنها تستدعي التدخل مستقبلا. ويظل احتمال ضم الحلف (للناطو) قائما وإعطائه دورا في تنفيذ بعض المهام في المنطقة، في إطار علاقات إستراتيجية قديمة، مؤداها أن إسرائيل أيا كانت الظروف ستبقى في المنظر الأمريكي حليفا غير مشروط لتنفيذ سياسة الحلف في هذه المنطقة.

¹ عبد الكريم إسماعيل، "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، مجلة دقاتر السياسة والقانون، ع. 12. جامعة ورقلة، 2015/01، ص. 222.

² ديفيد كين، ترجمة: معين الإمام، حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب، المملكة العربية السعودية، مكتبة الكعبيان، 2006، ص. 37.

³ محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص. 499.

⁴ وهيبه تباري، مرجع سابق، ص. 151.

الفرع الخامس: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

لقد تشتتت الأسلحة النووية التكتيكية والإستراتيجية للإتحاد السوفييتي المنهار، بين أربع جمهوريات هي روسيا الاتحادية، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء في أوروبا وكازاخستان في آسيا الوسطى، ورغم أن غالبية هذه الأسلحة كانت موجودة في روسيا الاتحادية، إلا أن انتشارها في الجمهوريات الثلاث الأخرى وعدم وجود سيطرة مركزية عليها، أحدثت هواجس جدية للأمن الأوروبي والأطلسي، لا تقل من المشكلات العرقية والدينية التي اجتاحت أوروبا الشرقية. حاول (الناطو) تنظيم عمليات تسليم هذه الأسلحة لروسيا الاتحادية باعتبارها الوريث الشرعي لتركبة الإتحاد السوفييتي النووية. وقد أشرف حلف (الناطو) على عمليات التسليم فلم يكن هناك أي مشاكل مع روسيا البيضاء وكازاخستان.

وقد عقد ميثاق الناو- أوكرانيا سنة 1997م لتسهيل مهمة تسليمها لأسلحتها الإستراتيجية إلى موسكو في الموعد المتفق. وقبلها في 1994/06/05م في قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة في "بودابست" وقعت أوكرانيا على الاتفاقية الدخول في معاهدة عدم الانتشار النووي. كما تعهد لها حلف (الناطو) بدعم سيادتها واستقلالها وتطورها الاقتصادي ما دامت ستصبح دولة غير نووية وذات أهمية لاستقرار الأمن الأوروبي.¹

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 111.

المبحث الثالث: مبادرات حلف (الناطو) لحفظ الأمن المتوسطي.

وضع الحلف تطبيقاً لإستراتيجياته السابقة طرق عملية تجسدها، هدفه منها تكثيف الجهود وتقاسم الأعباء في حل مشكلات المنطقة، خاصة في الجانب الأمني، فخص كل مجموعة من الدول بمبادرة وهذا حسب خصوصياتها واحتياجاتها.

المطلب الأول: الحوار المتوسطي لحلف (الناطو):

إن الشعار الجديد الذي طرح في بداية التسعينيات أن الإسلام هو العدو الجديد للغرب، وهو الشعار الذي وجد طريقه إلى جداول المؤتمرات الأطلسية، فقد اعتبر الأمين العام للحلف آنذاك "Willy Claes" أن الأصولية الإسلامية مصدر خطر أمني على الحلف الأطلسي يماثل ما كان عليه خطر الشيوعية. وقد سبق وأطلق على المنطقة الإسلامية وصف "هلال الأزمات"، خاصة لما تآزمت الأوضاع الأمنية في الجزائر.¹ وخلال اجتماع عقد في مجلس الحلف الأطلسي باسطنبول في جوان 1994م طالب وزراء دفاع الحلف مناقشة احتمال مساهمة الأعضاء في تدعيم واستقرار المنطقة المتوسطية، وكلف المجلس بعدها إسبانيا وإيطاليا بإعداد مشروع الحوار مع الدول غير الأعضاء (دول الحوض الجنوبية)، وضم هذا الحوار كل من مصر وإسرائيل المغرب تونس موريتانيا.²

من الأهداف العامة لهذا الحوار نجد:

المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين.

تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.

تبييد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف (الناطو).

وقد قال Ropert F. Simmons Jr، في مقالة له في مجلة الناطو الإلكترونية بأنه "كان تأسيس شراكات الحلف وما زال أحد الجوانب الرئيسية للتحوّل الذي شهده حلف شمالي الأطلسي (الناطو) في الآونة الأخيرة. ونظراً إلى طبيعة عملي، فأنا محظوظ لأنني كنت وما زلت أشارك في عدد كبير من مراحل هذا التطور." وقد قام حلف (الناطو) بعد انتهاء الحرب

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 187.

² وهيبه تباري، مرجع سابق، ص. 138.

الباردة، وتحديداً في عام 1991م، بتأسيس مجلس تعاون شمالي الأطلسي، كوسيلة للتواصل مع الدول التي كانت في ما مضى أعضاء في حلف (وارسو)، بالإضافة إلى الدول الجديدة التي قامت على أنقاض انهيار الاتحاد السوفيتي.¹

ظهر أمل جديداً للسلام يستولي على الشرق الأوسط، في الوقت الذي كانت الجزائر مسرحاً لاشتباكات عنيفة بين إسلاميين وقوات الأمن، رأى حلف (الناتو) أن أمنه يتركز حتماً على تأمين الجنوب، ومبدأ التكافل لتوفير الأمن ومن هنا أُسس للحوار المتوسطي، والذي سيشكل من الآن جزءاً من علاقات الثقة المتبادلة المستدامة، تعززه المناقشات السياسية مع الدول على الشاطئ الجنوبي للمتوسط، يهيمن التعاون العملي على الحوار المتوسطي: التبادل في مجال الأمن والدفاع، ومعلومات عن المنظمة ودورها وبعثات حلف (الناتو)، والتدريب على التخطيط للطوارئ المدنية والبعد العلمي، وقد مثلت إسرائيل ومصر والأردن الشرق الأوسط، والمغرب وتونس وموريتانيا مثلت المغرب العربي، لكن الجزائر لم تنظم في البداية. وقد اعتبر حلف (الناتو) والبلدان المعنية أن هذا الحوار ليس كغاية في حد ذاته. ويبدو في نظر الحلف أنه الجواب الأكثر أماناً بكثير، وهو جزء من سياسات الاستقرار على نطاق أوسع، فإنه يقدم ضمانات، بما في ذلك جانب الاستثمار الأجنبي، والتي هي من مسببات ومسرعات النمو والتنمية. وهو خيار إستراتيجي له ارتباط وثيقاً بالخيارات السياسية والاقتصادية. الحوار المتوسطي أيضاً يترجم انخفاض التمسك بالرؤية الأمنية التي تجمع بين أمن المؤسسة العسكرية الجنوبية الغربية.²

وقد أجرت قيادة الحلف لقاءات مع ممثلي الدول المتوسطية الخمس في بروكسل من خلال سفارات الدول في جنوب المتوسط، ثم انضمت الأردن لهذا الحوار في نهاية عام 1995م، وكان الحوار ثنائياً ولم يكن معلناً، وتقرر أن يستمر الحوار ما بين الحلف وتلك الدول مرتين كل عام حول بعض المسائل، مثل تبادل المعلومات، وزيارات الضباط

¹ روبرت. ف. سيمونز، عشر سنوات على تأسيس مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية: وجهة نظر شخصية، مجلة حلف الناتو، 2007، في الموقع <http://www.nato.int/docu/review/2007> ، في 15/03/2016، على 22:00.

² Kassim Bouhou, L'OTAN et le monde arabe : peur, dialogue et partenariat, doctorant à l'Université Paris III - Sorbonne nouvelle, travaille sur les questions méditerranéennes.

المتبادلة، وتقديم مساعدات فنية للإدارات المدنية من قبل الحلف عند حدوث طوارئ.¹ ولم يتم انضمام الجزائر للحوار حتى مارس 2000م، والتي تم إقصاءها بسبب الوضع الأمني الداخلي المتدهور من جهة، واتهامها إلى جانب ليبيا وسوريا برغبتهم بالحصول على صواريخ بعيدة المدى من باكستان، كوريا الشمالية والصين، بالإضافة لامتلاكهم لبرامج نووية طموحة من جهة أخرى.²

قد جرت الأمور خلال المرحلة الأولى لهذا الحوار بصفة أبعد ما يكون عن التوفيق. من منطلق خلفية التوجس المتزايد من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، يصرح "فيللي كلاس" السكرتير العام لمنظمة الحلف الأطلسي آنذاك بأن الأصولية الإسلامية تمثل الخطر الأكبر بالنسبة للحلف ويعتبرها على نفس المستوى من الخطورة مثل الشيوعية سابقا. كما وسم ويليام بيّري وزير الدفاع الأميركي السابق بلدان شمال إفريقيا بالخطر الأمني على منظمة الحلف الأطلسي. وقد تم تلقي هذه التصريحات في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المدعوة MENA (Middle East-North Afrika) بصفة سلبية. من وجهة نظر بعض البلدان العربية، جاءت هذه التصريحات لتؤكد نوايا المواجهة التي يضمها حلف (الناطو)، وتدعم تبعا لذلك عدم الثقة أكثر مما تعمل باتجاه إفراز مناخ للتعاون من أجل خلق أجواء ثقة متبادلة.

مع ذلك عرف التعاون خلال السنوات اللاحقة على هذه التصريحات تطورا تدريجيا. وفي قمة مدريد لسنة 1997م تم تأسيس مجموعة "التنسيق المتوسطي" (Mediterranean MCG) Coordination Group من طرف رؤساء الدول والحكومات.

تتمثل مسؤولية هذه المجموعة المنضوية تحت الإشراف المباشر لمجلس حلف (الناطو) في تنظيم الحوار المتوسطي، ومعها عرف هذا الحوار تطورا ملحوظا.

تنظم مجموعة التنسيق المتوسطي (MCG) لقاءات سنوية ببلدان الحوار بصفة ثنائية. أما المداورات السياسية فتتم ضمن إطار لقاءات سنوية متعددة الأطراف تجمع بين أركان الحرب لمنظمة حلف (الناطو) وبلدان الحوار.

إلى جانب العمل السياسي يحتوي الحوار على سلسلة من الأنشطة المدنية والعسكرية مثل تنظيم زيارات لمبعوثين وعلماء من بلدان الحوار إلى مقر قيادة الحلف، أو حضور

¹ محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناطو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مرجع سابق، ص. 352.

² عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 196.

دروس ومحاضرات بمعهد الدفاع الأطلسي بروما ومدرسة الحلف الأطلسي بـ Oberammergau. إضافة إلى ذلك، يشترك كوادر عسكريون من بلدان الحوار كملاحظين في المناورات العسكرية التي تقوم بها قوى الحلف.¹

رغم كل هذا فقد غدت شرعية وجود حلف (الناتو) كمنظمة عسكرية موضع سؤال لدى بلدان الحوار عامة وذلك منذ نهاية فترة التوتر الشرقي الغربي. ويستهدف هذا التوجس بالأساس السياسة الحالية للولايات المتحدة الأميركية بالمنطقة.

كما يسود القلق بخصوص السؤال الذي يطرح نفسه عن الطرف الذي سيواجهه حلف (الناتو) خلال القرن الواحد والعشرين، وكذلك بخصوص نوايا الحلف والأهداف التي يتابعها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

كما أن بلدان الحوار ترى نفسها موضوعا للتوجس الأمني لقوى الحلف، أكثر منها طرفا في حوار تتشاور أمني مشترك. ومع ذلك يسود اتجاه الاستعداد إلى الحوار مع الحلف. وبينما تدعو كل من إسرائيل والجزائر والأردن إلى تطوير العلاقات بمنظمة الحلف، تقف كل من مصر والمغرب وموريتانيا وتونس بالأحرى موقفا متحفظا.

لقد رحبت كل بلدان الحوار بالموقف المعلن عنه في مؤتمر القمة لمنظمة الحلف الأطلسي ببراغ سنة 2002 بضرورة إعطاء مزيد من الاعتبار للحوار المتوسطي، إلا أن ذلك لم يكن ليعني بالضرورة :

1_ أن هذه البلدان ستعرب عن التزام أمتن بمقترحات حلف (الناتو).

2_ أنها ستغير بصفة جوهرية من موقفها حيال منظمة الحلف.

وتظل إحدى العقبات الأساسية في هذا المضمار تتمثل في الفهم المختلف للمسألة الأمنية المطروحة للتدارس في هذا الحوار. فبينما يتناول أعضاء منظمة الحلف المسألة من جهة المواضيع غير الشائكة مثل الإصلاحات العسكرية ومسائل الخلافات الحدودية، تطرح بلدان الحوار "مسائل أمنية سياسية حادة" وفي مقدمتها النزاع العربي الإسرائيلي.

تعتبر وجهة نظر بلدان الحوار أن الحلف (الناتو) مطالب بتدخل أكثر صرامة من أجل إيجاد حل لهذا النزاع.

¹ توماس بابنروت، ترجمة علي مصباح، الحوار الأطلسي المتوسطي، عن مؤسسة العلوم والسياسة. المعهد الألماني للسياسة والأمن الدوليين (SWP) برلين. 2004، عن موقع: <https://ar.qantara.de/content/stnbwl>، في 2016/03/13، على 00:37.

- وإضافة إلى هذا هناك محاور أخرى للانتقادات الموجهة إلى الحوار المتوسطي وهي:
- قلة المعلومات حول التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف التي تتابعها منظمة الحلف الأطلسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.
 - انعدام التشاور لدى ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار.
 - عدم الأخذ بعين الاعتبار بصفة كافية لحاجيات بلدان الحوار لدى صياغة المقترحات.
- كاد الحوار المتوسطي أن يعاني من الشلل، لولا تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001م، التي ساهمت في إضفاء طابع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فكان توظيف هذه الأحداث لتفعيل الحوار، و إعطاء دفع جديد للتعاون في منطقة المتوسط.
- في 2004، وبعد مرور عشر سنوات على انطلاق مبادرة الحوار المتوسطي، قامت كلية الدفاع الوطني التابعة للناو بعملية تقييم لفعالية هذه المبادرة في تحقيق الغايات التي أطلقت من أجل تحقيقها، وانتهت إلى تأثير الصراع العربي - الإسرائيلي والتعقيدات الإقليمية في الشرق الأوسط في نجاح هذه المبادرة، إلى جانب التنوع، وأحيانا التعارض بين الدول الأعضاء في المبادرة، والصور السلبية السائدة عن حلف الناو في المنطقة.
- وانعكس هذا المعني في تصريح السكرتير العام للحلف، عقب صدور البيان الختامي لقمة اسطنبول في 28 يونيو 2004، بأن عملية الحوار لم تكن مثمرة بقدر كاف، وكان "ينبغي أن تتمخض عن أكثر من ذلك". وفسر اللواء محمد قدرى سعيد، رئيس وحدة الدراسات العسكرية والأمنية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ذلك بعدم وضوح الأهداف الكلية للمبادرة، وباختلاف توقعات كل جانب من عملية الحوار. فبينما أعطت أوروبا والولايات المتحدة الأولوية للحوار السياسي، وتبادل المعلومات من أجل بناء الثقة، والتعاون البناء، ركزت الدول العربية على القضايا الصعبة التي ترتبط بالصراع العربي - الإسرائيلي، ومحاربة الإرهاب، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهي قضايا لم تكن محل أولوية من جانب دول الحلف.¹

¹ يوسف ورداني، علاقة مصر مع حلف (الناو) بعد الربيع العربي.. معضلة التوازن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، من الموقع: <http://www.siyassa.org.eg>، في 28/03/2016، على 09:45.

المطلب الثاني: مبادرة إسطنبول للتعاون:

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، حاول الحلف بناء شراكات مع مناطق تلامس مصالح أعضائه الإستراتيجية، ومنها منطقة الخليج العربي، فأعلنت "مبادرة إسطنبول" عام 2004م للتعاون مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. و وفقاً لمصادر رسمية من الحلف، فإن ثمة أسباباً ثلاثة وراء إطلاق هذه المبادرة: أولها البيئة الأمنية المتغيرة التي أوجدت تهديدات تحتاج إلى تعاون إقليمي - دولي. **والثانية** التغير في مهام الحلف ذاته، بحيث لم تعد عسكرية أو محصورة في أراضي أعضائه. **والثالثة** الديناميكية الجديدة في منطقة الخليج العربي. وترتكز على محاور سياسية وهي تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، من خلال التزام أطلسي جديد، وتقديم إجابات ملائمة لمطلب إصلاح سياسات الدفاع وتشجيع التعاون العسكري من أجل محاربة الإرهاب.¹ وقد اهتم الحلف بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف وبلدان الشرق الأوسط الموسع. وتم طرح مبادرة إسطنبول للتعاون الاستراتيجي في قمة لقادة الحلف بمدينة إسطنبول التركية في جويلية 2004م، لتكون بداية لهذا التعاون.²

تقدم مبادرة إسطنبول ستة مجالات للتعاون الأمني الثنائي العسكري بين الحلف ودول المجلس، وهي الإصلاحات الدفاعية؛ التعاون العسكري - العسكري؛ مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري؛ مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ أمن الحدود؛ التخطيط لحالات الطوارئ المدنية، وقد انضمت إلى المبادرة: الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر. وعلى الرغم من أن قضية أمن الطاقة لم تكن ضمن قضايا المبادرة، فقد لوحظ أنها حظيت بقدر كبير من الاهتمام ضمن اللقاءات التي ضمت مسؤولي حلف الناتو مع نظرائهم من بلدان المجلس أعضاء المبادرة، بما يعني حرص الحلف على المساهمة في حماية ذلك المورد الحيوي، وبخاصة أن قضية أمن الطاقة كانت بندا أساسيا في استراتيجيات الأمن القومي للدول الغربية الصادرة بعد عام 2003م. بل إن الأمين العام السابق لحف (الناتو) "جاب دي هوب" قال "لنا جميعاً مصالح مشتركة تتمثل

¹ أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي من 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، مجلة المستقبل العربي، مصر، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، ص. 57.

² فرج مشعل الحبيب، مرجع سابق، ص. 79.

في أمن الطاقة وأمن خطوط الإمداد والبنية التحتية للطاقة، سواء كنا بلداً تمداً أو تورداً أو
تعتبر في أراضيها الإمدادات، أو بلدانا مستهلكة، ولم تعد الجغرافيا درعاً تقيناً لشرور مثل
هذه التحديات العالمية".¹

أضاف رئيس اللجنة العسكرية في الناتو رينولد هينولت "إن الناتو عازم على تبادل
المعلومات الأمنية والبرامج التعليمية عن طريق الانترنت لكل الأطراف المشاركة في مبادرة
الحوار الأوروبي-متوسطي ومبادرة اسطنبول عبر كلية الدفاع التابعة للحلف في روما والقيادة
العسكرية في بروكسل والقيادة التابعة للحلف في فيرجينيا لتحويل التعاون والتدريب إلى واقع
عملي مثمر لجميع الأطراف".²

وهكذا يمكن القول إن القوة الدافعة للتوجه الإستراتيجي لحلف (الناتو) للقيام بدور
فاعل فيما يتصل بأمن الخليج جاءت انطلاقاً من مصالح أساسية، تمثلت في:

- _ضمان استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية للخليج ودوله، لما تتمتع به المنطقة من
إمكانات هائلة تؤثر بشكل أو بآخر على مصالح أعضاء الحلف إذا ما تعرضت للتهديد،
خاصة بالنظر إلى الأهمية المحورية لمنطقة الخليج في الإستراتيجية الدولية.
- _الإبقاء على الأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة تحت السيطرة، والتصدي
لمصادر التهديد الأمني بها، خاصة التهديد المحتمل من الإرهاب العالمي، وانتشار أسلحة
الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.³

¹ أشرف محمد عبد الحميد كشك، مرجع سابق، ص. 56.

² حوار مع رينولد هينولت، من صحيفة الإتحاد الإلكترونية،
<http://www.alittihad.ae/details.php> ، في:
2016/03/15، على 18:50.

³ محمد بدري عيد، حلف الناتو ودول الخليج تقييم لمبادرة إسطنبول بعد عقد من الزمن ، مركز الجزيرة للدراسات،
2014/04، ص.4.

المطلب الثالث: مبادرة المسعى النشط: Active Endeavour

تعتبر مبادرة المسعى النشط أهم عملية لحفظ الأمن في المتوسط، تهدف إلى تدقيق و رصد محاولات النشاطات الإرهابية المحتملة في المنطقة وحماية وتأمين الملاحة وذلك بمشاركة عدد من الدول الأعضاء، التي تقدم دعم لوجيستيكي للقوات البحرية الدائمة للحلف في البحر الأبيض المتوسط، وتتأوب كل 03 أشهر في إطار هذه العملية بما فيها الدول الأوروبية المطلة على البحر كإسبانيا، اليونان، إيطاليا، بإضافة إلى تركيا التي تساهم بطريقة مباشرة بوضع تحت تصرف الحلف وحداتها البحرية وبعض الدول الأوروبية غير المطلة على البحر كألمانيا، الدنمرك، والنرويج.¹

لقد أطلق حلف الناتو مبادرة "المسعى النشط" مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتهدف العملية لمكافحة الإرهاب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وتبني الحلف سياسة عسكرية دفاعية لمكافحة الإرهاب، وأكثر تفاعلا من تلك التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب مباشرة بعد 11 سبتمبر 2001م، وقد أسهم في المراقبة والاستخبارات عبر عملية (OAE) Operation Active Endeavour، التي تطورت ضمن منتدى استشاري لتحسين التعارف مع بلدان المنطقة من خلال أمان الشحن التجاري، منع تهريب المخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، هذا المنتدى الاستشاري المؤسس سنة 2006م يعد وحدة استخباراتية متخصصة تابعة للمركز الاستخباراتي المؤسس في نفس السنة لتحليل المعلومات المدرجة كخطوة في مكافحة الإرهاب.²

انتقل الحوار المتوسطي من التنسيق إلى مرحلة إجراء مناورات مشتركة مع إشراك بلدان إفريقية فيها اعتمادا على تقارير تصنف المنطقة جنوب الصحراء بأنها بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في إفريقيا. وتعزز هذا التعاون بعد أن أصبحت منطقة المغرب العربي، أحد المعابر الرئيسية لعناصر تلك الجماعات نحو أوروبا، تحت ستار الهجرة السرية، وبدافع من تلك المخاوف أجرت قوات أمريكية وأطلسية مناورات مشتركة، مع قوات تسع بلدان مغربية وإفريقية، منتصف جويلية 2005م، استمرت عشرة أيام خصصت للتدريب على مكافحة "جماعات إرهابية"، بمشاركة وحدات من المغرب والجزائر وتونس، وموريتانيا،

¹ حفيظة العلمي، مرجع سابق، ص. 118.

² وهيبه تباري، مرجع سابق، ص. 159.

النيجر، مالي، السنغال، تشاد ونيجيريا، بقيادة الجنرال هولي سيلكمان Holly Silkman قائد القوات الأمريكية في أوروبا. في إطار خطة للتدريب مشتركة" المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب" (Transaharian anti terrorist initiative) والتي خصص لها الكونغرس 100 مليون دولار، وأيضا ساهمت قوات خاصة من البلدان المغاربية الأربع في عملية أخرى إلى جانب عملية المسعى النشط هي (فلينتوك) " flintlock" في منطقة الصحراء.¹

في الوقت الراهن، ينفذ حلف الناتو عملية واحدة فقط ضد الإرهاب وهي (المسعى النشط)، والتي تركز على عمليات الاعتراض البحري في البحر الأبيض المتوسط. يقتصر تركيز عملية المسعى النشط على اعتراض الإرهابيين أو أسلحة الدمار الشامل، ولم تكن تهدف إلى أن تصبح نموذجاً أو مثلاً للتخطيط المستقبلي لحلف الناتو لمكافحة الإرهاب. يعتقد بعض خبراء الناتو الاستراتيجيين بضرورة توسيع نطاق عملية المسعى النشط بشكل أكبر، وجرى تعريف مهام الأمن البحري، وقت تأمين خطوط الاتصالات البحرية باعتبارها الركيزة الأساسية لمخططات التحالف.²

وحول نجاح (الناتو) في محاربة الإرهاب قال الجنرال هينولت: إن عملية "المسعى النشط" تجري حالياً في البحر الأبيض المتوسط بنجاح كبير لمحاربة الإرهاب، وتأمين الملاحة ودعم التجارة البحرية، وذلك من خلال زيارة الموانئ المتوسطية وتفتيش السفن المشبوهة.³ فقد تمكنت القوات المشاركة فيها من رصد أكثر من 88000 سفينة والصعود على متن أكثر من 120 سفينة مشكوك فيها وحراسة ما يقرب من 500 سفينة وهي تعبر مضيق جبل طارق، وقد حضت هذه العمليات بدعم عدة دول شريكة للحلف وتحديدا روسيا الاتحادية وأوكرانيا التي ساهمت بسفينة حربية في 2006م وبأخرى في 2007م بإضافة إلى ألبانيا الجزائر، جورجيا، إسرائيل، المغرب.⁴

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 199.

² جاكلين. ك. ديفيس، الناتو بعد 11/09 المنظور الأمريكي، مجلة الن — اتو، من موقع: <http://www.nato.int/docu> في: 2016/04/01 على: 17:50.

³ رينولد هينوت، مرجع سابق.

⁴ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 201.

خلاصة الفصل:

تعد المتغيرات المتلاحقة منذ نهاية الثمانينات ثورة كاملة في النظام العالمي، بمعنى أن هناك مجموعة من المتغيرات السريعة والعاصفة التي أدت إلى علاقات قوة جديدة، بما يتضمنه ذلك من تحولات في الأفكار السائدة وفي تعريف للأمن وتوزيع للمهام والأدوار على الساحة العالمية.

وباختصار أظهرت حرب الخليج بأن التقارب بين الشرق والغرب لم يضع حدا لكل التناقضات، وإنما أعاد هيكلتها، بمعنى أن التناقض شمال-جنوب حل محل التناقض شرق-غرب، بل أكثر من ذلك كشفت حرب الخليج عن تناقضات داخل المعسكر الغربي نفسه، فمن الواضح الآن أن الولايات المتحدة تستخدم سيطرتها العسكرية على النفط، لكي تفرض هيمنتها على الجميع، ولممارسة الابتزاز السياسي على الجميع، بما في ذلك أوروبا.

ويطرح "جيمس كولمان" فكرة أن بروز العنصر الاقتصادي كمحرك للسياسات الدولية في النظام الدولي الجديد بعد تراجع عنصري الأيديولوجيا وسباق التسلح، جعل التوجهات ذات النزعة للتفوق الاقتصادي بمثابة أيديولوجيا جديدة، لها أيضا أدواتها السياسية وسماتها العقائدية، وهو مصدر ستكون له فاعليته في إثارة النزاعات بين الغرب والآخرين".

الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة تمثل أيضا المتغير المهم في الأحداث العالمية المتتالية، وأهم التهديدات في منطقة المتوسط، باعتبارها منطقة تفاعل بين دول الجنوب متخلف أو سائر في طريق النمو، ودول الشمال متطور متحكم في كل مناحي الحياة. حيث تشير كافة الدلائل إلى الدور الحاسم الذي لعبته في إعادة تشكيل النظام الدولي وكونها المحرك الهام للتغير في الجوانب المختلفة من العلاقات الدولية.

رغم أن التهديدات التي تحاصر منطقة المتوسط كثيرة يصعب حصرها أو توقع مخاطرها، إلا أنه من أصعبها فشل الدولة أو غياب شبه تام لمؤسساتها، مثلما حصل في العراق بعد 2003م "الغزو الأمريكي للعراق" أو في الصومال أو في ليبيا بعد ألقذافي. وتتصاعد موجة النزاعات الإثنية والطائفية.

ومن أجل التصدي لهذه المشاكل، حاول حلف (الناطو) التكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم، والمنطقة المتوسطية، بابتكاره طرق جديدة للبقاء. منها التوسع الانتقائي، ومتابعة مصالح الدول المنتمية له في كل مكان.

إن إحياء حلف (الناطو) يمثل في جوهره رمادية أطروحة النظام العالمي الجديد، لأن دعاوي الشرعية الدولية، واحترام حقوق الإنسان، ونشر مبادئ الديمقراطية والعدل، لا تستقيم نظريا ولا عمليا بإحياء أحلاف عسكرية، يرتبط تاريخها بالحروب والصراع الدولي وسباق التسلح وتوازنات القوى الإقليمية والدولية.

في الوقت الذي كانت فيه اتصالات تجري بين منظمة حلف (الناطو) والدول المتوسطية من أجل الحوار كانت تتشكل قوة عسكرية غربية جديدة للتدخل السريع في مناطق حسب الحاجة؛ لن تخلو منها منطقة الشمال الإفريقي والدول العربية، المشاركة في الحوار.

والجدير بالذكر أن حلف النااتو قد وافق عام 2009م على مشاركة إسرائيل بناءً على طلبها، في عمليات "المسعى النشط" التي يقوم بها الحلف في البحر المتوسط، بما يعني ذلك من أن الدول التي ستكون في حالة عداء مع إسرائيل ربما ستواجه (النااتو).

الفصل الثاني

حلف (الناتو) والتعاون الأمني مع الضفة الجنوبية للمتوسط (الجزائر)

لم يكن شمال إفريقيا بمعزل عن أحداث 11 سبتمبر 2001م التي عرفتها خارطة السياسة في العالم، ففي مقال نشرته الشرق الأوسط لـ"سوزان رايس" مساعدة سابقة لوزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، مقالاً بعنوان "حذار... أمثال بن لادن... الأفارقة قادمون"، تساءلت فيه الكاتبة عن علاقة إفريقيا بالشبكات الإرهابية؟، وكانت إجابتها، هي "أن إفريقيا من أكبر المناطق قابلية للتأثر بالإرهاب". والجزائر من بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط الأكثر التصاقاً بظاهرة الإرهاب، لأنها خاضت صراعاً مدنياً لأكثر من عقد من الزمن، مما أكسبها خبرة كبيرة في التعامل مع الظاهرة، هذه التي اعترفت لها دول العالم بها وبالمجهود المبذول، بعد أن اكتشف العالم أن الإرهاب لا يقتصر على بلد أو مجتمع معين، وليس له سبب محدد، سعى حلف (الناو) لتشجيع الحوار وتعزيز الاستقرار في منطقة المتوسط "خاصة شمال إفريقيا والشرق الأوسط" وهذا ما دفعه للبحث عن شركاء في الضفة الجنوبية للمتوسط، بهدف تأمين هذه الجهة من الإرهاب الزاحف للشمال، ومن مختلف التهديدات. فكانت الجزائر، بعد شمال إفريقيا، بمختلف ميزاتها محط اهتمام دولي فكانت لها صولات وجولات في التعاون والمشاركة في مختلف المبادرات المتوسطية، بشروط مختلفة. وفي محطات مختلفة.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للجزائر في المتوسط.

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرا هاما، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة، بدأً بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا، والبعد شرق أوسطي شرقاً امتدادا إلى الخليج، وأخيرا البعد الأطلسي غرباً، حيث تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا، وآسيا)، مما يزيد أهميتها إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع شمال إفريقيا بالذات، المتمحور بين عدة مجموعات إقليمية، كما يمكننا أن نتحدث عن الأهمية الجيواستراتيجية للجزائر باعتبارها بوابة إفريقيا و بربطها بأهمية البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: الجزائر الدولة المحورية في المتوسط.

الدولة المحورية هذا المصطلح الذي جاء في كتابات المفكرين الغربيين يصف إلى حد بعيد موقع الجزائر، فما هي سماتها التي من خلالها استحققت هذا الوصف. إن الحديث عن الموقع الإستراتيجي لأي بلد لا يتم إلا من خلال استيفاء ركنين أساسيين هما الجغرافيا الطبيعية، والجغرافيا البشرية، دون أن نهمل امتداداتهما الجيوسياسية.

الفرع الأول: الجغرافيا الطبيعية للجزائر

تقع "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" شمال غرب القارة الإفريقية ما بين خطي طول 12° شرقا و 9° غربا، ودائرتي عرض 37° شمالا و 19° جنوبا. مما يجعلها معبرا لخط "غرينيتش" بولاية مستغانم، ولمدار "السرطان" بولاية تمنراست، وتقع مدينة الجزائر العاصمة على خط 3,15° شرقا، وعند خط 36,4° شمالا. تبلغ مساحتها: 2.381.741 كلم²،¹ وتمتد أبعادها من أقصى نقطة شمالا إلى أقصاها جنوبا على مسافة

¹ من موقع الرئاسة <http://www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm> يوم

1955 كلم، ومن أقصى نقطة شرقاً إلى أقصاها غرباً على امتداد 1829 كلم. وتفتح الجزائر على سبع دول وعلى واجهة بحرية ممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط، بشريط ساحلي طوله 1200 كلم تتخلله العديد من الخلجان والرؤوس.¹ يحدها من الشرق كلاً من الجمهورية التونسية بشريط حدودي على مسافة 965 كلم، والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على امتداد 982 كلم، ومن الجنوب كلاً من الجمهورية الإسلامية الموريتانية على امتداد 463 كلم، و"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" على امتداد 42 كلم، لتكتمل حدودها غرباً مع " المملكة المغربية" بشريط حدودي يمتد على مسافة 1559 كلم، ما يعطي للجزائر شريطاً حدودياً برياً يمتد على مسافة 6343 كلم، فظلاً عن شريطها البحري ذي 1200 كلم.² وتعتبر الجزائر عاشر دولة في العالم من حيث المساحة.³ وقد تم ترسيم الحدود الإقليمية مع الدول المجاورة باتفاقيات ثنائية رسمية لرسم الحدود وتعليمها يوجز بيانها في:

1- اتفاق رسم الحدود مع الجمهورية التونسية" موقع بتاريخ 06/01/1970م، ألحق باتفاق لتعليمها بتاريخ 19/03/1983م، ليلحق باتفاق لتعليم الحدود البحرية بتاريخ 07/11/2011م.

2- اتفاق رسم الحدود مع "المملكة المغربية"، مُوقع بتاريخ 15/06/1972م.

3- اتفاق تعليم الحدود مع "جمهورية النيجر" مُوقع بتاريخ 05/01/1983م.

4- اتفاق تعليم الحدود مع "جمهورية مالي" مُوقع بتاريخ 08/05/1983م.

5- اتفاق تعليم الحدود مع "الجمهورية الإسلامية الموريتانية" مُوقع بتاريخ 13/12/1983م.

لتبقى الحدود الجزائرية الليبية من دون اتفاق ثنائي لرسم الحدود وتعليمها.⁴

¹ الجزائر- الموقع والخصائص الطبيعية، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، ص. 9.

² محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، ص. 19.

³ مقال من موقع: <http://mawdoo3.com>، يوم 10/04/2016، على 12:20.

⁴ منصور لخضاري، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، مجلة شؤون الأوسط، العدد 143، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012، ص. 9.



الخريطة 3: الجزائر في بعدها الشمال إفريقي. من الموقع : <http://www.laits.utexas.edu>

أنتج الموقع الجغرافي المتغذي من شساعة المساحة تنوعا في الطبيعة التضاريسية للجزائر، رسمت ثلاث امتدادات أفقية تتمثل أساساً في:

منطقة السهول: المتميزة بخصوبة أراضيها، تقسمها سلسلة الأطلس التلي إلى سهول ساحلية ضيقة لا يزيد عرضها عن 80كلم وطولها عن 190كلم. وسهول داخلية يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر ما بين 500م و800م.

منطقة الهضاب العليا: التي نجد بها الأطلسين "التلي" و"الصحراوي" وتمتد عليها أراضي شبه قاحلة تعرف بـ"السهوب" وهي مناطق رعوية ، تضيق كلما اتجهنا غربا يتراوح ارتفاعها بين 700 و800م، وبحيرات مالحة.¹

المنطقة الصحراوية: الواقعة جنوبا وتمثل 80% من المساحة الكلية للجزائر،

(2مليون كلم²)، ويمكن تقسيمها إلى - منخفض الشمالي الشرقي، - الصحراء الشمالية الغربية، - الصحراء الجنوبية.² بها قمة "تاهاات" بجبال "الأهقار" بولاية "تامنراست" أعلى قمم

¹ محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص. 13.

² موقع الرئاسة، مرجع سابق.

الجزائر على ارتفاع 2918 متر عن مستوى سطح البحر. وقد انعكس تنوع التضاريس على تعدد المناخات أين يمكن تعداد المناخ المتوسطي، القاري والصحراوي.¹ تمثل الجزائر من حيث المساحة 8% من مساحة القارة الإفريقية، وربع مساحة أوربا.² تعد أكبر دولة في إفريقيا و الوطن العربي بعد استقلال جنوب السودان عام 2011م.³

الفرع الثاني: الجغرافيا البشرية للجزائر

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2015م: 39,5 مليون نسمة وفي 1 جانفي 2016 بلغ عدد السكان 40,4 مليون نسمة حسب الديوان الوطني للإحصاء،⁴ بكثافة سكانية تقدر بـ16,76 نسمة/كلم² وهي نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان الذين يزدحمون في الشمال، لأسباب عدة منها ما هو طبيعي مرتبط بطبيعة الظروف المناخية، وما هو اقتصادي أنتجته الظروف الطبيعية، التي وفرت ظروفا أليق وشروطا أحسن للعيش والاستقرار، والتي لا تزيد نسبتها عن 20% من المساحة الإجمالية للبلاد. والملاحظ هو صعوبة إعداد خارطة إحصائية دقيقة ومضبوطة لتوزيع السكان، بسبب صعوبات عديدة عمقتها مخلفات الأزمة الأمنية التي عايشتها البلاد في تسعينيات القرن العشرين، والتي أفرزت ظاهرة الهجرة الجماعية للسكان. ولا سيما من المناطق الجبلية والريفية التي شهدت تصعيدا إرهابيا خطيرا، ما حال دون ضبط دقيق لحركة السكان نتيجة عدم قيام المحولين لإقامتهم بمباشرة إجراءات التحويل الإدارية.⁵

تتنوع عناصر الهوية الوطنية في تناغم أقرب ما يكون إلى التكامل منه إلى التنافر، وتم صقل هذه الشخصية و تعزيز مقوماتها عبر مراحل التاريخ التي مرت بها الجزائر.

¹ محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص. 15.

² الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، مرجع سابق، ص. 9.

³ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 211.

⁴ Office National des Statistiques, <http://www.ons.dz/-Demographie-.html>

⁵ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص. 12.

الفرع الثالث: الامتدادات الإستراتيجية للجزائر

يسمح التقديم المسحي لجغرافية الجزائر باستخلاص أنها تمتد على امتدادات متعددة تتنوع أسس تواجدها بها بين ما رسمته جغرافيتها الطبيعية وما نسجته جغرافيتها البشرية. فهي تحوز موقع جيو سياسي محوري تلقتي عنده عديد الامتدادات كان له بالغ الأثر على الأمن الوطني. سواء سلباً أو إيجاباً.

فامتدادها القاري نجده مقسم لفرعين مهمين:

_الامتداد المغاربي الذي يتغذى من الارتباط التاريخي والاجتماعي، أكثر ما يقوم على الامتداد الطبيعي، فالجزائر قلب المغرب الكبير، ومركزه الاقتصادي والبشري، والممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا. هذا الذي حاولت الجزائر استغلاله حين خاضت تجربة اتحاد المغرب العربي الذي وقعت ميثاق تأسيسه بمراكش بتاريخ 17/02/1989م مع رؤساء كل من الجزائر موريتانيا وليبيا والملك المغربي. رغم أن هذه الخطوة لم تذهب أبعد من إنشاء الهياكل والمقرات ولم تتبعها أي خطوات تترجم الوجود الفعلي والميداني للاتحاد. هذا لوجود بعض الخلافات الثنائية بين بلدان الاتحاد التي من أبرزها العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر التي تبقى عماد البناء المغاربي، بحكم موقعها الطبيعي الذي جعلها البلد الوحيد الذي يفتح حدوده على كل الدول المغاربية، كما هو موضح في الخريطة، والتي تمتد على مسافة 4011 كلم، وما يمثل ما نسبته 63% من مجموع حدودها البرية.

_الامتداد على دول الساحل الإفريقي وهو البعد الذي أملى تزايد أهميته تطورات الأحداث المتسارعة في المنطقة التي تفتح عليها الجزائر طبيعياً واجتماعياً بفعل الحدود المشتركة للجزائر بدول الساحل من جهة، بما تحمله من مشاكل في كل جوانب الحياة السياسي منها بانتشار مظاهر الحياة القبلية التي يتغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للدولة، وما يشكله الطوارق من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري والاجتماعي للمنطقة من

جهة ثانية.¹ كل هذا يسهم في ضعف الدولة وتهلّل الوحدة الوطنية وبشكل تهديداً لاستقرار المنطقة، وما جاورها، الأمر الذي غذاه الفقر وزاده التخلف، وعمقته العصبية القبلية. حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي، وازدادت فعالية هذا البعد بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية، الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول، ونشط العلاقات البشرية التاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة.² في حين حاولت الدول الإفريقية التعاون في حل مشاكل هذه المنطقة من خلال تكوينها لعدة مبادرات أغلبها أمنية.

وامتداد الجزائر الإقليمي يتمثل في انفتاحها على الحوض المتوسطي، هذا الموقع الذي لم يجعلها على هامش حركية التاريخ، فالمتوسط تاريخياً³ كان دائماً عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا، تمتد إلى قرون من الزمن، وقد دُعِم هذا البعد حديثاً بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري، عبر أنبوبين يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا بخط طوله 670 ميلاً، وينقل نحو 2,32 مليار قدم مكعب يومياً عبر البحر، وعبر المغرب وإسبانيا بخط طوله 120 ميلاً. في حين لا يفصلها عن السواحل الجنوبية لفرنسا سوى 700 كلم.⁴ فالمفوضية الأوروبية من جهتها أصدرت دراسة عام 2006م تدعو فيها إلى اعتبار الجزائر ضمن الحزام والعمق الطاقوي الأساسي الأوروبي.⁵ هذا ما شكّل انعكاسات على الأمن الوطني للجزائر، خاصة في ظل بروز فواعل وأخطار أمنية عبر وطنية تشكل اهتماماً مشتركاً ورهاناً متوسطياً كالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وتبييض الأموال... وهي رهانات تحتم إيجاد أطر بنوية وهيكلية تضامنية وتشاركية، للتعبير عن التعاون المتوسطي. وتمثل هذا

¹ محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص. 15.

² محمد الهادي لعروق، مرجع نفسه، ص. 13.

³ وصف الملك الفرنسي "شارل العاشر" حملته على الجزائر عام 1830م قائلاً "سأفتح باب إفريقيا للمسيحية".

⁴ الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، مرجع سابق، ص. 6.

⁵ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 214.

التعاون في عدة أطر منها الاقتصادية المتمثلة منها على سبيل المثال "مسار برشلونة"، و"مجموعة 5+5"، و"الإتحاد من أجل المتوسط"، وأطر أمنية من خلال الشراكات مع حلف (الناطو) في عدة أوصاف.

الامتدادات الروحية للجزائر تتمثل في الانتماء للوطن العربي والعالم الإسلامي، الذي صاغ شخصية الجزائر التاريخية والحضارية، وجعل منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي. وهو الامتداد الناتج عن الاندماج الطبيعي في الأمتين العربية والإسلامية بفضل الانتماء العرقي والديني، والمعبر عنه مؤسسانياً عبر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.¹

تشكل هذه الأبعاد إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي، في الميدان السياسي والاقتصادي، أهم المعالم المتحركة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر، وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

عندما نريد إحاطة موضوع الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، علينا أولاً أن نتطرق إلى العقيدة الأمنية الجزائرية، لما تكتسبه من أهمية في معرفة توجهات الجزائر وطرق محاربتها للإرهاب. والإحاطة بطرق الدولة في التصدي للظاهرة الجديدة السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

الفرع الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلاً يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي. كما تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما حضي منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع

¹ محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص. 7.

التحديات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية "القريبة والمتوسطة والبعيدة".

وبالرجوع إلى العقيدة الأمنية للجزائر يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والادبيولوجيا، كان لها تأثير واضح على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر. وتعد الثورة التحريرية بأفكارها احد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية، في فترة الاستقلال. والجغرافيا بدورها عامل محدد لهذا الأمن، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية، وكذلك توسطها لكيانين ضخمين، الأول في الشمال يمثلته الإتحاد الأوروبي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، إن هذه النقطة الإستراتيجية أمنياً جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية للجزائر أخذت بعين الاعتبار هذا الانكشاف الأمني. ولأجل الحفاظ على أمنها ورغبة منها لمباشرة العديد من الإصلاحات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى على مستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية، حدث تحولاً هاماً في هذه العقيدة لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية، وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها العالم ككل. تزامن كل هذا مع بروز ظاهرت العنف في بداية تسعينيات القرن الماضي، لم ترى الجزائر لها مثيلاً منذ الاستقلال، هذا ما استلزم بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من الأمن الصلب والناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة الصعبة.

وتستمد الجزائر عقيدتها الأمنية وتوجهها العام من المبادئ المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين¹، وهو ما لاحظناه في تحركاتها حيال الأزمات الحاصلة في المنطقة والعالم، وهي الرؤية التي نجد لها ركائز قانونية ودستورية، تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية، التي تنحصر مهامها في حماية سيادة الدولة وحدودها. وقد اتخذت

¹ بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2012/05. ص.3.

La sécuritisation de la الجزائر منها انكفاً على الذات قوامه تأمين الأمن

" sécurité " بألية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تنبعث من دول الجوار، بعد إسقاط نظام العقيد معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2012م بيد الجماعات المسلحة، ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل، وإن على مضض، لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة أمنية تحكمها حالة عدم اليقين، التي تميز المنطقة.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضاءها الجيوسياسي المتوسطي، وهي تدرك أنها تعيش في منطقة من الأزمات ترتبط بعدة معضلات أمنية،¹ ما زادها سوءاً هو الحرب الإستنزافية التي خاضتها الجزائر لوحدها ضد الإرهاب ولمدة 10 سنوات ما يسمى "بالعشرية السوداء". ولعل القارئ المستنبطن للتحرك الدبلوماسي الجزائري يقر بأولوية الداخل على الخارج الإفريقي والمتوسطي، تجنباً لأي تهديدات تزحف من الخارج.² خاصة في الآونة الأخيرة.

ومنه نصل إلى أن المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن متنوعة بتنوع التهديدات والتحديات التي تغيرت مع تغير ترتيبات الدولية في انتقالها من الاعتماد على المفهوم الضيق للأمن الصلب، إلى المفهوم الموسع للأمن اللين، ولو بشكل نسبي خاصة إزاء منطقة الساحل وجنوب الصحراء.³

كانت الجزائر تكافح ضد الإرهاب بصمت في مواجهة لامبالاة دولية، إذ لم تلق دعواتها من أجل تعاون دولي، أذناً صاغية. وواصلت دول غربية عدة إيواء الإرهابيين

¹ بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع نفسه، ص. 3.

² بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/01، ص. 3.

³ علي جهاد بورعة، الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، من الموقع

<http://www.maspolitiques.com/mas/index.php>، في 2016/04/25، على 18:41.

وإيجاد الأعذار لتبرير الجرائم الإرهابية التي ارتكبت ضد الجزائريين. لا بل أن بعض الدول غضت الطرف عن العديد من شبكات دعم الإرهاب التي كانت تعمل على أراضيها.¹

لقد نجحت الجزائر في احتواء هذا الخطر من خلال استهداف قيادة الجماعة وهزيمة إيديولوجيتها وتدمير قدراتها القتالية، وهو نجاح يعزز جميع الجهود الدولية في مكافحة هذا التهديد. إضافة إلى ذلك تمكنت الجزائر من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تجنيدها للقيام بهجمات إرهابية في العراق ومن القضاء عليها. فقد تعلمت الجزائر الدرس جيداً مع قدامى المحاربين في أفغانستان.²

الفرع الثاني: آليات الجزائر في مكافحة الإرهاب

لقد حاولت الجزائر على مضض محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية منذ ظهورها عقب وقف المسار الانتخابي سنة 1992م، الذي أدى إلى الدخول في صراع مابين النظام ومختلف الجماعات الإسلامية مستعينة بجناحها العسكري المنظم مسبقاً، وهو ما أدى إلى الدخول في دوامة من العنف شاملة، خلفت ما لا يقل عن 150 ألف قتيل، وأكثر من مليون متضرر. حاولت الجزائر التأقلم والتعامل مع هذا الوضع الجديد باستحداث عدة آليات لذلك، قانونية منها أو سياسية وقائية وعملية، من أهمها:

أولاً: آليات قانونية

مراجعة الدستور والقوانين المنظمة للمؤسسات السياسية في الدولة كقانون الانتخابات وقانون الأحزاب، بما يتضمن الشفافية في العملية الانتخابية وإعطاء الفرصة لجميع التيارات حق التمثيل في البرلمان. إنشاء محاكم خاصة وتعديل قانوني الإجراءات الجزائية والعقوبات. وهذا جاء بعد تمديد حالة الطوارئ بالمرسوم التشريعي رقم (93-02) في 1993م بعد أن

¹ مهند بركوك، التعاون الأمني الجزائري _ الأمريكي والحرب على الإرهاب، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، 2009، ص. 2.

² مهند بركوك، مرجع سابق، ص. 5.

كانت وضعت لمدة عام واحد. وفي بادئ الأمر حاول المشرع الجزائري تعريف الإرهاب والجماعات الإرهابية والعمليات الإرهابية و.. غيرها، حتى يسهل عليه إصدار الأحكام في حقهم، وهذا جاء في المادة 87 مكرر في الأمر 11/95 المؤرخ في 25/02/1995م وغيرها من المواد. وقد زاد المشرع الجزائري أيضا على المادة 87 مكرر جريمة الإشادة والترويج التي لم يعرفها من قبل، وأصبحت 87 مكرر 4 (الإشادة بالقول أو الكتابة أو بأي طريقة أخرى للأفعال الإرهابية، أو التخريبية، أو التمويل..). وكذلك عاقب كل من أدى خطبة أو حاول تأديتها داخل مسجد أو في أي مكان عمومي تقام فيه الصلاة، دون أن يكون معتمدا من طرف السلطة...¹ ولم يضع المشرع نظام عقوبة مميز أو خاص بالجرائم الإرهابية، وإنما توجه فقط إلى تشديد العقاب حسب جسامة العمل الإرهابي، تدريجا من عقوبة الإعدام إلى عقوبة السجن والغرامات والعقوبات التكميلية. وهي سياسات تتسم بالقسوة والشدة، والردع. لكن الأمر تطلب بعض تدابير الرحمة حتى تضمن الدولة عدم عودة الوضع للتراجع فسنت قوانين تتسم بالرحمة لتسهيل عودة الأمن المدني.

لقد كانت تدابير الرحمة للأشخاص المتورطين في عمليات إرهابية بموجب الأمر رقم 95-12، وقانون العفو لصالح التائبين يتضمن عدة إجراءات منها الامتناع عن المتابعة، إلى تخفيف معتبر للعقوبات.² كما حدد هذا القانون تدابير الرحمة والعفو، والشروط الواجب توفرها في الأشخاص المتابعين بجرائم إرهابية وسلموا أنفسهم تلقائيا للسلطات المختصة وتعهدوا بالتوقف عن ممارسة الأنشطة الإرهابية أو التخريبية.. وهذا وفق الأمر 12/95 بتاريخ 25/02/1995م،³ رغم أنه لم ينجح كثيرا بسبب القبضة الحديدية التي طبقها الجيش آنذاك. وإعطاء صلاحيات واسعة لضباط السلطة القضائية فيما يتعلق بمتابعة قضايا

¹ أحمددي بوجلطية بوعلي ، سياسة مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010، ص. 155.

² لونيبي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012، ص. 545.

³ أحمددي بوجلطية بوعلي، مرجع سابق، ص. 156.

الإرهاب. وعلى نفس صعيد أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية الهادفة إلى تحقيق مصالحة ووثام بين مختلف أطراف المجتمع الجزائري، ونخص بالذكر في هذا الإطار قانون الوثام المدني، الصادر بمقتضى الأمر رقم: 95-12، والذي تضمن أحكاماً تسمح بالعفو على كل تائب غرر به،¹ والجدير بالذكر في هذا المقام التنويه بالقانون رقم: 05-01 المعدل والمتمم، والمتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، والذي كان له الفضل الكبير في محاربة الظاهرة وتجفيف منابع الأموال غير المشروعة المترتبة عن الأعمال الإرهابية، وكذا المستخدمة في تمويلها.² وهذا تزامناً مع إصدار القانون الوقائي المتعلق بالوثام المدني، والمصالحة الوطنية.

ثانياً: آليات سياسية وقائية

نظراً للمجازر المرتكبة و أطروحات التدخل الأجنبي بإيفاد لجنة تحقيق دولية، ولفشل تدابير الرحمة، وفشل الحوار السياسي الذي قاده الرئيس السابق اليمين زروال كان خيار الحوار يفرض نفسه كمطلب ضروري، بعد نجاح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية في 1999م، أعطى تسمية جديدة للحوار فأصبح "الوثام المدني" وأطلق مصالحة وطنية شاملة، ليزرع من خلالها أسس التسامح، وهذا لحصد السلم والأمن الدائمين وانطلاق مسيرة التنمية الاقتصادية، وعين في كل ولاية لجنة إرجاء مكونة من ممثل عن وزير الدفاع الوطني وممثل عن الوزير الداخلية وقائد مجموعة الدرك الوطني للولاية ورئيس الأمن الولائي ونقيب المحامين أو ممثله المؤهل، ويتأسسها النائب العام المختص إقليمياً، تنتظر في قضايا الأشخاص الذي سلموا أنفسهم خاصة بعد انقضاء أجل 6 أشهر المقررة في قانون الوثام المدني. وقد أكدت مصادر حكومية رسمية أنه قرابة 5500 من أعضاء الجماعات المسلحة سلموا أنفسهم في الفترة الممتدة من ماي 1999م إلى جانفي 2000م.³ وأتبعه الرئيس بميثاق

¹ دريس باخوية، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي، دفاثر السياسة والقانون، العدد 11، جامعة أدرار، 2014/06، ص. 106.

² دريس باخويا، مرجع نفسه، ص. 108.

³ نبيل بويبية، الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة، ص. 26.

السلم والمصالحة الوطنية الذي عرض على البرلمان ومجلس الأمة وفي 29/09/2005م، صادق الشعب الجزائري عليه بالأغلبية الساحقة، فتابع الرئيس مسعاه في تطبيق الميثاق الذي تضمن نوعين من حالات الإعفاء من العقاب هما "إبطال المتابعة القضائية، والعفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس".¹ إن تطبيق هذا الميثاق مكن من حقن الدماء الجزائرية، واستعادة نسبية لاستقرار الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتيا. وهذا بالموازاة مع تدابير أخرى، منها تعديل الدستور في 1996م، فحضر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية، وقلص بعض الحريات مثل حرية الإعلام والصحافة، وحاولت أيضا السلطات وضع رقابة على نشاط المجتمع المدني وتحجيمه بعد أن سمحت له بالنشاط في دستور 1989م،² ولاستكمال التدابير السياسية ألحقت بأخرى اقتصادية، واجتماعية وتنموية. فعمل الدولة بقانون الطوارئ وجملة القوانين المشابهة له، وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والتنقل، ومراقبة الرسائل والصحف و... الخ ويؤكد الخبراء أن قانون السلم والمصالحة الوطنية لم يكن لينجح لولا إضعاف قوات الأمن وعلى رأسهم الجيش، لقوات الجماعات الإسلامية ونجاعت الطرق والوسائل المتبعة من طرفه.

ثالثا: آليات أمنية عسكرية

إلى جانب كل الآليات السابقة، قامت الدولة الجزائرية بإتباع إستراتيجية الكل الأمني، فكان الأمن الأسلوب الرئيسي الذي نفذتها الجزائر، وأول الحلول التي قامت بها قيادات الجيش هي تنظيم القيادة العسكرية على المستوى الوطني، وإنشاء مراكز تنسيق الإرهاب. وحافظ الجيش الجزائري على وحدته الداخلية وتضامنه العسكري وانضباطه الهرمي رغم تسجيل بعض حالات الفرار منه. وقد قام بتشكيل وتدريب فرق تدخل سريعة وفعالة "فرق

¹ أمميدي بوجلطية علي، مرجع سابق، ص. 170.

² منال بوعنيقة سيف أحلام، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والإنجازات والحدود، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علاقات دولية، جامعة قلمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص. 84.

النينجا" وارتكزت فرق الشرطة في المدن الداخلية والتجمعات السكنية الكبرى، وأنشئ "الديوان الوطني لقمع الإجرام" ONRB¹، وقامت المديرية العامة للأمن الوطني سنة 1994م بإنشاء فرق متنقلة للشرطة القضائية "BMPJ"، وأنشأت دائرة الاستعلامات والأمن،² ومن سنة 1994م قامت باستحداث أجهزة أمنية وقائية جديدة أهمها ما يعرف باسم "الحرس البلدي"، وذلك بمقتضى المرسوم رقم 96-266 والمتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي، إذ ومن الاختصاصات المخولة لهم في مجال محاربة الإرهاب الترخيص باستعمال القوة بغية المحافظة على النظام العام. وأيضاً استحدثت "الدفاع الذاتي" الذي أنشأ بمقتضى المرسوم رقم 97-04 المحدد لشروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار منظم، وأعطت لهذه الأجهزة والجماعات الحق في محاربة الخلايا الإرهابية وحماية المواطنين.³

وقد عمدت الجزائر بالمرافقة مع كل تلك التدابير، ونظراً لكل تلك التطورات

والتهديدات التي تحيط بالجزائر إلى تطوير نظام دفاعها وهذا ظهر جلياً في زيادة ميزانيتها للدفاع، تزامناً مع ارتفاع أسعار المحروقات وتمكنها من تسديد ديونها الخارجية بنسبة 75% من ديونها عام 2008م، ومستوى ديون عمومية لا تتجاوز 8% من الناتج المحلي الخام، وهو من بين أضعف المعدلات في العالم، وبالمقابل بلغ احتياطي الصرف للدولة الجزائرية 146مليار دولار نهاية سبتمبر 2009م، ونهاية 2013م بلغ 190,66مليار دولار⁴، فقد كشف تقرير أعده "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى إفريقياً في مجال التسلح، والسادسة عالمياً في ترتيب الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح⁵، كما تبين من خلال الإحصاءات والأرقام المقدمة أن واردات الجزائر من الأسلحة خلال الفترة بين

¹ مرجع نفسه، ص. 42.

² مرجع نفسه، ص. 42.

³ دريس باخوية، مرجع سابق، ص. 107.

⁴ عائدات احتياطي الصرف للجزائر تجاوزت 3,1مليار دولار في 2013، وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق، في

2016/04/09، على 17:48.

⁵ في أحدث تقرير لمعهد ستوكهولم، بوابة الشروق، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/198419> في

2016/04/29، على 21:15.

2009 و 2013م ارتفعت بنسبة 36%¹ وفيما يلي جدول يبين تطور ميزانية الدفاع بالجزائر من 2004 إلى غاية 2013م.

الجدول 1: تطور ميزانية الدفاع بالجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2,6	2,8	2,9	3,2	3,9	5,1	5,6	6,8	9,6	11

بوحنية قوي، الجزائر والانتقال لدور الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص. 5.

ويرى بعض المحللين أن هذه الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائري نابعة من سباقها للتسلح مع دول الجوار لكن لا يمكننا إغفال الحرب على الإرهاب التي خاضتها الجزائر خلال فترة التسعينيات، حيث أن هذه المصاريف لا ترجع بالأساس لسبب سباق التسلح، بل يعد الأمن من الأسباب المهمة التي دفعت الجزائر لذلك.²

وفي الأخير وبعد أن استقرت الأوضاع الداخلية، انكبت المؤسسة العسكرية على التركيز بالشأن الداخلي للمؤسسة، وذلك بإعطاء ديناميكية جديدة للعقيدة العسكرية لتواكب التطورات الحاصلة على الساحة السياسية بما يتماشى مع متطلبات المرحلة دون المساس بثوابت الأمة الجزائرية الراسخة.³

وفي تقرير للمعهد الأمريكي للدفاع الإستراتيجي والاستعلام، أحرز الجيش الجزائري لقب أحسن جيش في منطقة شمال إفريقيا، وأنه انتزع الصدارة لأول مرة من الجيش المصري. واحتلت الجزائر مرتبة الصدارة على أنها تؤدي دورا مهما في استقرار المنطقة،

¹ عائشة بوزمارن، الجزائر الأولى عربيا في مجال التسلح، يومية النهار الجديد الإلكترونية، من موقع

<http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/201282> في 16/04/27، على 11:39

² مريم براهيمى، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وأثره على دول المنطقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص. 122.

³ وردة رزاق لقرع، تقييم إستراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص. 22.

وتسخر موارد بشرية ومادية معتبرة لتأمين حدودها الواسعة، ويذهب التقرير إلى أن نفقات الجزائر في المجال العسكري سترتفع في غضون السنوات الأربع القادمة، لتبلغ نسبة نمو تقدر بـ 6% سنة 2017م، ويرجع المعهد هذا الارتفاع في النفقات العسكرية إلى حالة عدم الاستقرار التي تشهدها دول المنطقة بسبب ما يسمى بالربيع العربي، وما نجم عنه من بروز مجموعات إرهابية جديدة مزودة بأسلحة ثقيلة تهدد أمن الدول. ¹ خاصة بعد الانفلات الأمني في ليبيا وأزمة انتشار السلاح، حتى الثقل منه.

وتبقى الجزائر حسب التقرير، الدولة الوحيدة بالمنطقة التي تمتلك الإمكانيات لمواجهة هذا التهديد، والدليل أن الدول الكبرى تعتمد على خبرة الجزائر في مواجهة أكبر خطر إرهابي بالمنطقة.

المطلب الثالث: مصالح حلف الناطو في شمال إفريقيا.



الخريطة 4: شمال إفريقيا سياسيا. من الموقع: <http://maps.unomaha.edu>

لم تشكل منطقة شمال إفريقيا الاهتمام الرئيسي لحلف (الناطو) أثناء وبعد الحرب الباردة، فتركيزه كان منصباً على قارة أوروبا وأمنها، في ظل التهديدات السوفييتية، وبعد انهياره انتقل مركز الأخطار من أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا بشكل ملحوظ، وقد

¹ شريفة عابد، الجيش الجزائري الوحيد في المنطقة الذي يمتلك الإمكانيات لمواجهة الإرهاب، يومية الفجر، في 2014/06/29.

تحدثنا فيما سبق عن الأهمية الجيوستراتيجية لشمال إفريقيا وموقعها المتميز بين القارات، وهناك عدة أسباب يعتبرها حلف (الناو) مهمة في شمال إفريقيا هي الأهمية الإستراتيجية للموقع، فإنه يشكل جسرا بين منطقتين، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي والبحر الأبيض، والثانية تمثل حزام الساحل مرورا بالأطلسي نحو البحر الأحمر، يضم موريتانيا مالي النيجر تشاد والسودان، وهو حزام الواقي من عديد التحديات الأمنية، مثل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والهجرة وتجارة المخدرات، في حين تعتبر بوابة إفريقيا الكبيرة لأوروبا، والجزء الجنوبي لمنظمة الحلف، وهذا يعني أن كل ما يحدث في منطقة شمال إفريقيا من عدم استقرار أو توتر يمكن أن يؤثر ويكون له انعكاسات على الأمن بالنسبة لدول الحلف.

الموقع المتميز للمنطقة شمالاً على امتداد 545,3 مليون هكتار، وعدد سكانه حوالي 150 مليون شخص.¹ وامتداد سواحلها 2100 كم من شريطها الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسياً هاماً نحو حوض المتوسط، بينما تتحكم السواحل الجزائرية " 1200 كم" في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية. ويعتبر الشريط البحري الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد إستراتيجي اقتصادي يعني الأوروبيين والأمريكيين، حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، بينما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وشمال إفريقيا.²

فالمناطقة تتميز بتنوع ثقافي ولغوي وعرقي وديني لافت للنظر، ومشاكل المناطقة عديدة شائكة مثل مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب (والصحراء الغربية)، وأحداث الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا منذ نهاية 2010م لتضيف مصدر آخر لتردي البيئة الأمنية في هذه المناطقة. وقرب دول المناطقة الجغرافي من بعض دول (الناو)، كما هو الحال بالنسبة لتونس وقربها من العاصمة الإيطالية روما، الذي يقدر بـ 375 ميلا، والجزائر

¹ برنامج شمال إفريقيا للتنوع البيولوجي، من الموقع: http://www.uicnmed.org/nabd/ar_concervation.html ، في: 2016/06/11، على: 21:20.

² الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.9، المركز الجامعي غرداية، 2010، ص، ص. 229، 230.

وقربها لفرنسا، والمغرب وإسبانيا.¹ وتوجد دول شمال إفريقيا وتتفاعل على ساحل من الأزمات الممتد على حدودها الجنوبية، وهذا الساحل لأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها:

- صعوبة بناء الدولة في المنطقة.
 - ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
 - البنى الاقتصادية الهشة (الذي سيشكل تهديد صلب ولين يمكن نقلها لدول الشمال في إفريقيا.
 - ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، مالي والنيجر.
 - انتشار لجميع أشكال الجريمة والأشكال الجديدة للعنف البنيوي.²
- على مدى العقد المقبل ستلوح إفريقيا وخاصة شمالها في الأفق، لتؤثر في الحسابات الأمنية لحلف (الناتو)، إذ أضحت ليبيا والجزائر مرتكزات رئيسية لأمن الطاقة في أوروبا، في وقت تتحرك فيه دول أوروبية للحد بشكل كبير من اعتمادها على واردات النفط والغاز الروسية. لهذا سوف تتجه دول الناتو لحشد مواردها لتعزيزها للأمن البحري، لضمان تدفق النفط والغاز إلى أوروبا.³ وبالإضافة إلى ذلك، سيواجه الحلف قرارات صعبة جدا فيما يتعلق بالتدخل العسكري حيث الصراع الداخلي في هذه الدول، بسبب مشكلات عرقية وقبلية ودينية في دول فاشلة مثل ليبيا، أو جراء تهديدات الأوضاع الهشة كما في تونس ومصر.
- إن الأهمية البالغة لمنطقة شمال إفريقيا بالنسبة لحلف (الناتو) تظهر جلية إذا ما نظرنا للقواعد العسكرية التي يحاول الحلف نصبها فيها، وهذا يعكس رغبة الولايات المتحدة وحلفاءها في دعم وجودهم في المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى جانب القواعد الموجودة في تركيا واليونان وإيطاليا، والعراق، شرعت الولايات المتحدة وحلفاءها في إنشاء شبكة من القواعد يمكن استخدامها لدرء أية تهديدات إقليمية أو دولية محتملة ضد

¹ خير سالم ديابات، دور حلف (الناتو) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990-2013، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.1 المجلد 43، الأردن، جامعة اليرموك، 2016، ص. 39.

² بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق، ص. 3.

³ Samir Tata ، NATO's African Quartet: Forging a New Strategic Partnership, <http://www.isn.ethz.ch> , 21:30, 11\05\2016.

مصالحها، من أهمها القاعدة العسكرية الأمريكية في مصر، حيث تستطيع القوات الأمريكية استخدام القاعدة الجوية المصرية الموجودة غربي القاهرة لغايات التزود بالوقود، ومهام دعم الجسر الجوي. كما يمكنها استخدام الموانئ المصرية أثناء أي عمليات عسكرية أمريكية بالمنطقة.¹ القاعدة العسكرية التي تنوي الولايات المتحدة إنشائها " أفريكوم" أو " القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا"، والتي تأتي ضمن توجه عام يضمن حضوراً أمريكياً عسكرياً أقوى في إفريقيا بصفة عامة وشمال إفريقيا كمنطقة إستراتيجية يمكن من خلال وجود عسكري مباشر فيها متابعة التطورات الأمنية في منطقة الساحل.

أكدت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية "أنیکا سافيل"، "أن تصدي الدولة الجزائرية لموجة التطرف من خلال آليات قانونية وسياسية يثير الإعجاب، وأوصت بتعميم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله على الصعيد الدولي، وقالت "إن الوقت قد حان لكي تستلهم المجموعة الدولية من دروس العشرية السوداء".²

يبرزُ معظم المحللين الغربيين، وخاصة في فرنسا وفي جهاز العمل الأوروبي، نقاط القوة الأساسية في الجزائر، وأهميتها الإستراتيجية لمصير المنطقة الحيوية، في آليات التدبير الأمني، حيث تمتلك الإمكانيات المادية والعسكرية لإضعاف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولاسيما إذا ما نسقت مع القوى الغربية،³

¹ خير سالم ديابات، مرجع سابق، ص. 45.

² بهاء الدين، الأمم المتحدة تطالب بتعميم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، جريدة البلاد الإلكترونية، من الموقع: <http://www.elbilad.net/article> في 20/04/2016، على 08:18.

³ بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، مرجع سابق، ص. 7.

المبحث الثاني: التعاون الأمني الجزائري وحلف (الناتو) بعد 2001.

في أولى سنوات الحوار المتوسطي تحاشى الخطاب لبعض رؤساء الدول الغربية، وبعض مؤسسات البحث مثل راند، الحديث عن أسلحة الدمار الشامل أو تدخلات عسكرية، إلا أنه ومع تزايد التهديدات حاول المسؤولون في الحلف والدول المتوسطية البحث عن حلول لهذه المشاكل. والبحث عن الدول التي لها باع طويل في مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: هيكلة التعاون بين الجزائر وحلف (الناتو).

بدأت علاقات الجزائر مع حلف الناتو مباشرة بعد استقالة الرئيس السابق الشاذلي بن جديد عام 1992م، وإيقاف الانتخابات التشريعية. أين دخلت الجزائر حرب دامت عشر سنوات كاد فيها يفقد الجيش الجزائري هيئته حين أقحم كطرف أساسي في الأزمة، وكان في تلك الفترة غير مؤهل لخوض حرب عصابات في المدن والأحراش، كما كان يفتقد إلى التقنيات والوسائل الحديثة في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة (مثال على ذلك عدم توفر النظارات الليلية ضمن معداته).

هذا التحدي الأمني والتمرد المسلح لفئة من الشعب الجزائري، ضد السلطة الممثلة في المؤسسة العسكرية، دفع رئاسة الأركان آنذاك إلى طلب المساعدة من الدول الغربية خاصة فرنسا، إسبانيا وألمانيا، ومن بعض دول حلف (الناتو).¹

تردد حلف الناتو في الرد بالإيجاب على الطلب الجزائري في ذلك الوقت، وهذا راجع حسب المختصين العسكريين إلى غموض الصورة الحقيقية للحرب الأهلية (كما أسموها) التي كانت دائرة في الجزائر، هذا الوضع جعل حلف (الناتو) لا يفكر في مساعدة القوات الجزائرية، في حربها ضد الإسلاميين، بل في السيناريوهات والطرق الناجعة لإجلاء الرعايا

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 286.

الغربيين من الجزائر، عبر الإنزال البري والجوي، والمحافظة على آبار الغاز في حاسي مسعود وحاسي الرمل، والمنشآت البيتروكيماوية في أرزيو.

ونستطيع تفسير الموقف السلبي للغرب اتجاه أزمة الجزائر لعدة عناصر منها ضغط الرأي العام العالمي الرافض لسياسة الانقلابيين والمطالبة بالعودة إلى الشرعية الدستورية من جهة، وتساعد درجة المواجهة بين المتمردين والعسكريين، وما تبعها من مجازر واغتيالات واختطافات متبادلة بين الجهتين، من جهة أخرى. ¹وأيضاً ما يمكننا أن نعتبره كعقاب للجزائر على أنها كانت من الدول محسوبة على المعسكر الشرقي، وأهم مساند له في دول العالم الثالث. وأيضاً غموض مآل الصراع في الجزائر هل سيكون للنظام القائم أم للمتمردين على السلطة.

كما ذكرنا سابقاً قامت القيادة العسكرية الجزائرية بإنشاء جيش مساعد للجيش الوطني المحترف، مكون من مواطنين وقدامى جيش التحرير الوطني، كما قامت السلطة بتوزيع مئات الآلاف من الأسلحة الخفيفة على سكان القرى النائية، كخط دفاعي أول في المجابهة. هذه الخطة أو المقاربة الأمنية والعسكرية اعتمدها الجزائر حتى مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999م، الذي جاء برؤية أمنية أخرى مكملة، تعتمد على الأمن من خلال الحوار والمصالحة والوئام والتنمية، وهي قيمة مضافة أخرى لتدعيم إستراتيجية الجيش في مكافحة الإرهاب.

من جهة أخرى إذا نظرنا لعلاقات الجزائر الاقتصادية نجدها تحاول البحث عن شركاء آخرين "غير تقليديين"، للخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها، فمنذ عام 1991م بدأت الجزائر من خلال شركة "سونطراك" في إقامة العديد من شركات الخدمات النفطية بالتعاون مع شركات أمريكية وهي بداية التخلي عن التبعية والهيمنة الفرنسية، لتأتي بعدها اتفاقية El Paso لتصدير الغاز الطبيعي بمقدار 10مليار م³ في

¹ المرجع نفسه.

السنة ولمدة 25 سنة. وهي الاتفاقية الأولى في العالم من حيث الحجم أو المدة الزمنية، ومع العلم، هذا في غياب تام للعلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، التي جمدت منذ حرب 1967م.

ظلت الجزائر تتعرض لسلسلة من الضغوط من أجل حملها على قبول العرض الأمريكي باستضافة قيادة "أفريكوم" على أراضيها، على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك الأهمية الإستراتيجية لموقع الجزائر، ومن جهة أخرى لعبت واشنطن دور المسهل في إدماج الجزائر في إطار الشراكة المتوسطية الأطلسية بصيغتها (1+19) و (7+19)، كما ساهمت في تحويل المقاربة الأمنية لحلف (الناطو) تجاه الجزائر من مصدر خطر وعدم استقرار إلى شريك كامل الحقوق.¹

من سنة 1997م فُعلت مبادرة بروكسل "الحوار المتوسطي" في قمة مدريد، مع إنشاء مجموعة التعاون المتوسطي (MCG)، وفي هذا الإطار تقوم الدول الأعضاء في الحلف بعقد مباحثات مباشرة مع دول الحوار المتوسطي، الذي سبق وأن تطرقنا لمبادرة الحوار المتوسطي بالشرح في الفصل السابق ونتابعه الآن بمزيد من التفصيل. وكثيرا ما تنظم هذه المباحثات على أساس ثنائي. وبرنامج عمل سنوي يشمل مجالات تعاون والاشتراك في النشاطات، كالتمارين العسكرية، نشاطات تدريبية لها علاقة بالإنقاذ، الأمان البحري، الإغاثة الإنسانية، عمليات دعم السلام وشارك ممثلو دول الحوار في تربية مدارس الحلف العسكرية... الخ²

فنظرة الحلف بدأت تتطور وتتغير اتجاه الجيش الجزائري منذ 2001م، تاريخ بداية برنامج الحوار المتوسطي مع الجزائر، الذي رسم برنامجا متكاملًا بين الجزائر و(الناطو) أنه أول إطار رسمي للتعاون والشراكة بين الجانبين.

إذا نظرنا إلى أحداث 11 سبتمبر، من الجانب الجزائري فقد كانت المستفيد الأكبر منها في حين خرجت من دائرة محور الشر لتصبح في الدائرة الخيرة، وهذا بالمنظور

¹ عز الدين قطوش، مرجع نفسه، ص. 264.

² وهيبه تباري، مرجع سابق، ص. 139.

الأمريكي. فقد سارعت الجزائر إلى استنكار الهجمات، وأدان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاعتداءات الوحشية وقال في رسالة إلى الرئيس بوش: "لقد صدمت والشعب الجزائري بالاعتداءات الوحشية التي ضربت الشعب الأمريكي"، وأعلن استعداده للتعاون في كافة المجالات الأمنية والعسكرية في الحملة ضد الإرهاب.¹

الجزائر التي انضمت إلى الحوار منذ 14 مارس 2000م، باشرت المفاوضات مع الحلف، ونظمت أول مباحثات رسمية في أكتوبر 2000م، ثم لقاء تقييمي في منتصف نوفمبر، ثم آخر على مستوى السفراء، حيث أخذت المشاورات بعداً سياسياً ثم عسكرية وأمنية لإعطائها مجالاً للانخراط على غرار باقي الدول المنضمة التي تشارك في الجانب متعدد الأطراف للحوار المتوسطي لمنظمة حلف (الناطو).²

كما ذكرنا سابقاً إن الحوار المتوسطي كان عن الأمن اللين، رغم أنه يتركز في المقام الأول في الاتحاد الأوروبي، حيث أن Nordam Jiti، رئيسة منظمة حلف شمال الأطلسي للشؤون الإقليمية متعدد الأطراف قالت "في الوقت نفسه، كيف أن الحوار المتوسطي في ظل الوضع النسبي للحوار للاتحاد الأوروبي، "إن الحلفاء يدركون جيداً أن العديد من المشاكل التي لا تزال قائمة في المنطقة، سياسية واقتصادية وليست عسكرية، وتعالج على نحو أفضل من قبل عملية برشلونة، ومع ذلك، هناك شعور بأن التحالف يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال فتح أبوابها للتعاون والمساعدة في تبييد الأحكام المسبقة الخاطئة، وحلف (الناطو) في بداية الأمر صاغ شعارات حوار متطورة، "تدابير بناء الثقة" على أنها أداة ديناميكية للغاية، مع منح التدريب في مراكز تدريب التحالف، ومراقبة المناورات للأمن الجوية والبحرية والمشاركة في ندوات السلامة للتحالف، ووصولاً إلى البرامج العلمية، رغم هذا، فإن هذه التعديلات لم تقنع دول الجنوب بنية الحلف. وفي الواقع، كانت الدول العربية على قناعة بأن المشاكل الأمنية لا يمكن حلها إلا من خلال

¹ أميرة بن دياب أبركان وسهيلة لعور، البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة قلمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص. 46.

² عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 296.

آليات التعاون من أجل تنمية الاقتصاد والاستقرار السياسي¹، وهذا كان دافعها للتعاون مع حلف (الناتو).

وهذا ما أكدته قمم الحلف المنعقدة الواحدة تلو الأخرى، ومن أمثلتها قمة شيكاغو لعام 2012م من خلال الفقرة 39" في وقت تشهد فيه منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط بأسره تغير غير مسبوق، يلتزم حلف (الناتو) بتعزيز علاقات الشراكة وتطويرها مع دول المنطقة التي تواجه معها تحديات أمنية مشتركة ونشارك معها نفس أهداف السلام و الأمن والاستقرار. أن حلف (الناتو) يدعم تطلعات شعوب المنطقة بتحقيق الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون وهي القيم التي يقوم عليها الحلف."

وقد نظمت الجزائر أيضا عدة ملتقيات تبحث في هذا الإطار من أمثلتها الملتقى الذي نظمه البرلمان الجزائري ومنظمة الحلف الأطلسي بمشاركة الجمعية البرلمانية للحلف حول: "الأمن عن طريق الحوار: دور الهيئات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي" يومي 17/16 جوان 2008م، أطره شخصيات جزائرية هامة من أمثال السيد مصطفى شلوفي رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، والأمين العام بوزارة الشؤون الخارجية السيد مجيد بوقرة، والسفير الأمين العام المفوض لحلف الناتو السيد كلوديو بيزونيرو وآخرون.²

بغض النظر عن الحوار المتوسطي فقد شاركت الجزائر في 14 صك دولي في مجال مكافحة الإرهاب.³

من جانبها الجزائر لم تدخر جهدا في مكافحة الإرهاب وقد استحدثت عدة مؤسسات بالموازاة مع ما قام به حلف (الناتو)، فقد أنشأت في 2006م بالتعاون وباقتراح من المركز الأمريكي للدراسات الإستراتيجية حول إفريقيا، "المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول

¹ Kassim Bouhou, L'OTAN et le monde arabe : peur, dialogue et partenariat, doctorant à l'Université Paris III -Sorbonne nouvelle, travaille sur les questions méditerranéennes : <http://www.cairn.info> à 14/05/2016, 20:35 .

² من موقع مجلس الأمة : <http://www.majliselouma.dz> في 12 /05 /2016، على 22:10.

³ محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية 50 سنة من الإنجازات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص.50.

الإرهاب" (CAERT) الذي مقره الجزائر. المساهمة في إنشاء السلم والأمن الإفريقي، ومبادرة النيباد.

واستضافة الجزائر للندوات التشاورية (2011/09) التي شكلت المنطلق لتحديد مبادئ الشراكة والتعاون الأمني والتنموي بين دول المنطقة وشركائها، وقد مكن اجتماع الجزائر من تحسيس مختلف الشركاء بمشاركاتهم أكثر في وجهود تنمية منطقة الساحل لاسيما في تمويل بعض المشاريع. كذلك الحال لسلسلة الاجتماعات الدورية لدول الميدان كل 6 أشهر عبر وزراء الخارجية، لتقييم التعاون القائم. ووسع هذا الاجتماع لنيجيريا للتنسيق معها لمحاربة الإرهاب وجماعة بوكو حرام...¹

المطلب الثاني: آليات التعاون بين الجزائر وحلف (الناطو)

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، أصبح الحوار المتوسطي منبرا لتبادل الآراء بشأن طرق مكافحة الإرهاب الجماعي، وضامناً له، ومصدراً للتفكير في سياق عملية التحول التنظيمية والعملية لحلف (الناطو). وطرحوا أسئلة بخصوص كيفية الدفاع ضد عدو غير تقليدي وبعيد المنال نسبياً عن البحر الأبيض المتوسط وتم العثور على أولى إجاباتهم في الخارج. واستناداً إلى المادة 5 من معاهدة واشنطن، عزز حلف (الناطو) وجوده في البحر المتوسط من قبل العملية البحرية الدائمة "المسعى النشط"، المصممة ليس فقط لكشف وردع أي نشاط إرهابي، ولكن أيضاً لمرافقة السفن المدنية وناقلات النفط في مضيق جبل طارق.

وإن اشتركت دول الحوار المتوسطي في المستوى العملي، في الماضي - تقديم المشاورات بشأن الإرهاب وأمن الحدود - وفي الجزائر، وبعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، صاحب خطاب الدعوة للمصالحة الوطنية، وتعزيز الخبرات الجزائرية ضد الإرهاب. أدى لمشاركتها في عدة مبادرات. ويترتب على برامج تدريب الكوادر العسكرية الجزائرية حضوراً قوياً في الأنشطة التنفيذية التي تقدمها منظمة حلف (الناطو)، و مناورات خاصة بللسفن، التي تنتمي إلى مجموعات دائمة في الحلف

¹ أحسن العايب، "التعاون الأمني في منطقة الساحل"، محاضرات الثقافة العامة، وزارة الجيش الوطني، مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه، 2012، ص. 364.

(SNMG2، MCMFS، STANAVFORLANT، STANAVFORMED)، بالتزامن مع مجموعة من الدول المشاركة في الحوار المتوسطي، هذه التي أصبحت تجتذب اهتمام القوات البحرية الجزائرية والمغربية العظيمة. في حين حاولت الدول المغاربية مد يد العون لعملية "المسعى النشط"، إلى جانب المعلومات المقدمة من قبل خفر السواحل في شمال إفريقيا. وكان "الأميرال توني ريكس"، رئيس أركان العنصر البحري في قوات الحلفاء جنوب أوروبا (CC, AFSOUTH) في مارس 2000م، قد رحب بنتائج عملية مكافحة الإرهاب.¹

وقد تطورت اهتمامات الحوار المتوسطي بمهاجمة الأخطار في المنطقة (تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية). وتم إعطاء حلف (الناطو) مركز المهيمن على كل القضايا المتعلقة بالأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن أهم النقاط التي يتم التركيز عليها في أسباب ودوافع التعاون، تكمن في الدوافع الإستراتيجية والأمنية كذا الدوافع الاقتصادية بين الجانبين، حيث تسعى كل منهما لحماية مصالحها الاقتصادية، فالجزائر من خلال دعم الأمن والاستقرار في المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي و حماية منشئاتها الاقتصادية الحيوية من هجوم إرهابي، والمساعدة على تطوير جيشها بالحصول على الأسلحة خاصة الأمريكية المتطورة، وتعويض الخسائر في أسلحتها من خلال حربها الطويل ضد الجماعات الإرهابية لما يقرب عقدا من الزمن، والحلف من خلال تأمين مصالح أعضائه الاقتصادية في الجزائر ومنطقة الساحل وخليج غينيا.²

وفي الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012م تم إجراء 30 تدريب مفتوح للدول الشريكة في الحوار المتوسطي، بحيث ساهمت 4 دول شريكة في هذه الآلية السياسية في مراحل التخطيط وتسيير تدريبات منظمة حلف الشمال الأطلسي منهم الجزائر . تجربة شملت أكثر من 700 نشاط عسكري ومعلوماتي.

¹ , Kassim Bouhou

² مريم براهيمى، مرجع سابق، ص. 134.

وأشار مسؤولي حلف (الناطو) إلى أن العلاقة بين الجزائر و الحلف تتميز بتنظيم اجتماعات وزيارات رفيعة المستوى موضحين أنه يجري تحديد الأهداف العسكرية المصنفة حسب الأولوية وفقاً لترتيبات مختلفة.

الجزائر تشارك بشكل "مكثف" في نشاطات التعاون العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بحيث ساهمت سنة 2013 في 33 نشاطا و في تریصات بمدرسة المنظمة.¹ وتعتبر شريك أساسي رغم تأخرها في الانضمام عن بقية الدول المنظمة للحوار فقد جاء على لسان هاردون مسؤول في حلف (الناطو): أن الجزائر تعد إحدى الشركاء الأكثر نشاطا بالنسبة للحلف، نظرا لفاعليتها في مكافحة الإرهاب ومشاركتها في دعم التنسيق العملياتي (نشاطات ذات طابع عسكري تشمل مجالات الاستعلام)، والتحاقها بالحوار كان من أجل مساهمتها في ترقية ثلاث مقومات أساسية، سياسية، عسكرية ومدنية.² إلى جانب الحوار المتوسطي شاركت الجزائر في عدة مبادرات عملية أُقيمت في المنطقة منها:

مبادرة المسعى النشط، التي تطرقنا لها في الفصل السابق بصفة عامة هذه المبادرة التي شاركت فيها الجزائر، والتي دعى لها حلف (الناطو)، هي المهمة البحرية التي يقوم بها (الناطو) من أجل كشف نقاط النشاط الإرهابي وردعه وتدميره في البحر الأبيض المتوسط، وقد شاركت الجزائر فيها لأول مرة بصفة دولة ملاحظ في التمارين العسكرية "أوسبري 2001" التي أشرف عليها القائد الأعلى للتحالف "ساكلانت" الجنرال ويليام كيرنان، بمشاركة 150 ضابط من 19 دولة. تمارين امتدت من 1 إلى 9 مارس 2001م على مستوى مركز التكوين حول حفظ السلام الدولي الكندي بكليمنبورت سمحة للمشاركين بالإطلاع على الأساليب والتقنيات المستخدمة في مجال دعم عمليات حفظ السلام ومهام عسكرية أخرى.³

¹ تطور نوعي في العلاقات بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، وكالة الأنباء الجزائرية، من موقع:

<http://www.aps.dz/ar/algerie> ، في 16/04/29 ، على 10:04.

² العلمي حفيظة، مرجع سابق، ص. 119.

³ عز الدين قطوش ، مرجع سابق، ص. 296.

كانت أول زيارة تقوم بها قوات بحرية للناطو إلى الجزائر في سبتمبر 2001م، وزيارة وفد عسكري جزائري سامي لمقر القيادة الجنوبية للحلف بنابولي بعدها.

مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، Trans-Sahara Countre Terrorism Partnership، أنشئت علم 2005م، هي امتداد لمبادرة كانت قبلها اقتصرت على دول الساحل الإفريقي "بان ساحل"، مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب ضمت أيضا دول المغرب العربي زيادة على دول الساحل الإفريقي هذه المبادرة المقترحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006م بأنها: إستراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات، تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وترسخ قدرات التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة الأمريكية". التي اهتمت بالجانب التنموي وبالمساعدات والجانب العسكري، وقدرة ميزانية المبادرة 500 مليون دولار، وذلك من 2007م إلى غاية 2013م من أجل التعليم والصحة و.. غيرها.

تعتبر عمليات "فلينتلوك" في جوان 2005م أول تطبيقات المبادرة حيث جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال موريتانيا، مالي النيجر، تشاد، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذا مشاركة حلف (الناطو).¹

من الآليات التي فعلتها الجزائر في حفظ الأمن في المنطقة نجد الآلية الدبلوماسية التي نشطت من خلالها في عدة مواقع ومن أهمها لما نجحت في إقناع الرؤساء الأفارقة بحضور قمة منظمة الوحدة الإفريقية "قمة الجزائر" في 1998م وسنة 1999م استطاعت إقناع الأفارقة بعقد الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب واستطاعت التسويق لتصورها

¹ فايزة بن الشيخ، دور الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص. 37.

للإرهاب.¹ وجعلت الدول الغربية تشيد بها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لما ساهمة الجزائر في حل الأزمة في منطقة القرن الإفريقي، وجهود الرئيس الجزائري في تطوير مسار المفاوضات وتوقيع اتفاق إيقاف إطلاق النار في 2000/01م، بحضور ملاحظين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

في الفترة التي ترأست فيها الجزائر مؤتمر نزع السلاح التابع لهيئة الأمم المتحدة الممتدة من مارس إلى ماي 2009م تمكن ممثلها إدريس الجزائري من إيجاد صيغة توافقية مع كل الأطراف وفق التصور الجزائري لحل قضية نزع الأسلحة النووية. هذا الإنجاز الكبير الذي هُنئت عليه الجزائر، حيث تمكنت الدبلوماسية الجزائرية وعلى رأسها رئيس الجمهورية ووزير الخارجية الجزائرية مراد مدلسي، من خط هذا المقترح الجزائري الذي وضع حد للخلاف الذي بقي عالقا لأكثر من 13 سنة.²

سعت الجزائر بجهد لإيجاد إطار قانوني ودبلوماسي مع الولايات المتحدة الأمريكية والطرف الأوروبي، لمنع وتجريم دفع الفدية للإرهابيين مقابل إطلاق الرهائن والمختطفين، لأن الفدية التي يطلبونها تعتبر من أهم مصادر تمويلهم، وهي أيضا حافز لتطوير عمليات الاختطاف وزيادة حجمها.³ فقد جاء في تقرير للأمم المتحدة عن الموضوع أن " تقدر مصادر نقلا عن مسؤولين جزائريين أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في شمال إفريقيا، حصل على ما بين 50 مليون و 150 مليون يورو في الفترة الممتدة من 2003م إلى 2011م، ومعظمها من فديات دُفعت لتحرير أجانب مختطفين. نتيجة لذلك، زُعم أن

¹ سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص. 103.

² وردة بوجملين، ندوة مع إدريس الجزائري، الشروق أون لاين، من الموقع:

<http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articls/159926>، في 2016/05/13، على 21:55.

³ مريم براهيمى، مرجع سابق، ص. 179.

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يُمول بالكامل تقريباً من أموال الفدية من البلدان الغربية".¹

تقدمت الجزائر بلائحة في مجال مكافحة ظاهرة الاختطافات مقابل دفع الفدية لمجلس الأمن وكان قد صادق عليها في مارس 2014م وعقدت الجزائر عدة ندوات و ورشات دولية في هذا الصدد منها الندوة الدولية الثانية لمناقشة لائحة الجزائر حول الوقاية من الاختطافات وتجريم دفع الفدية، وذلك بالتعاون بين وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية والولايات المتحدة الأمريكية، والمعهد الدولي للعدالة ودولة القانون، والمنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب. شارك فيها خبراء في المجال من عدة دول: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا فرنسا، مالي موريتانيا، وتونس وجنوب إفريقيا والمغرب.²

المطلب الثالث: أهداف التعاون بين الجزائري وحلف (الناتو).

لكل تعاون أسس وأهداف يرغب كل طرف تحقيقها بأقصى حد من الفائدة وهذا في تعامل الأطراف كافة، وهذا أيضا بالنسبة للتعاون بين الجزائر وحلف (الناتو) فقد سعى كل طرف للاستفادة من الطرف الثاني بما يناسبه.

لقد كان لحلف الناتو أهداف عديدة للتعاون مع الجزائر في المنطقة، اختلفت هذه الأهداف من فترة لفترة، ومن قضية لأخرى، ومن مجال لآخر. لكن ظل أهم الأسباب التعاون وأولها هو موقع الجزائر الإستراتيجي كما أظهرناه سابقا، هذا الموقع الذي جعل من الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصادي أو سياسي أو أمني في هذه المنطقة دون مشاركتها، جعل منها محط أنظار الدول المتنافسة في المنطقة، فكان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها لا يخرج عن دائرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي كان بدوره منافس لمشروع الدول الأوروبية المتوسطي. وتأمل الدول المتوسطية أن تستفيد من خبرة

¹ تقرير الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين ، 2013، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ص.12.

² تقرير العربية، من موقع: <https://www.alarabiya.net> في 2016/05/13، على 18:20.

الجزائر الدبلوماسية، والثقة التي تتمتع بها في الأوساط العالمية. من أمثلتها الوساطة في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في طهران مروراً بالحل السلمي لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر في منتصف الثمانينات، وغيرها. تأمل الكثير من القوى استغلالها خاصة في ظل الأزمات الدولية، خصوصاً الملف النووي الإيراني، الأزمة العراقية، والقضية الفلسطينية، وبعض المشاكل في المنطقة، أهمها الأزمة في مالي، في ليبيا، والصراع القائم في سوريا.

ومتوسطياً تعد الجزائر شريكاً متوسطياً هاماً حولها لأن تحتضن المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب، الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة. وتعتبر الجزائر قوة سياسية تعول عليها واشنطن في التفاوض مع القارة الإفريقية، فالجزائر بوابة إستراتيجية لإفريقيا.

نحن نعلم أن أهداف حلف (الناتو) لا تختلف البتة عن أهداف الدول المنتمية له "الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية"، لهذا كان من بين أولى أهداف تعاونه مع الجزائر هو الاستفادة من خصوصية الجزائر الاقتصادية التي كسبتها في مجال النفط، هذا بالموازاة مع شراكات فردية مع كبرى الشركات النفطية العالمية مثل الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والروسية، والصينية، والأوروبية. الجزائر التي تُعد سوق واعد في المستقبل، فهي بصفتها قطب بترولي وغازي، تمثل بذلك أحد أطراف السوق النفطية العالمية. وقد استفاد النفط الجزائري من عوامل عديدة، من بينها ارتفاع الطلب على النفط الخفيف بالمقارنة مع محدودية قدرة المصافي الأمريكية على تلبية حاجيات السوق الأمريكية من المواد المشتقة والمواد البترولية (البنزين صيفاً ووقود التدفئة شتاءً) لا تتوفر عليه عديد من الدول منتجة¹. في دراسة لشركة بريطانية اسمها "فوغرو روبير ليميتد" الجزائر من البلدان التي تحظى بتقدير 150 مجموعة بترولية دولية، وصنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر

¹ سني محمد أمين، المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر، جريدة الحوار، من الموقع <http://www.djazair.com/elhiwar> في 28/03/2016، على 10:25.

تقديرا من الشركات البترولية الدولية حسب صحيفة الطاقة الفرنسية "بيتروستراتيجي" وهذا نظرا للإمكانات البترولية والغازية المحققة، ونجاح عمليات التنقيب وتقييم محفز في مجال الخطر السياسي. حيث أن سوناطراك هي إحدى أكبر الشركات البترولية في العالم، والمرتبة الأولى إفريقيا و 12 بين الشركات النفطية العالمية و 2 بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، و 3 عالميا بين الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي،¹ ومرشحة للعب دور عالمي في السوق الدولية للطاقة. دون أن ننسى أن القوى الكبرى تحاول أن تتوسع مصادرها النفطية في المناطق الآمنة، خلافا لمنطقة الشرق الأوسط، المحاطة بالأزمات.

ثاني جانب في التعاون بين حلف النااتو والجزائر المدركات الأمنية وقد تنامت هذه الأهمية بعد الهجمات الإرهابية في 2001م على واشنطن ونيويورك والتي أكدت على وجود طائفية وتهديدات بالغة الخطورة على الأمن القومي الأمريكي ومصالحها العابرة للحدود. فحاولت القوات الأمريكية إيجاد حليف لها في المنطقة، لم تجد أفضل من الجزائر التي ما فتأت تنادي بالوقوف في وجه الإرهاب الدولي، وجد فيها الحلف ضالته حتى يؤكد للعالم صحت حربه ضد عدوه الجديد، وأيضا الاستفادة من الاستهلاك الكبير أو السوق الجزائرية خاصة في مجال السلاح. ومنافسة روسيا في هذا المجال بعد أن ضلت محرومة منه لفترة طويلة وخاصة بعد دخول الجزائر في بحبوحة مالية كبيرة من 2004م.

تود أمريكا أن تستفيد من خبرة الجزائر الأمنية في مكافحة الإرهاب وهذا جاء تأكيده في تصريحات عديد المسؤولين الأمريكيين ومنها تصريح "وليام تيري" مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مؤتمر صحفي عقده في مقر السفارة الأمريكية في الجزائر، وقد قال "نحن نتعلم كثيرا من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب".²

وقد أكدت مجموعة التفكير الأمريكية "كارينجي ايندومنت" في دراسة لها أن الجزائر دائمة الحضور في هياكل التعاون الأمني في إفريقيا، وأنها تشارك بقوة منذ سنوات في إعداد

¹ مرجع نفسه.

² لونييسي علي، مرجع سابق، ص. 560.

آليات أمنية في إفريقيا، والأعمال التي قامت بها الجزائر على مستوى الاتحاد الإفريقي، لاسيما من خلال إعداد آلية "هندسة السلم والأمن في إفريقيا" وإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب. والمبادرة التي قامت بها مع موريتانيا ومالي والنيجر (لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة).¹

رغم كل هذا يبقى هم الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها حلف (الناطو) هو كسب أكبر تأييد وتسهيل مهامها في دمج الدول العربية في مشروعها الكبير " **نظام الشرق الأوسط الكبير** " بديل عن النظام العربي وتثبيت الكيان الإسرائيلي في المنطقة، وضمان تفوقها النوعي على العرب وفي المنطقة.²

أما بالنسبة للطرف الثاني الذي هو الجزائر فكانت أهدافها غير بعيدة عن الطرف الأول لا تخلو من الواقعية، البراغماتية، فبعد خروج الجزائر من أزمتها منتصرة، ومستفيدة من توقيت حصول الأحداث الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، حاولت الجزائر تأمين محيطها الإقليمي، ووضع حد للشبكات الإرهابية وقنوات تغذيتها في الخارج، والاعتراف بأطروحتها فيما يخص الإرهاب، وضرورة توحيد الجهود لمواجهته، والحصول على المعلومات الاستخباراتية من دول الحلف، وتتويج مصادر شراء السلاح، والحصول على التكنولوجيا الحديثة، لمواكبة التطورات الجديدة في المجال.

إن العلاقات مع الحلف بصفته منظمة أمنية تضم القوى الكبرى في العالم ستخرج الجزائر من الضغوطات الدولية، وقائمة الدول العدو. وتهدف الجزائر أيضا إلى إيصال مقاربتها الأمنية إلى المنابر الدولية الرسمية، نتيجة القوة الإعلامية التي تحوزها الدول الكبرى في الحلف. والحصول على الدعم الأمريكي في المنظمات الدولية، وتهدف الجزائر لاستغلال

¹ بن يامين نيكلز، الولايات المتحدة-الجزائر-إفريقيا: الجزائر دائمة الحضور على مستوى هياكل التعاون الأمني، وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق، في 2016/05/15 على 18:15.

² العلمي حفيظة، مرجع سابق، ص. 122.

مكانتها في الحلف للدفاع عن موقفها تجاه القضية الصحراوية، ووقف الاستفزازات المغربية على حدودها.¹

وتحاول الجزائر بعد خروجها من عزلتها تدارك ما فاتها طيلة عشرية من الزمن كانت خلالها محرومة من مواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات، من أهم هذه التطورات تغيير مفهوم الجغرافيا نتيجة سرعة توسع الاتصالات فقد أضاعت الجزائر فرصا كثيرة، وتحاول إرساء شبكة علاقات على المستوى الإقليمي والدولي، وتطوير وسائل الاتصالات وقطاع البنوك واستغلال الظرف الحالي مع توسع الهائل لطرق الاتصال والتواصل.

تحاول الجزائر الخروج من دائرة الهيمنة الفرنسية، لتحالفها مع (الناتو) هذا التحالف الذي سيمنحها هامش كبير من المناورة والتحرك في المنطقة.

¹ ضياء الدين أو شريف وعبد العالي عبد القادر، موقف الجزائر من السياسات الأمنية للحلف الأطلسي والاتحاد في المتوسط، بعد الحرب الباردة، من الموقع <http://hdl.handle.net> في 05-04-2016 على 22:35.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية وحلف (الناتو) في حفظ الأمن في

المتوسط.

إن التعاون الأمني الذي عقدته الجزائر مع حلف (الناتو) جاء نتيجة جهود حثيثة من الطرفين رغم الصعوبات والمعوقات التي اعترضتهما، في الوقت الذي استطاع فيه الحلف تطوير سياسيات إستراتيجية محددة في فترة انتهاء الحرب الباردة وتطور مصادر التهديد وطبيعتها، ومن جهة أخرى لا توجد إستراتيجية عربية للتعامل مع الأزمات التي تشهدها المنطقة.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية لحلف (الناتو) في منطقة المتوسط

لقد ظهرت مؤخرا وجهات نظر كثيرة لمنظرين وخبراء عسكريين غربيين عن المقاربات الأمنية الواجب إتباعها في المتوسط لضمان الأمن وحماية المصالح المختلفة للأطراف الدوليين أي كانت صفتهم. من أهم هذه المقاربات مقاربة حلف (الناتو) التي جسدها في الحوار المتوسطي، ومبادرة المسعى النشط التي تعتبر بمثابة الشق الأمني للحوار المتوسطي. وتدخل المقاربة الأمنية لحلف (الناتو) للمتوسط ضمن الاهتمام بالمتوسط عبر اهتمام الدول المنتمية له لتأمين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها، فحسب الرؤية الأمريكية فإن أوروبا لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل، مما أهلها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية والتدخل في المنطقة لحفظ الأمن. وبما أن أمريكا قوة عالمية خارقة فإن إستراتيجيتها عسكرية محضة، هذا ما يفسر التواجد المستمر لأسطولها البحري في عرض البحر المتوسط، وخاصة الأسطول السادس، دون أن ننسى قواعدها العسكرية المتواجدة في دول كثيرة في المنطقة. لكن الحلف سرعان ما اكتشف أن مشكلات المنطقة هي من نوع الأمن غير العسكري، مما يجعل دور الحلف محدود.

في هذا الإطار تقول مجموعة المتوسط الخاصة (التابعة للجمعية البرلمانية للحلف)

في تقرير لها " إن مشاكل الأمن في المتوسط هي أقرب إلى المشاكل الحقيقية-أي ذات طبيعة سياسية اقتصادية اجتماعية- منها إلى المشاكل الثقيلة-أي ذات الطابع العسكري-¹.

يمكننا رصد ثلاث محطات رئيسية في مسيرة الحلف هي:

-مرحلة الانتقال من الرد المرن إلى رد الفعل السريع

-مب- ادره الق-درات الدف-اعية.

-تدعيم قدرات الحلف على مواجهة الإرهاب.

هذه المحطات كانت تستوجب إتباع إستراتيجية يسعى من خلالها الحلف إلى رفع

مستوى الاستقرار، والأمن، ومجابهة التحديات التي انبثقت عن البنية الجيوسياسية وحالة اللا

تعايش الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، خصوصا التهديدات الآتية من الشرق

ومن الجنوب. ومن أجل ذلك، سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ اجتماع مجلس حلف

(الناتو) ببروكسل في جانفي 1994م تحت مظلة الحلف، إطلاق العديد من المبادرات

والبرامج القائمة على مفهوم الشراكة القائمة على تعميق التعاون الوظيفي بين الحلف ودول

شرق أوروبا، بالإضافة إلى مفهوم الحوار القائم على تبادل وجهات النظر نحو قضايا الأمن

في البحر الأبيض المتوسط. وهذه التصورات والاهتمامات تعكس الأهمية الجيوإستراتيجية

التي يوليها الحلف بتلك الفضاءات خصوصا الجنوبية منها، والتي تمثل مجالا حيويا للقوى

العظمى، ومجالا لصراع وتنافس القوى التقليدية حول مناطق النفوذ ومراكز الطاقة.²

¹ ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص. 188.

² الحوار الأطلسي لحلف الناتو: مقارنة لهندسة الأمن الإقليمي ، <http://maspolitiques.com/ar/indx.php/9-articles/162-nato>، في 2016/05/16، على 23:30.

وضع الحلف مقارنة أمنية لاحتواء المنطقة، باحتواء التهديدات المتواجدة فيها، فاستقطب العديد من دول جنوب المتوسط. حيث كشفت تفجيرات نيويورك وواشنطن في 2001م عن تهديدات تمثلت في الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات والمهام التي ترتبت عليها. ومثل ذلك، قوة المساعدة الأمنية الدولية "إيساف" إضافة إلى مكافحة الإرهاب في المتوسط، تبنى الحلف مقارنة مشتركة للتصدي لهذه الظاهرة، حيث وضع مبادرة "المسعى النشط" التي طرحت كما ذكرنا سابقاً مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، كما أكد الحلف على ضرورة تمسك الحلف بالمقاربات الأمنية التعاونية في الفضاء المتوسطي، التي ركيزتها الشراكة والحوار.¹

وعمد الحلف إلى وضع مقارنة تجعل المنطقة تحت مراقبته، حتى لا تكون تحت مراقبة قوة معادية له، وهذا ما فسر القلق الأوروبي في التطورات السياسية التي تعرفها المنطقة على بوابته الخلفية على حد تعبير الجيوبوليتيكي الأمريكي "سول كوهن".² مقارنة جعلها الحلف مشتركة للتصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين على أساس القيم المشتركة كاحترام حقوق الإنسان، والسلامة الإقليمية، كذلك انفتاحه على حوار أمني وفق مقارنة أمنية تعاونية واسعة، غير أن التعامل في ظل بيئة تميزها الاختلافات العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقيد قدرات بناء العلاقات التعاونية بين ضفتي المتوسط، وبناء شراكة أمنية شاملة.

يرى البعض أن المقاربة الأطلسية لا تشجع على بناء أمن في ظل التناقضات التي تميز منطقة المتوسط، وتكون المقاربة الأطلسية إنما تهدف إلى احتواء المنطقة، بحجة

¹ وهيبة تباري، مرجع سابق، ص. 92.

² شاكري قويدر، التحديات المتوسطية لأمن القومي لدول المنطقة المغربية 2001-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير دراسات مغربية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015، ص.

احتواء مخاطر وتهديدات يوجهها الخطاب الأمني الجديد وفقا لما يخدم المصالح الأمنية أمريكية كانت أو إسرائيلية أو أوروبية.

المقاربة الأمنية المتوسطية لحلف (الناتو) لفترة ما بعد الحرب الباردة سعت للانخراط في ترتيبات أمنية جديدة، حيث تبنت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في إطاره مقاربة تستند نظرياً على التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن، والتي تركز بصفة عامة على التعاون، والحوار، والشراكة مع الدول المتوسطية، ولكن دون إنقاص من دور العامل العسكري. هذا العامل الذي يظهر جليا في تواجد القوات الأطلسية في حوض المتوسط.¹

رغم أننا لا نستطيع أن نتحدث عن مقاربة أمنية متوسطة شاملة لفترة ما بعد الحرب الباردة، في ظل التطورات التي حصلت في المنطقة وسعي كل الدول منفردة في انتهاج مقاربات براغماتية ذاتية وأحيانا تنافسية غير ظاهرة.

لقد حاول الأكاديميين الغربيين إخراج الحلف من الحرج الذي وقع فيه إزاء الأزمات الحاصلة خارج منطقتهم مع ضرورة تدخله فيها، انتشار مصالح الدول المنتمة إليه في أرجاء العالم، فجاء الحل حسب المنظرين أن "نهاية الحرب الباردة فتحت المجال على مصراعيه، للصراع بين أنماط مختلفة من الرأسمالية" "ميشيل ألبير" وأيضا هذا ما لاحظته "بول كندي" في كتابه هبوط وصعود القوى العظمى² وكذا كتاب "ليستر ثرو" "رأس برأس" الحرب القادمة بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تحمل ازدواجية الحسابات بين "احتواء الرأسمالية وخلق عدو جديد" هو "الجنوب" هذه الإستراتيجية التي كان من وراءها ظهور فكرة الدولة الحاجز بتعبير "كريستوفر ريبين" أو الدولة المحورية بتعبير "بول كندي" و التي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال (حالة دول حوض المتوسط، المكسيك) لتشكل تخوم الثنائية الجديدة شمال-جنوب. تكون وظيفتها امتصاص التوترات

¹ شاكري قويدر، مرجع نفسه، ص.105.

² مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص.7.

القادمة من الجنوب وإضعافها، حتى لا تصل لقلعة الشمال، ومقابل هذا تستفيد من بعض المزايا والامتيازات التي تساعدها على أداء الدور فقط.¹

إن الحادي عشر من سبتمبر نتيجة لما أحدثته من تغيير في أشكال التهديد الذي لم يعد يحمل صفة العدو الخارجي المباشر، وتعتبر المقاربات الأمريكية التي اتبعتها هي الطريق المعبد لخطوات "الناتو" وهذا لتحقيق أكبر قدر من الأهداف وهي:

المقاربة الإستراتيجية-الأمنية: التي عبرت عنها وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" بالإستراتيجية الشاملة والمرتبطة بالمرحلة المباشرة بأحداث 11 سبتمبر. هذه المقاربة جاءت في سياق التكيف مع الأشكال الجديدة للتهديد الأمني.

المقاربة السياسية-الفكرية: ويعبر عنها بالإستراتيجية الصغرى وهي ملازمة للمرحلة الأولى النابعة من الخواء الإستراتيجي، الذي يقود إلى وضع أمني مضطرب يشكل تهديداً أمنياً للحضارة الغربية عموماً. وضمن هذه المقاربة اكتسبت رؤية صمويل هنتينغتون حول صدام الحضارات قيمتها الإستراتيجية.²

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية للجزائر في المنطقة

وقد قدمنا فيما سبق العقيدة الأمنية الجزائرية التي تركز على مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، في حين تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضاءها الجيوسياسي المتوسطي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدودها.

تبنّت الجزائر على أساس عقيدتها رؤية تقوم على سياسة وقائية، أي تقوم على أساس توفير البدائل الاقتصادية والاجتماعية للفئات المختلفة من المجتمع خاصة لما يتعلق الموضوع بالطوارق الموجودين على أراضيها، عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. وقد حاولت الجزائر تعميم هذه المقاربة على

¹ مصطفى بخوش، مرجع نفسه، ص. 7.

² خالد معمري، مرجع سابق، 128.

الدول المجاورة لها على طول حدودها الجنوبية.¹ وفي جانب آخر من مقارنة الجزائر الأمنية ترى الجزائر أن الحل ونهاية مشاكل المنطقة الأمنية يكون من الداخل أي أنه لا يأتي من التدخل الأجنبي في المنطقة بداعي محاربة الإرهاب، مهما كانت الدوافع، وتحض الجزائر على الدول الإفريقية خاصة بأن تطور إستراتيجية دفاعية موحدة، بعيدا عن التدخل الخارجي، وهذا نلمسه في محاولاتها لإقناع الدول الإفريقية وخاصة دول الساحل بتبني موقف رافض لإقامة أي قواعد أمريكية في المنطقة، وعلى وجه التحديد رفض احتضان "أفريكوم"، ومع هذا فهي لم ترفض أي تعاون دولي في مكافحة الظاهرة الإرهابية، من خلال الأدوات القانونية، التي ساهمت فيها الجزائر بعد نجاحها في اعتماد القرار رقم(2009/1904).²

يتجه حلف الناطو لإعادة تقييم أولوياته في المنطقة ليركز جهوده على نحو تكون فيه الجزائر أهم حلفائه في المنطقة، وكشف الباحث في الشرق الأوسط بمجلس الحلف الأطلسي، "سمير تاتا" "إن الحلف يسعى لإقامة علاقات إستراتيجية جديدة مع أربع دول إفريقية هي ليبيا والجزائر ونيجيريا وأنغولا بعد أن ازدادت أهمية هذه الدول ضمن المخططات المستقبلية للإتحاد الأوروبي لاسيما ما يتعلق بضمان أمنه الطاقوي على خلفية الجهود المبذولة للتخلص من التبعية الطاقوية لروسيا"³

وقد نظم المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبال بالجزائر مائدة مستديرة بعنوان "التقسيم الجديد للعالم: ماذا يمكن أن تفعله الجزائر؟"، نشطها الأستاذ شمس الدين شيتور، مدير بحث بالمدرسة الوطنية متعددة التقنيات ومستشار لدى الوزير الأول في النظام التربوي والبحث، يوم الثلاثاء 29 سبتمبر 2015 بقاعة المحاضرات التابعة للمعهد، جاءت ليلسط الضوء على التقسيم الجديد للعالم وماذا يمكن للجزائر أن تفعله، حيث عبر الأستاذ

¹ بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مرجع سابق، ص.9.

² لونيس علي، مرجع سابق، ص.562.

³ هشام حدوم، شراكة إستراتيجية طويلة الأمد بين (الناطو) والجزائر، جريدة البلاد الإلكترونية، من الموقع

<http://www.elbilad.net/articl/detai?id=34006> ، في 16/04/27، على 20:05.

عن قراءته الخاصة لهذا التقسيم من خلال إبراز أهم العوامل والدوافع التي تحكمت في سياسات الدول وتوجهاتها. وأكد الأستاذ على ضرورة خروج الجزائر من التبعية لاقتصاد الربيع والتوجه نحو التنمية المستدامة ، باستغلال الطاقات المتجددة لضمان مستقبل الأجيال اللاحقة، وألح في السياق ذاته على ضرورة بناء اللحمة والوحدة بين أفراد الوطن بالاستثمار في الروح الوطنية والاهتمام بصناعة المعرفة. ¹ هذه التوصيات التي قدمها الأستاذ "شيتور" تصب في لب المقاربة الأمنية الجزائرية التي تسعى لحل المشاكل عن طريق التنمية والمشاركة.

بيد أن نهاية الحرب الباردة و ظهور العولمة، تفرض تقارب في الواقع على الصعيد السياسي والاقتصادي، فللجهود الرامية إلى تعزيز علاقات أكثر تعاونية أكثر أو أقل من ساكنة في الواقع. رغم أن العديد من العقبات أزيلت في المنافسات الإقليمية (بين الجزائر والمغرب)، إلا أن الصراع في الصحراء الغربية لا يزال قائم. وفي هذا السياق ، فلين للجزائر دورا حاسما بصفة خاصة. جهودها لمكافحة الإرهاب ، نجحت في مواجهة و إضعاف الجماعات الإرهابية. وفي دورتها حاولت أن تغتنم هذه الفرصة لتعزيز المركز الإقليمي في اضطلاعها بخريطة القيادة في مكافحة التهديد الإرهابي، إن الهدف النهائي من هذه الإستراتيجية هو كسب النفوذ والسلطة في المنطقة، بهدف خدمة خطة أوسع للسياسة الخارجية. أكد اللواء "ديفيد. ر. هووغ" أثناء زيارته إلى الجزائر، وفي تقرير عام 2011 إن البنتاغون دعى بوضوح إلى تعزيز قدرة القوات المسلحة والأمن الجزائرية. وقد ذكرنا سابقاً أن الجزائر تتحمل وحدها 60% من جهود مكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والساحل، في حين أن المغرب ومالي وموريتانيا والنيجر تتحمل 40%. إن رئيس "أفريكوم" العام "ديفيد رودريغيز" أكد في جلسة استماع لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي في فبراير 2013، على أن الجيش الجزائري لديه ما يكفي من مؤهلات لأجل لعب الدور

¹ التقسيم الجديد للعالم ، من موقع الجيش الوطني الشعبي : <http://www.mdn.dz> ، في 2016/05/02، على

القيادي الإقليمي ي. "الجيش الجزائري هو أكثر قدرة من تلك البلدان في شمال إفريقيا على مكافحة الإرهاب والتهريب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة"، على حد قوله، ومن جهة أخرى إن عدم وجود اتفاقات بشأن ترسيم الحدود مع المغرب الأقصى، دون أن ننسى أن كلتا الدولتين تتطلع لاستخدام عملية اتحاد المغرب العربي في دعم البرامج السياسية فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وهو حلم "كبير" للمغرب لا يزال مستمرا. تعكس رؤية التعديل الأخيرة للدستور المغربي، الذي أشار إلى الدفاع عن "الحدود الحقيقية" دون تحديد ها. وإذا كان هذا الغموض ليس الميزة الأولى، وهو الهدف الرئيسي للجزائر من تقوية مكانتها، في النظام الأساسي في المغرب العربي فلهواجهة مع المغرب بشكل دائما اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية، ومعظم النشاط الإقليمي والدولي الجزائري يمر عبر هذا المنظور.¹

المطلب الثالث: معوقات التعاون الأمني الجزائري وحلف (الناتو)

عرفت العلاقات التعاونية في المجال الأمني المتوسطي التي قامت بين الجزائر وحلف (الناتو) تطور كبير في السنوات الأخيرة، أكدتها اللقاءات والمؤتمرات والمبادرات المشتركة بين الطرفين، رغم هذا وجدت بعض النقاط لم تستطع تجاوزها أو إغفالها يمكن لها أن تعكس عملية التعاون لو لم يتمكن الطرفين من التعامل معها بحكمة وموضوعية، أو تحييدها.

داخليا خرجت الجزائر من محنتها مثقلة بالجراح حاولت بعدها مد يد العون لضحايا الأزمة و النهوض باقتصادها وتحسين معيشة المواطنين، وترسيخ أسس الديمقراطية وسيادة القانون حقوق الإنسان، وضمان الاستقرار على المستوى الداخلي والإقليمي، مع حصول بعض التجاوزات والنقائص، التي ركزت عليها الدول الغربية ونظرت لها بريية وشك، رغم الإصلاحات والوعود التي قدمها ويقدمها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.²

¹ toufik hamel, L'équation géopolitique de la région Sahel-Maghreb : Le dilemme de l'engagement algérien, <http://www.maspolitiques.com> , à: 16/05/2016 ; 22:35 .

² عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 302.

تبقى هناك نقاط عديدة عالقة في تعاون حلف (النااتو) والجزائر لم تجد طريقها للحل للآن، فالحلف يعارض علاقات الجزائر مع بعض الدول المصنفة في خانة الدول المارقة (إيران، كوريا الشمالية، كوبا وفنزويلا)،

إن أرادت الجزائر المحافظة على عقيدتها الأمنية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فإنها لن تحاول أن تطور علاقات أكثر مع الحلف وتدخل معه في شراكة، فالشراكة مع الحلف تعني التعاون في مجالات عديدة منها التدخل العسكري، أيلو احتاج الحلف للتدخل في منطقة قريبة من الجزائر ستكون مجبرة على التعاون معه عسكرياً.¹

إن التعاون الأمني بين الجزائر وحلف (النااتو) سيحقق النتائج المرجوة منه، ولكن هذا إذ كان في إطار تبادل المنافع وتقاسم التكاليف، وفي هذا الإطار نجد الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تريد توظيف التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي من زاوية مصالحها الخاصة فقط دون تعميمها كمصلحة عامة. فهي تشيد بالدور الجزائري في مكافحة الإرهاب من جانبه الأمني العسكري، حيث تعلم أن انتشاره في المنطقة سيشكل خطراً محدقاً على أمنها من جهة وعدم تحقيق منافعها الاقتصادية في المنطقة من جهة أخرى، إلا أنها وبطرق ملتوية، كعادتها لتحقيق أكبر فائدة، فهي تحاول قدر الإمكان تشجيع الإرهابيين، بطرقها الخاصة حتى يعم التخريب والفساد في منطقة المغرب ودول الساحل، حتى يصبح تدخلها مشروعاً، وحتى تفرض على دول المنطقة سياساتها وخاصة قاعدتها العسكرية "أفريكوم" التي ترفضها الجزائر. ومن جهة أخرى فالمقاربات الجزائرية في مكافحة الإرهاب لم يأخذها الحلف كما هي رغم إشداته بالتجربة الجزائرية في المجال فهو ينظر للجانب العسكري منها فقط، ويغض الطرف على الجانب السياسي فيها والاقتصادي، فالمصالحة الوطنية هي جانب مهم في التعامل مع أفراد الجماعات المتطرفة والإرهابية.²

¹ أوشريف ضياء الدين وعبد العالي عبد القادر، مرجع سابق.

² لونيس علي، مرجع سابق، 564.

أفادت مصادر مطلعة أن الجزائر أبلغت حلف (الناطو) بتوقيف التعاون معه ، إذا أوقفت دورياته البحرية في غرب حوض المتوسط أي سفينة تجارية جزائرية وأخضعتها للتفتيش، وقد جاء هذا الإخطار مباشرة بعد أن أعلن الحلف عن ضم سفينة حربية إسرائيلية لقوات "المسعى النشط" الأطلسية.

أوضحت مصادر تابعة للقوات البحرية الجزائرية في تصريحات لها، أن وزارة الدفاع قد طلبت توضيحات من قيادة حلف (الناطو)، حول معلومات تم تأكيدها لاحقا بشأن انضمام سفينة إسرائيلية إلى قوات الحلف غرب البحر المتوسط ، في إطار عمليات "المسعى النشط" المتخصصة في مكافحة الإرهاب.¹

أضاف ذات المصدر أن قوات البحرية الجزائرية قد تلقت أوامر من أجل خفض التنسيق العسكري والتعاون الأمني مع سفن حلف الناطو في البحر المتوسط، وقد جاءت هذه الأوامر بعد أيام قليلة من الإعلان عن انضمام سفينة حربية إسرائيلية إلى قوات الناطو في غرب المتوسط، حيث اعترضت إسرائيل سفينة كانت متوجهة إلى سورية أخضعتها للتفتيش. ويضيف ذات المصدر أن من بين الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا الشأن، هو وقف تبادل المعلومات بين البحرية الجزائرية وسفن الناطو، إلى جانب إيقاف الاتصالات اللاسلكية والتعاون الأمني بصفة كلية في حالة تعرض سفن الشحن الجزائرية لأي تهديد.²

من جهة أخرى، اقترحت قيادة الحلف الأطلسي في بروكسل على البحرية الجزائرية أنها ستقدم ضمانات للجزائر بشأن مهمة السفينة البحرية الإسرائيلية ، التي يزعم أنها سلمية وتهدف لمكافحة الإرهاب ومراقبة تهريب الأسلحة ليس إلا.

أضاف ذات المصدر أن قيادة الحلف أبلغت الجزائر أن قائد الحلف الأطلسي ذهب إلى إسرائيل لإبلاغ وزير دفاعها انشغال دول شمال إفريقيا، بخاصة الجزائر من ضم إسرائيل للدوريات البحرية الأطلسية في غرب المتوسط.³

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 303.

² عز الدين قطوش، مرجع نفسه، ص. 312.

³ س.م، الجزائر تهدد بوقف التعاون مع الناطو في حال تعرض سفنها للتفتيش، يومية صوت الأحرار الإلكترونية، من موقع

<http://sawt-alahrar.net> ، في 2016/04/29، على 10:38.

كما شكل تدخل الحلف في الأزمة الليبية نقطة تحول سلبية في العلاقات الجزائرية الأطلسية، فقد عبرت الجزائر صراحة عن رفضها لهذا التدخل في الموقف الجزائري الرفض لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، يفسر على أساس تخوف الجزائر من تحول تواجد قوات الحلف في ليبيا إلى ذريعة لتواجد ما يسمى "تنظيم القاعدة" والذي بذلت الجزائر مجهودات في محاربهته ورفضت أي تواجد أجنبي في المنطقة، وعلى العكس، فإنه إذا تزايد تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة سيشكل حجة لاستمرار تواجد القوات الأجنبية في المنطقة الغنية بالنفط.¹

لقد أثار اقتناء الجزائر صواريخ بحرية روسية متطورة للغاية في نهاية 2008م حفيظة كل من إسبانيا فرنسا المغرب وإسرائيل من زيادة حجم البحرية الجزائرية، كما يمكن حمل الصاروخ الروسي الجوال على طائرات "سوخوي 30" ذات المدى الجوي البعيد المقدر بـ 2500 كلم، وهي قادرة على تغطية منطقة غرب البحر المتوسط، دون الحاجة تقريبا لنشر أي قطعة بحرية.

إن العقبات والصور السلبية التي انتهى إليها الحوار كانت بسبب مشاكل مفتعلة وغير منطقية، تمسك بها الحلف من البداية وفرضها على دول الجنوب. وتظل إحدى العقبات الأساسية في هذا المضمار، تتمثل في الفهم المختلف للمسائل الأمنية المطروحة للندرس في هذا الحوار. فبينما يتناول الحلف المسألة الأمنية غير الشائكة، مثل الإصلاحات العسكرية ومسائل الخلافات الحدودية، تطرح بلدان الحوار مسائل أمنية سياسية حادة في مقدمتها النزاع العربي-الإسرائيلي. أيضا لم يكن موضوع الإرهاب على قائمة الحوار برغم معاناة بعض دول الجنوب منه ومطالبتها بتعاون جاد لمواجهة هذا الخطر الدولي في طبيعته. لكن كان ينظر له على أنه مشكلة داخلية تعالجها كل دولة على حدة.²

¹ عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. 305.

² عز الدين قطوش، مرجع نفسه، ص. 306.

خلاصة الفصل:

لقد عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية إضافات نوعية منذ الاستقلال. فكونها عقيدة بسيطة في طرحها بحكم استنادها لمحددات عالية الدلالة كالتاريخ والجغرافيا و الأيديولوجيا. ورغم هذا كانت التحولات التي عرفتھا الجزائر داخليا والتي تزامنت مع تحولات أخرى شهدھا العالم، كان تأثيرھا واضحا على الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي. تحولت من التوجه الصلب ذات أولوية خارجية إلى لين ذا أولوية داخلية.

إن النجاح النسبي لقانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية أعطى صورة للجزائر مغايرة عن تلك التي كان المجتمع الدولي قد أعطھا لها. وحوله من وئام مدني إلى ميثاق وطني للسلم والمصالحة، أشادت به كل دول العالم، وأخرج الجزائر من دائرة الشك رغم بعض التحفظات عليه.

أثناء المسأة الوطنية وجهت الجزائر انتقادا حادا للدول الغربية، خاصة تلك التي لم تمدھا بالأسلحة المطلوبة لمكافحة الإرهاب، (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها)، وأثار حلف (الناتو) تساؤلا، لماذا ترك الجزائر تواجه المعضلة الأمنية في تسعينيات القرن العشرين بمفردها، وهو الذي تدخل في البوسنة والهرسك وكوسوفو؟

سرعان ما تغير تهميش العالم للجزائر ولما يحصل فيها بمجرد وقوع هجمات 11 سبتمبر، انتبه العالم لتحذيرات الجزائر بأن الإرهاب ظاهرة دولية ذات تهديد غير محدود، وبدأت دول عديدة تبدي اهتماما بالخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، وحاولت الدول الاستفادة منها.

لقد تبنت الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الذي عصف بالبلاد في أوائل تسعينيات القرن العشرين، إلى جانب الآليات الأمنية العسكرية، التي تتسم بالقوة والزجر والقسر، عدة آليات أخرى ساعدت على إنجازھا، منها الحلول السلمية للمشكلة، من خلال قوانين الرحمة، الوئام المدني، وميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

بعد تناقص حدة المأساة الوطنية والتأم جروح الجزائريين شيء فشيء، حاولت الجزائر مشاركة العالم دروسها التي استفادتها من الأزمة التي مرت بها، فشاركت في المحافل الدولية على اختلافها ناشرةً فكرتها عن الإرهاب وتصورها له وواضعة إستراتيجيات ومقاربات لمواجهة هذه الظاهرة العالمية.

ومن خلال ما سبق إن سياسة حلف (الناتو) في الحوار المتوسطي قامت على أسس عسكرية لم تتضح معالمها إلا مؤخرا، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تكييف المفاهيم الإستراتيجية التي تحكم عقيدة الحلف.

لا يمكن للحلف أن يعمل وحده بعيدا عن الدعم والشراكات الدولية، في ظل محدودية قدراته التوسعية، وتشعب المشاكل المتوسطية وحدتها. لكن تطور هذه الشراكات تعوقها خصوصية نشوب النزاعات الإقليمية، ومصالح متباينة مع الحلفاء.

إن تعميق التعاون الوظيفي بين الحلف والجزائر من شأنه أن يمهد الطريق نحو شراكة حقيقية، ويجعل الجزائر حليفاً رئيساً خارج الحلف.

إن تنافس الدول الغربية فيما بينها على القوة والنفوذ في المنطقة غير الظاهر للعلن، لكنه ملموس في الواقع، من خلال تعدد المبادرات وتنوعها، سيشنت الجهود المبذولة ويفرق صف دول المنطقة.

إن الجزائر مدعوة إلى أن تحسن التفاوض، ولا تبني علاقاتها مع الحلف تحت زاوية مكافحة الإرهاب الذي تداخلت معانيه مع المقاومة، خاصة في ظل الاختلاف الحضاري والثقافي مع الغرب، حتى لا تتراجع عن مبادئها الراسخة.

الخطاثة

شغلت الحرب الباردة رجال السياسة والعسكريين لعشرات السنين، وذلك لما لها من تأثير في العلاقات الدولية، علاوة على إمكان تحولها إلى حرب مدمرة تقضي على جزء كبير من العالم، إلا أنها انتهت بسلام مفاجئ، شغل أيضا كل العلم، لكنها أحدثت ثورة في المفاهيم وفراغ إستراتيجيا كبيرا، كما عبر عنه بعض السياسيين "تركت الحرب الباردة جيوش يتيمة العدو". وكان التحول عميقا، خاصة على دول أوروبا الشرقية، التي وجدت نفسها تحت ضغط من كلا الجهتين، ماضيها الشيوعي ومستقبلها المجهول، الذي يلوح فيه عدو الأمس بهيئة جديدة، وسرعان ما انتشرت هذه الضبابية في العلاقات إلى دول العالم، استغلتها الدول الغربية أيما استغلال، فوسعت مفهوم الأمن، ونظرت له وأضافته إلى اللوائح والمعاهدات الدولية، وغيرت مفهوم القوة وأضافت عليه متغيرات لينة وذكية، وحاولت تصحيح الخلل الخطير الذي حدث في ميزان القوى الإستراتيجي على الصعيد العالمي، وسعت إلى إثبات هذا الخلل، وتوظيفه في خدمة استراتيجياتها للهيمنة على العالم، وخلق حقائق على الأرض تعيق نهوض الخصم المنهزم وعودته إلى الاضطلاع بدور منافس يعيد بعض التوازن إلى العلاقات الدولية.

بعد انهيار الإتحاد السوفييتي ظهرت تهديدات جديدة واجهت الدول والمنظمات الدولية والعالمية والهيئات المتخصصة، من أهمها انتشار أسلحت الدمار الشامل بعد تراجع جيوش الإتحاد السوفييتي عن الدول المستقلة عنه، وسعي دول أخرى لامتلاكها بشكل كبير دون غيرها، وظهرت مشاكل الثورة التكنولوجية الكبيرة غير المتحكم فيها، وتهديداتها على الهوية والثقافة والأمن، وانتشر التعصب في شتى مجالاته، تعصب ديني طائفي عرقي، ولد موجات عنف خطيرة، عرفت فيما بعد بالإرهاب بأنواعه. وظهرت معها موجات من الهجرة بنوعيتها، الشرعية وغير الشرعية، ونظرا للتطورات السريعة للأحداث عجزت الدول عن ملاحقتها، والتصدي لها، فعرفنا مفهوم الدول الهشة والمنهارة والمشاكل المترتبة عنها من انتشار منظمات الاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر والتهريب.

رغم كل هذا فإننا نقر أنه حصل تغير كبير في العالم بعد الحرب الباردة، مس كل الجوانب، حاولت الدول والمنظمات العالمية والدولية على اختلافها التأقلم معها، ذهب البعض بالقول أنه نظام عالمي جديد، واختلفوا في أنه متعدد الأقطاب أم أحاديها، إلا أنها اتفقت على ضرورة التأقلم، من أهم التنظيمات التي وجدت أثناء الحرب الباردة ونجحت في التكيف بعدها حلف الشمال الأطلسي، وهذا ما أكد فرضيتنا القائلة أن هناك ترتيبات وتحديات أثرت على إستراتيجيات الأحلاف العسكرية.

كانت موجة التغيير قوية خاصة في دول أوروبا الشرقية، التي ثارت فيها أولى الخلافات الإثنية والعرقية بعد الحرب الباردة، وزادت حدتها عندما تلكأت الولايات المتحدة عن التدخل العسكري فيها تاركة هذه الدول تتعرض لأخطر موجات العنف والمجازر، حاول الحلف بعدها إيجاد حل وصيغة قانونية في ميثاقه للتدخل، لم يجدها إلا عندما كيف إستراتيجياته ووسع مجاله، ففعلت المادة الخامسة من معاهدة واشنطن المنشأة له، رغم أن هذا التوسع أثار العديد من وجهات النظر، حول أهميته وحجمه، والمدى الذي يمكنه أن يصل إليه.

إن إستراتيجية التوسع للحلف للحفاظ على البقاء أفرزت عدة إستراتيجيات أخرى للتكيف مع الأوضاع الجديدة. فنشرت مجال تدخل الحلف، وطورتها للتدخل الإستباقي، والحروب الوقائية.

كما تدخل في عدة صراعات كانت بمثابة التطبيق العملي للأفكار والإستراتيجيات التي تبناها الحلف، ومن خلفها وضع عدة مبادرات وآليات كانت بمثابة حقل التجارب الذي سخره الحلف لفرض نفوذه في المنطقة. كما أوضحت الإستراتيجية الجديدة لحلف (الناو) عن استمرار هيمنة الولايات المتحدة عليه، واعتبار القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لضمان هذه الهيمنة، ولضمان الأمن، رغم مناداة الجميع بأن القوة تراجعت مقابل القوى الأخرى الاقتصادية والثقافية، وغيرها، هذا ما أظهرته حرب الخليج الثانية، لما تأكدت الولايات المتحدة من عدم وجود أسلحة دمار شامل لكنها زيفت الحقائق لتقضي على نظام العراقي المعادي لها، وهذا ما قالته أيضا الصين عن نزع أسلحة الدمار الشامل لكوريا الشمالية، لو أنها لا تخشى عليها من غدر الولايات المتحدة لكوريا الشمالية عندما تتأكد من ضعفها.

عملت الدول المنتمية للمنطقة المتوسطية وغيرها عبر العالم إلى تحقيق مشروع أمني متوسطي تدخل فيه كل الدول المتوسطية باعتبار منطقة المتوسط من أهم المناطق في العالم لاعتبارات عديدة منها أنها تحتوي على تناقضات كثيرة وانشاقات لا تعالج والرفض المتوارث بين الضفتين والحروب المأساوية، والكراهية المدمرة، وما يترتب عنه من مشاكل تؤثر على العالم ككل. ومع هذا فالأمن في المتوسط ليس مستحيلا.

في هذا الاتجاه استطاعت الدول الغربية خلق مسوغات لبقاء الحلف، وآليات لتطويره، والمساهمة في خلق جو من الأمن في المتوسط، دخلت معها دول متوسطية في شراكات واتفاقات من بينها الجزائر، فقد تأكدت كل الدول أن الأمن في المنطقة لا يمكن أن يتم أو يدوم في ظل غياب التفاهم و الحوار وتبادل المعلومات وتقاسم المسؤوليات، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة حدة هذه الأزمات التي تهدد المنطقة.

الجزائر أيضا من جهتها حاولت المشاركة في الترتيبات الأمنية في المتوسط، هذا كان بعد عشرية من الزمن وهي تحارب منفردة ظاهرة الإرهاب في ظل تجاهل دولي شبه تام، عانت خلالها الأمرين، لكنها هي الأخرى تكيفت وطورت طروحات و آليات، سياسات ومقاربات أمنية، حاولت مراعاة مختلف مناحي الحياة فيها، لمعرفتها الضمنية بالظاهرة التي تواجهها "الإرهاب" ومن خلال مخاطبتها للأسباب العميقة والجوهرية للتحديات الأمنية في المنطقة.

حاولت الجزائر إقناع العالم بمقاربتها في مكافحة الإرهاب وهذا كان بعد نجاحها داخليا، وبعد تطور الأحداث والأزمات في دول مجاورة لها، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، هذه الأحداث التي كانت الجزائر المستفيد الأوفر حظ فيها، خاصة في توقيت حدوثها بعد أن تعافت نسبيا من أزمتها الداخلية، وبعد أن عرفت أسعار النفط ارتفاعا محسوسا، حسن بعض ظروفها الداخلية، جعلها تتوجه لتحسين صورتها خارجيا، وفي مجالها الإقليمي وفي المحافل الدولية.

رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر لإقناع العالم بمقاربتها الأمنية في مواجهة تحديات المنطقة فإنها مدعوة إلى تطوير مقاربة أمنية خاصة بالمنطقة الإفريقية والساحل ومحاولة إقناع الدول المجاورة بها،

ثم السعي إلى استغلال كل الفرص المتاحة لها للنهوض بواقعها، انطلاقاً من ترتيب بيتها الداخلي أولاً، والاستفادة من الامتيازات التي تحضها بها، من موقع استراتيجي ممتاز، وتوفرها على إمكانات اقتصادية هامة، وعليها أن تستفيد من التنافس الدولي عليها وتجعله نقطة في صالحها لا عليها.

دخلت الجزائر في ترتيبات أمنية متوسطة في ظل الحلف الأطلسي، من أهمها الحوار المتوسطي، هذا الحوار الذي شمل الحلف من جهة وبعض دول الضفة الجنوبية للمتوسط من جهة "كل دولة على حدا"، وشاركت أيضا في مبادرة "المسعى النشط" لمراقبة الملاحة والأمن في البحر الأبيض المتوسط، فعمدت بدعم من الحلف إلى تطوير جيشها وتحديثه مستفيدة من تنوع مصادر تزويدها بالسلاح المتطور، وتبادل المعلومات، وتدريب عناصر من الجيش في مدارس الحلف.

الجزائر عليها أن تطور طرقها ومهاراتها التفاوضية والدبلوماسية لتستفيد من مكانتها في المتوسط، وموقعها في إستراتيجيات حلف (الناتو) حتى لا تقع في فخ الدول المطبوعة أو المستقبلية للسياسات الغربية في المنطقة، وذلك عبر الدفاع عن مبادئها الأساسية في السياسة الخارجية والأمنية التي طالما عرفت بها منذ فترة الحرب الباردة، وهذا ما يتوافق إلى حد بعيد مع فرضيتنا القائلة أن التعاون مرهون بمراعاة مصلحة وخصوصية كل طرف، والتركيز على نقاط الالتقاء.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

1. الموسوعات والقواميس:

- محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى.

2. الكتب:

1. الأشهب نعيم و الحسيني مازن، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية ، ط.1، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.
2. بركوك مهند ، التعاون الأمني الجزائري _ الأمريكي والحرب على الإرهاب ، ط.1، بيروت، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2009.
3. الحيايي نزار إسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ، د.ط، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
4. الزعنون سليم محمد، سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية(دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية"حماس") (2001-2007)، ط.1، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
5. سيار الجميل وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي ، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، 2004.
6. العايب أحسن، "التعاون الأمني في منطقة الساحل" ، محاضرات الثقافة العامة ، د.ط، وزارة الجيش الوطني، مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه، 2012.
7. قطوش عز الدين، الناو والجزائر من العداة إلى الشراكة ، الجزائر، ط.1، دار الكتاب الحديث، 2015.

8. كين ديفيد، ترجمة: معين الإمام، حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب ، د.ط، المملكة العربية السعودية، مكتبة الكعبان، 2006.
9. المخادمي عبد القادر رزيق، الحلف الأطلسي من حرب الباردة إلى حروب الهيمنة ، د.ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.
10. مصباح عامر، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمنى للعلاقات الدولية ، ط. 1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
11. المعيني خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة ، ط. 1، سورية، دار كيوان للطباعة والنشر، 2009.
12. هيكمل فتوح أبو دهب، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية ، ط. 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

3. الأطروحات والرسائل:

1. أبركان بن دياب أميرة ولعور سهيلة، البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة قالة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.
2. براهيمى مريم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وأثره على دول المنطقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.
3. بن الشيخ فايزة، دور الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

4. بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية 50 سنة من الإنجازات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 2012.
5. بوعلي أحميدي بوجلطية، سياسة مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010.
6. بوغنيقة منال وسيف أحلام، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الإنجازات والحدود ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علاقات دولية، جامعة قلمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.
7. تبناني وهيبية، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي "دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب" ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.
8. حبيب الفرج مشعل، حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من 1991 إلى 2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013.
9. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.
10. خروبي مراد، الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية (حالة الجزائر ومصر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015.

11. درامنة صباح، العنف الدولي وحق الشعوب في المقاومة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، جامعة باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2010.
12. شاكري قويدر، التحديات المتوسطة لأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير دراسات مغاربية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2015.
13. صور لطفي، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.
14. الطراونة طارق بادي، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (دراسة حالة كوسوفو)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012.
15. العلمي حفيظة، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.
16. علي لونيبي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012.
17. لقرع وردة رزاق، تقييم إستراتيجية تكيف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

18. لوصيف السعيد، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010.
19. محمد سمير عياد، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004.
20. مزيان رياض، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة حرب الخليج الثانية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ال ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005.
21. مسعودي رشيد، الرشادة البيئية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013.
22. معمر خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008.
23. منصر جمال، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية. دراسة في المفهوم والظاهرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.
24. النجار وئام محمود سليمان، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر (2001. 2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فلسطين، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012.

4. المجلات العلمية المحكمة:

1. "النفائات النووية خطر يمتد لآلاف السنين"، مجلة الجندي، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع.557، أكتوبر 2015/10/1.
2. إسماعيل عبد الكريم، "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، ع.12، 2015/01.
3. باخوية دريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.11، جامعة ورقلة، 2014/06.
4. بخوش مصطفى، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد3، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2002.
5. بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2012/05.
6. بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2014/01.
7. تقرير الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2013.
8. تقرير جامعة الدول العربية عن ندوة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، القاهرة، 2003.
9. حسون محمد، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع.1، المجلد 24، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2008.

10. حسون محمد، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، ع. 2، المجلد 26، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2010.
11. ديابات خير سالم، "دور حلف (الناتو) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990-2013"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع. 1، المجلد 43، الأردن، جامعة اليرموك، 2016.
12. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الجزائر- الموقع والخصائص الطبيعية، د.س.ن.
13. زرقون الحاج إسماعيل، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد9، المركز الجامعي غرداية، 2010.
14. زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر ، ع.5، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. ب. س. ن.
15. عامر طارق عبد الرؤوف، العولمة مفهومها أهدافها خصائصها، مجلة أفاق علمية وتربوية، من الموقع: <http://al3loom.com>، يوم 2016/04/19، على 08:30.
16. عيد محمد بدري، حلف الناتو ودول الخليج تقييم لمبادرة إسطنبول بعد عقد من الزمن ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2014/04.
17. كشك أشرف محمد عبد الحميد، تطور الأمن الإقليمي الخليجي من 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، مجلة المستقبل العربي ، مصر، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية.
18. لخضاري منصور، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، مجلة شؤون الأوسط، ع.143، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012.

19. مزهود أكرم، أجهزة الحواسيب العم — لاقه، مجلة الجندي ، ع.557، مؤسسة المنشورات العسكرية، 1/10/2015.

5. الملتقيات العلمية:

1. إيت نوبوياسو، حولية نزع السلاح ، الأمم المتحدة، إدارة شؤون نزع السلاح 2007، نيويورك، المجلد 29، 2007.

2. بن سعيد محمد و لحرر عباس، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2005.

3. دعاس عميور صالح، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي

والاستجابة، من مطبوعات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، 29\30-04-2008

4. شحماط مراد، الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، من مطبوعات الملتقى الدولي الأول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

6. المواقع الإلكترونية:

1. أو شريف ضياء الدين وعبد العالي عبد القادر، موقف الجزائر من السياسات الأمنية للحلف الأطلسي والاتحاد في المتوسط، بعد الحرب الباردة، من الموقع <http://hdl.handle.net> في 05-04-2016، على 22:35.

2. بابنروت توماس ، ترجمة علي مصباح ، الحوار الأطلسي المتوسطي ، عن مؤسسة العلوم والسياسة. المعهد الألماني للسياسة والأمن الدوليين (SWP). برلين. 2004، عن موقع: <https://ar.qantara.de/content/stnbwl> في 13/03/2016، على 00:37.

3. برنامج شمال إفريقيا للتنوع البيولوجي ، من الموقع: <http://www.uicnmed.org> ، في: 2016/06/11، على: 21:20.
4. بهاء الدين، الأمم المتحدة تطالب بتعميم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، جريدة البلاد الإلكترونية، من الموقع: <http://www.elbilad.net/article> ، في 2016/04/20، على 08:18.
5. بوجملين وردة، ندوة مع إدريس الجزائري، الشروق أون لاين، من الموقع: <http://www.echoroukonline.com> في 2016/05/13، على 21:55.
6. بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، من الموقع <http://www.maspolitiques.com> في 2016/04/25، على 18:41.
7. بوزمارن عائشة، الجزائر الأولى عربيا في مجال التسلح ، يومية النهار الجديد الإلكترونية، من موقع <http://www.ennaharonline.com> ، في 16/04/27، على 11:39.
8. بويبية نبيل، الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة ، <http://etudiantdz.net/vb/t34657.html>.
9. تطور نوعي في العلاقات بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، وكالة الأنباء الجزائرية، من موقع: <http://www.aps.dz/ar/algerie> ، في 16/04/29، على 10:04.
10. تقرير العربية، من موقع: <https://www.alarabiya.net> في 2016/05/13، على 18:20.
11. التقسيم الجديد للعالم ، من موقع الجيش الوطني الشعبي : <http://www.mdn.dz> في 2016/05/02 على 22:35.
12. الجزائر تهدد بوقف التعاون مع الناتو في حال تعرض سفنها للتفتيش ، يومية صوت الأحرار الإلكترونية، من موقع : <http://sawt-alahrar.net> ، في 2016/04/29، على 10:38.
13. حدوم هشام، شراكة إستراتيجية طويلة الأمد بين (الناتو) والجزائر ، جريدة البلاد الإلكترونية، من الموقع <http://www.elbilad.net> ، في 16/04/27، على 20:05.
14. الحسنوي مصطفى، صراع الحوض — ارات، من الموقع: <http://www.maghress.com/almassae/116349> ، يوم 2016/04/12، على 10:00.

15. حوار مع رينولد هينوت، من صحيفة الإتحاد الإلكترونية، <http://www.alittihad.ae/details.php> ، في: 2016/03/15، على 18:50.
16. ديفيس .ك. جاكلين، "الناو بعد 11/09 المنظور الأمريكي"، مجلة الناو، من موقع: <http://www.nato.int/docu> في: 2016/04/01 على: 17:50.
17. ساعو حورية، "البعد الأمني في الشراكة الأورو متوسطية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، من موقع: <http://www.maspolitiques.com>، في: 2016/02/18، على 20:10.
18. سني محمد أمين، المدرجات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر، جريدة الحوار، من الموقع <http://www.djazairess.com/elhiwar> في 2016/03/28، على 10:25.
19. سيمونز. ف. روبرت، "عشر سنوات على تأسيس مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية: وجهة نظر شخصية"، مجلة حل ف الن اتو، 2007، في الموقع <http://www.nato.int/docu/review/2007>، في 2016/03/15، على 22:00.
20. عابد شريفة، الجيش الجزائري الوحيد في المنطقة الذي يمتلك الإمكانيات لمواجهة الإرهاب، يومية الفجر، في 2014/06/29.
21. عائدات احتياطي الصرف للجزائر تجاوزت 3,1 مليار دولار في 2013، وكالة الأنباء الجزائرية، في 2016/04/09، على 17:48.
22. عبد المجيد وحيد، "هل تشعل تداعيات الإرهاب حربا عالمية"، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات الأهرام، العدد 204، الموقع: <http://www.siyassa.org.eg>، في 2016/04/08، على 20:24.
23. في أحدث تقرير لمعهد ستوكهولم، بوابة الشروق، <http://www.echoroukonline.com> في 2016/04/29، على 21:15.
24. ليسر إيان، "ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط"، تقرير صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، من موقع: <http://www.futurecenter.ae/study>، يوم 2016/03/19، على 10:35.
25. مقال من موقع مجلس الأمة: <http://www.majliselouma.dz>، في 2016/05/12، على 22:10.
26. مقال من موقع: <http://mawdoo3.com> يوم 2016/04/10 على 12:20.

27. من موقع الرئاسة " <http://www.elmouradia.dz> ، يوم 2016/04/05 ، على 22:30.
28. النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات في المفهوم وصعود اللاعبين الجدد ، جريدة الغد من موقع: www.alghad.com منشور في: 2010/04/28.
29. نيكلز بن يامين ، الولايات المتحدة-الجزائر-إفريقيا: الجزائر دائمة الحضور على مستوى هياكل التعاون الأمني، وكالة الأنباء الجزائرية، في 2016/05/15 على 18:15.
30. ورداني يوسف، "علاقة مصر مع حلف (الناو) بعد الربيع العربي. معضلة التوازن" ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، من الموقع: <http://www.siyassa.org.eg> ، في 2016/03/28 ، على 09:45.

II. المراجع الأجنبية:

1. Office National des Statistiques, <http://www.ons.dz/-Demographie-.html>
2. Kassim Bouhou, L'OTAN et le monde arabe : peur, dialogue et partenariat, doctorant à l'Université Paris III –Sorbonne nouvelle, travaille sur les questions méditerranéennes : <http://www.cairn.info>, à 14/05/2016, 20:35 .
3. Samir Tata, NATO's African Quartet: Forging a New Strategic Partnership, <http://www.isn.ethz.ch> 21:30, 11\05\2016.
4. toufik hamel, L'équation géopolitique de la région Sahel–Maghreb : Le dilemme de l'engagement algérien, <http://www.maspolitiques.com>, à: 16/05/2016 ; 22:35.

الفهرس

أ-ج	الملخص
د-م	المقدمة
15	الخطة
18	الفصل الأول: التغييرات الإستراتيجية في منطقة المتوسط بعد 2001
20	المبحث الأول: الاهتمامات الجديدة للأمن في المتوسط.
20	المطلب الأول: التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط بعد 2001
20	الفرع الأول: مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل
23	الفرع الثاني: مشكلة الثورة التكنولوجية الكبيرة
28	الفرع الثالث: مشكلة الإرهاب في منطقة المتوسط
30	الفرع الرابع: تهديدات أخرى
33	المطلب الثاني: حلف (الناتو) وإعادة هيكلة العلاقات الدولية
33	الفرع الأول: التحول من المنظور الأيديولوجي إلى المنظور الحضاري
36	الفرع الثاني: التحول من الإستراتيجية الكونية إلى الإقليمية
38	الفرع الثالث: التحول من المنظور السياسي الإستراتيجي إلى المنظور الاقتصادي
39	الفرع الرابع: التحول من منظور إدارة الأزمات إلى منظور حل الأزمات
40	المبحث الثاني: تغيير إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن في المتوسط
40	المطلب الأول: إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن المتوسطي قبل 2001
41	الفرع الأول: توسيع الحلف
44	الفرع الثاني: التوجه من الدفاع الجماعي إلى الدفاع عن المصالح المشتركة
46	المطلب الثاني: إستراتيجية حلف (الناتو) في حفظ الأمن المتوسطي بعد 2001
46	إستراتيجية الحرب الإستباقية
48	المطلب الثالث: أسباب تدخل حلف (الناتو) بعد 2001
48	الفرع الأول: مكافحة الإرهاب
49	الفرع الثاني: حماية حقوق الإنسان وتدعيم السلام
50	الفرع الثالث: السيطرة على منابع النفط
51	الفرع الرابع: تدعيم الكيان الإسرائيلي في المنطقة

52	الفرع الخامس: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل
53	المبحث الثالث: مبادرات حلف (الناطو) لحفظ الأمن في المتوسط
53	المطلب الأول: الحوار المتوسطي
58	المطلب الثاني: مبادرة اسطنبول للتعاون
60	المطلب الثالث: مبادرة المسعى النشط Active Endeavour
62	خلاصة الفصل
64	الفصل الثاني: حلف (الناطو) والتعاون الأمني مع الضفة الجنوبية للمتوسط (الجزائر)
66	المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للجزائر في المتوسط
66	المطلب الأول: الجزائر الدولة المحورية في المتوسط
66	الفرع الأول: الجغرافيا الطبيعية للجزائر
69	الفرع الثاني: الجغرافيا البشرية للجزائر
70	الفرع الثالث: الامتدادات الإستراتيجية للجزائر
71	المطلب الثاني: الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب
72	الفرع الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية
75	الفرع الثاني: آليات الجزائر في مكافحة الإرهاب
75	أولاً: آليات قانونية
77	ثانياً: آليات سياسية وقائية
78	ثالثاً: آليات أمنية عسكرية
81	المطلب الثالث: مصالح حلف الناطو في شمال إفريقيا
85	المبحث الثاني: التعاون الأمني الجزائري وحلف (الناطو) بعد 2001
85	المطلب الأول: هيكلية التعاون بين الجزائر وحلف (الناطو)
90	المطلب الثاني: آليات التعاون بين الجزائر وحلف (الناطو)
95	المطلب الثالث: أهداف التعاون بين الجزائر وحلف (الناطو)
100	المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية وحلف (الناطو) في حفظ الأمن في المتوسط
100	المطلب الأول: المقاربة الأمنية لحلف (الناطو) في منطقة المتوسط
104	المطلب الثاني: المقاربة الأمنية للجزائر في المنطقة

107	المطلب الثالث: معيقات التعاون الأمني الجزائري وحلف (النااتو)
111	خلاصة الفصل
113	الخاتمة
119	قائمة المصادر والمراجع